الإثنين 9 أيلول 2019
العدد 3851 السنة الرابعة عشرة
Lundi 9 Septembre 2019 no 3851 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
ديون مصرف لبنان أعلى من موجوداته

• **جورج قرم**
النظام النقدي نموذج للتدمير الذاتي

• **غسان ديبة**
بؤس «علم» الاقتصاد الطائفي

الاتفاق النووي أكثر هشاشة: إيران تصعّد الضغوط بـ«خطوة ثالثة» [16]

الحريري يتهرّب من «التعاون العسكري» مع روسيا؟ [2]

القتل بالسرطان

نشرت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني أمس خريطة لانتشار الإصابة بمرض السرطان في بلدة بر الياس (قضاء زحلة)، مشيرة إلى مسار نهر الليطاني في نطاقها ومصادر التلوث الصناعي والصرف الصحي وتلوث الموارد المائية. ميزة الخريطة أنها وضعت بتقنية نظم المعلومات الجغرافية GIS وتضمنت 600 نقطة حمراء تدل على عدد حالات السرطان المحصاة والمكتشفة بين سكان البلدة، الذين توفي العشرات منهم بالمرض ذاته في السنوات الماضية. وركزت الخريطة على هذه البلدة التي يمر فيها نهر الغزيل، أحد روافد الليطاني، الذي تحول إلى تجمع للنفايات السائلة الصناعية والمبتذلة من بر الياس والمرج ومجدل عنجر وعنجر وجزء من الصويري، فضلاً عن احتضانها لمطمر للنفايات الصلبة للبلدات المجاورة، علماً بأن المقيمين فيها ليسوا حصراً أبناءها المسجلين البالغ عددهم 16 ألف نسمة، بل يضاف إليهم عدد مضاعف من النازحين السوريين. ما يجري في بر الياس، وفي حوض الليطاني بصورة عامة، جريمة قتل سياسية، بالسرطان، نتيجة التلوث «المحمي»

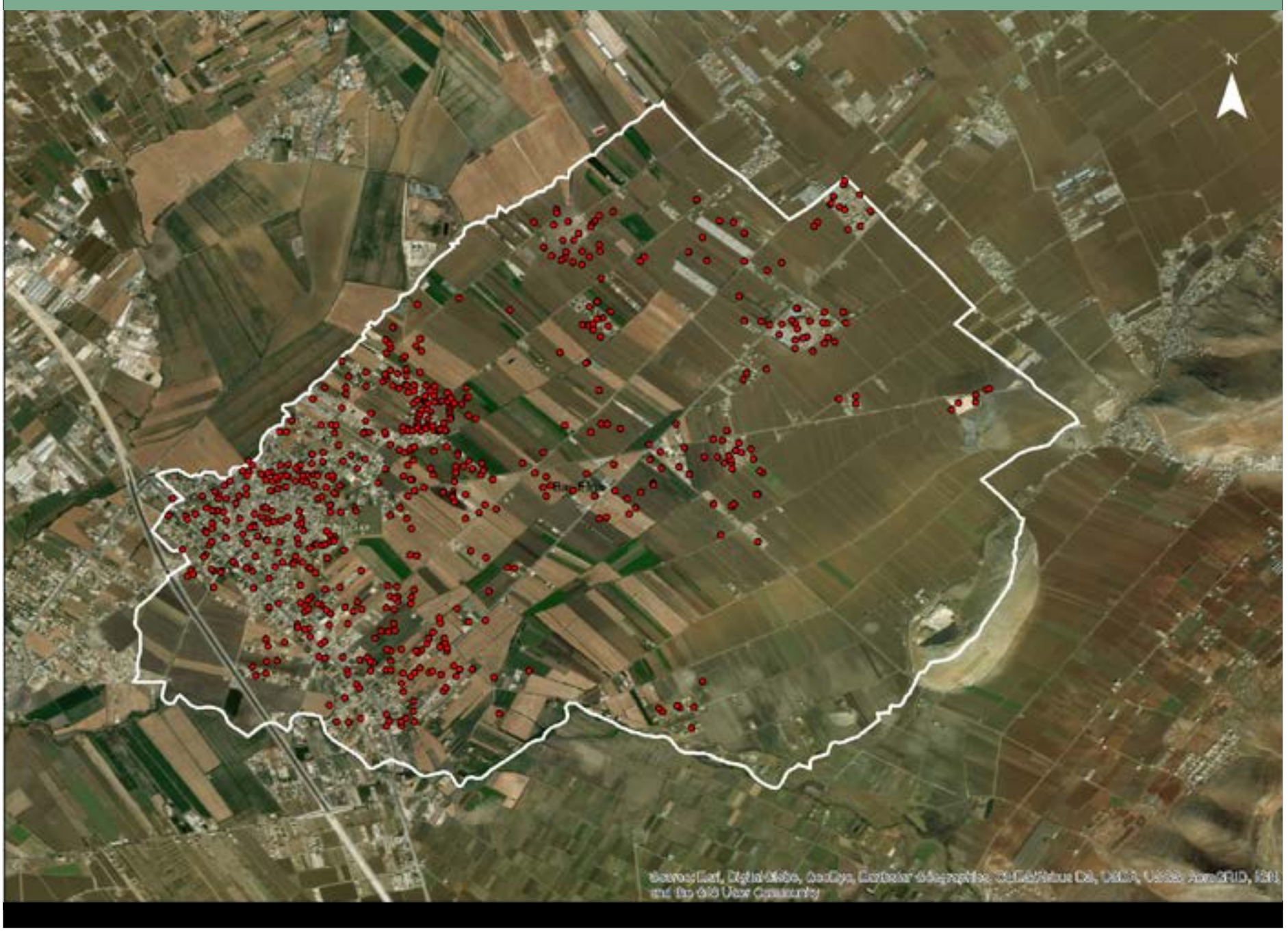

قضية

الوزراء فوق المحاسبة: «إصرار وتأكيد» على مخالفة القانون

4

تحقيق

الكتب المدرسية... بالدولار

6

اليمن

تحشيد متبادل في الجنوب: السعودية تثبّت نفوذ «الانتقالي»

14

قضية اليوم

الحريري يتهرّب من «التعاون العسكري» مع روسيا؟

طلب الرئيس سعد الحريري موعداً لزيارة موسكو قريباً، من دون أن يولي اهتماماً لاتفاقية التعاون العسكري التي يخبّئها في جارور مجلس الوزراء، منذ عامين، على الرغم من وعوده للمسؤولين الروس. فهل يتهرّب مرة جديدة؟

فراس الشوفي

أنهت اللجنة الحكومية الروسية - اللبنانية المشتركة اجتماعاتها في بيروت قبل يومين، ومن أبرز بنود جدول أعمالها، التعاون العسكري بين البلدين. على مدى ثلاثة أيام، ناقش ممثّلو هيئات روسية عديدة، بينها هيئة التسليح والصناعات العسكرية والتعاون مع الدول الأخرى، مع ضباط القوى المسلّحة اللبنانية ممثّلين عن مختلف الأسلحة، رفع مستوى التعاون العسكري بين لبنان وروسيا.

ولعلّ أهمّ ما سمعه الضبّاط اللبنانيون، عن لسان ممثّلي الجيش الروسي، هو استعداد موسكو لمدّ لبنان بالأسلحة التي يحتاج إليها للدفاع عن ترابه وبحره وجوّه، من أي جهة أتى التهديد، ومن دون شروط سياسية. وهو الأمر الذي يسمع اللبنانيون نقيضه من القوى الغربية، التي تقدّم للجيش اللبناني أسلحة تصلح للقتال الداخلي، ولمكافحة عصابات إرهابية، ولو مجاناً، بينما لا يخجلون من التأكيد أن أسلحتهم غير مخصصة للدفاع عن لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية، ويرفضون تسليم لبنان أسلحة دفاع جوي أو بحري، في الوقت الذي يؤكّد فيه الجانب الروسي، دائماً، وآخرها خلال الاجتماعات الأخيرة، استعداده لتسليم لبنان أسلحة مضادة للطائرات في عزّ الحاجة إلى حماية سماء لبنان من الانتهاكات الإسرائيلية، أو على الأقل تقييد حركة الطائرات المسيرة، خصوصاً بعد إعلان المقاومة الحرب على طائرات التجسس المعادية.

> أبدى الوفد استعداد موسكو لتسليم لبنان سلاحاً من دون شروط سياسية

إلّا أن كل الأجواء الإيجابية والرغبة في التعاون التي أبداها ويبديها الجيش اللبناني تجاه التعاون العسكري مع روسيا، تظلّ «حسن نوايا» لا أكثر، ما دام الرئيس سعد الحريري يقف عائقاً أمام رفع مستوى هذا التعاون، عملاً بالرغبة الأميركية والغربية.

فالحريري، للمرّة العاشرة ربّما، يؤجّل بحيلٍ مختلفة، إدراج قرار منح وزير الدفاع إذن التوقيع على اتفاقية التعاون العسكري بين لبنان وروسيا، على جدول أعمال مجلس الوزراء، محمّلاً الأزمات السياسية أو الاستحقاقات مسؤولية هذا التأخير. لكنّه في الوقت ذاته لا ينفكّ يعد المسؤولين الروس، بدءاً من السفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسيبكين، إلى المسؤولين في موسكو، عبر مستشاره الشخصي جورج شعبان، بتوقيع الاتفاقية في أسرع وقت!

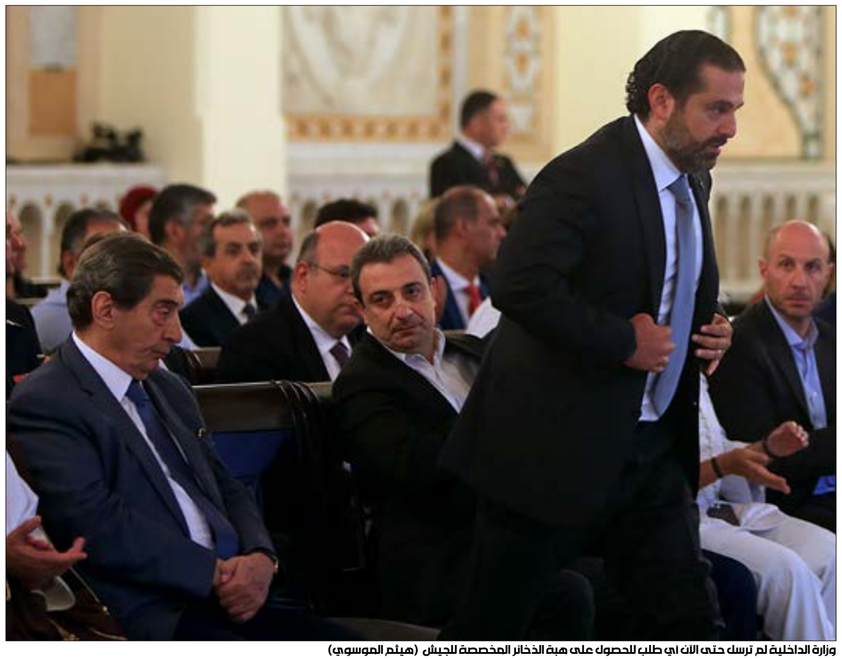

وزارة الداخلية لم ترسل حتى الآن أي طلب للحصول على هبة الذخائر المخصصة للجيش (هيثم الموسوي)

في المرّة الماضية، «خرّب» شعبان والحريري زيارة وزير الدفاع الياس بو صعب لموسكو، الذي كان من المفترض أن يشارك في احتفالية «منتدى الجيش الروسي 2019». فمستشار رئيس الحكومة تنقّل في وزارة الدفاع الروسية متحدّثاً باسم الجيش اللبناني ووزارة الدفاع، حتى إنّه أبلغ مسؤولين روسيين أن الجيش يطلب تعديل بنود الاتفاقية. وفي الوقت نفسه، كان الحريري في بيروت يرفض وضع البند على جدول أعمال الحكومة، طالباً التأجيل، بعد أن كان الجيش ووزارة الدفاع قد أنهيا، منذ أشهر، إرسال الاتفاقية كاملة إلى مجلس الوزراء!

وخير دليل على نية الحريري تجاه التعاون العسكري مع روسيا، هو الاستجابة للضغوط الأميركية برفض الجيش اللبناني هبة الذخائر الروسية قبل نحو عام. ووقتها ابتدع الحريري مخرج تسلّم وزارة الداخلية لهذه الذخائر بدل الجيش، إرضاءً للمسؤولين الروس، الذين عبّروا عن امتعاض كبير من الخطوة المعنويّة. ورغم ذلك، فإنّ وزارة الداخلية، وهي من حصة الحريري، لم ترسل حتى الآن رسالةً واحدة تطلب فيها من الجانب الروسي الحصول على الهبة! قبل أيام، زار مستشار رئيس الحكومة موسكو وطلب موعداً لرئيس تيار المستقبل مع الرئيس فلاديمير بوتين. مطلعون على العلاقة بين الطرفين، يؤكّدون أن «الحريري يهرع دائماً بعد كل اهتزاز إلى لقاء مع الرئيس بوتين لترميم صورته، أو عندما يحتاج إلى المساعدة بسارع إلى الطلب من روسيا»، لكنّه في الوقت نفسه «يهمل عن عمد أحد أهم أشكال التعاون بين البلدين، فيما يوقّع اتفاقات مع دول في أوروبا الشرقية تخاصم روسيا وتعمل ضد مصالحها في حلف الناتو».

وفيما يجري الحديث عن احتمال حصول الزيارة بداية الشهر المقبل، لم يُظهر الحريري بعد أي نيّة لوضع تفويض وزير الدفاع توقيع الاتفاقية على جدول أعمال مجلس الوزراء، رغم أن بو صعب طلب مراراً بت الأمر. فما هي ذريعة الحريري هذه المرّة أمام بوتين؟

قريباً جداً»، لكن «ليس بسبب لقاء جنبلاط حصراً، فهناك قاعدة قواتية موعودة بهذه الزيارة سيعقد معها الحكيم لقاءات متعددة. كما سيلتقي مجموعة من الموحدين الدروز الذين تربطنا بهم علاقة متينة منذ العام 2000».

مقالة

كل اعتداء بلا بصمة... إسرائيلي

يحيى دبوق

في موازاة المعركة التي تخوضها إسرائيل على الوعي تجاه الساحة اللبنانية، تدور معركة تقدير موقف مرتبطة بتوجهاتها الميدانية لمرحلة ما بعد رد حزب الله: مواصلة العمل على كسر قواعد الاشتباك، أو العودة إلى الانكفاء؟ والتقدير حول أيّ من الاتجاهين يشوبه اللايقين، خاصة أن معركة كسر المعادلات مقابل معركة تثبيتها لا تأتي بالأعم الأغلب من محاولة ميدانية واحدة، تفضي سريعاً إلى النتيجة المرجوة منها، أو نقيضها المقابل.

والمعركة على الوعي كما المعركة الميدانية، تختلفان في جزء منهما وتتماثلان في جزء آخر، إلا أن الهدف واحد، وهو معلن من قبل إسرائيل: تغيير المعادلة مع الساحة اللبنانية. ورد في ذلك تأكيد واضح ومباشر على لسان رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، افيف كوخافي (2019/08/30)، الذي شدد على أن إسرائيل في مسار يهدف إلى «تغيير المعادلة»، ونعتزم مواصلة تعزيز هذا الاتجاه عبر جملة من الإجراءات، إذ إننا لن نسمح لحزب الله بمواصلة مشروع تطوير دقة الصواريخ الموجودة لديه.

وتكمن دلالات تصريح كوخافي في أنه جاء قبل تنفيذ رد حزب الله بيوم واحد، أي إنه إعلان عن هدف إسرائيل كما تبلور وعملت على تنفيذه من خلال جملة الإجراءات التي شدد عليها، بمعنى أن اعتداء الضاحية كان واحداً من هذه الإجراءات الهادفة إلى «تغيير المعادلة». لكن هل يسري هذا التأكيد كما ورد، وعن كوخافي تحديداً، على مرحلة ما بعد رد حزب الله؟

الاشارات الواردة من تل أبيب أيضاً لا تحسم، وإن كانت لافتة جداً رسالة التهديد الواردة عن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عبر الإعلام العبري (موقع «والا») يوم الجمعة الماضي، في أن «إسرائيل ستواصل العمل على إحباط برنامج دقة الصواريخ، حتى وإن كان الثمن نشوب حرب جديدة»، وهي رسالة واضحة في معانٍ كلماتها المباشرة، لكن يجب التعامل معها على أنها جاءت في أعقاب رد حزب الله، وبعد دراسة الجيش الإسرائيلي خياراته وسيناريوات مواصلة اعتداءاته، الابتدائية منها أو الردية، علماً بأن الرسالة نفسها تحمل في طياتها تأكيدات نقيضة، في أن الجيش الإسرائيلي لا يريد (وغير معني بـ) التسبب بنشوب حرب جديدة في لبنان.

استناداً إلى ذلك، والى غيره من المعطيات أيضاً، تغلف الموقفَ الإسرائيليَّ تجاه الساحة اللبنانية حالةُ «لا يقين»، وإن كانت عوامله يقينية. معنى ذلك، أن مصلحة إسرائيل واضحة في الدفع نحو تغيير المعادلة مع حزب الله، وفي المقدمة إنهاء حالة انكفاء جيش العدو عن لبنان. كذلك هي الحال مع معظم العوامل الاخرى التي تتجاذب القرار الإسرائيلي، وهي ثابتة ويقينية منذ 13 عاماً، أي منذ حرب عام 2006، وتحديداً ما يتعلق بأثمان محاولة تغيير المعادلات وقواعد الاشتباك.

استشراف الآتي من أفعال إسرائيل، يفرض العودة إلى الاعتداء الأخير في الضاحية، أو بعبارة أكثر دقة، محاولة الاعتداء الفاشلة، التي جاء فشلها مركباً: فشل في التنفيذ من دون ترك بصمة إسرائيلية، ما حوّل العملية إلى اعتداء صاخب، وفشل في الاستهداف نفسه بعد الخلل التنفيذي. والاعتداء كما كان مخططاً له، «من دون بصمة»، هو من النوع الذي يقصد منه تصعيب اتهام إسرائيل حتى وإن أدرك حزب الله أنها هي الجهة المعتدية. ونتيجة ذلك، صعوبة الرد على الاعتداء.

هذا يعني أن إسرائيل حاولت أن تحافظ على قواعد الاشتباك الاولى، كما هي عليه منذ الحرب الماضية، بانكفائها عن اعتداءات صاخبة في لبنان، لكن مع التأسيس لمعادلة ثانية موازية تتيح لها تنفيذ اعتداءات من دون رد، إن كانت بلا بصمات، وهو ما يتوافق مع ما ورد على لسان كوخافي من أن إسرائيل في مسار يهدف إلى تغيير المعادلة مع حزب الله.

في العودة إلى السؤال الأول: هل أن الفشل التنفيذي في الضاحية، ومن ثم الرد عليه، سيفضيان إلى انكفاء إسرائيل حتى عن الاعتداءات من غير بصمات؟ الإجابة ستكون أيضاً «لا يقينية»، لكن المؤكد أن الخطأ الإسرائيلي في تنفيذ الاعتداء الأخير في الضاحية، لا يقتصر فقط على كشف هوية إسرائيل ومسؤوليتها عن الاعتداء، وحسب، بل على ما من شأنه أن يكون عاملاً شبه حاسم في كشف هويتها ومسؤوليتها عن اعتداءاتها المقبلة، وإن كانت بلا بصمة. فالا بصمة، التي أريد لها أن تخفي هوية إسرائيل وتصعّب اتهامها والرد عليها، باتت دليلاً ابتدائياً مسبّقاً على مسؤوليتها، إن استهدفت المقاومة بأشخاصها ومقدراتها وبيئتها. هذا يعني أن الخطأ في التنفيذ الذي وقعت فيه إسرائيل في الضاحية، قلب فرصتها في مواجهة حزب الله، إلى تهديد لها. وهذه النتيجة ستكون على طاولة بلورة قرار الاعتداء المقبل في تل أبيب، وستشكل عاملاً كابحاً، وإن كان غير كامل، لاعتداءاتها. لكنها في المقابل ستكون كذلك على طاولة بلورة قرار الرد في بيروت، وتسهّل على المقاومة تعظيم الثمن، وأن يكون الإصبع رخواً على الزناد في الرد على هذه الاعتداءات.

علم وخبر

وديعة الـ1,4 مليار دولار: الفائدة 14 في المئة

قالت مصادر مصرفية إن وديعة المليار و400 مليون دولار التي أودعت في مصرف لبنان قبل أيام، جاءت من مؤسسة فرنسية متخصصة في إدارة الأصول والثروات لحساب عائلات ثرية. وأشارت الى أن وسيطين عملا على استقطاب هذه الوديعة هما «غولدمان ساكس» و«سوسييتيه جنرال بنك» اللذان أقنعا هذه المؤسسة بتوظيف هذا المبلغ في شهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان بمعدل فائدة يصل الى 14% من دون أي كلفة إضافية كالتي يدفعها مصرف لبنان على استقطاب الودائع عبر الهندسات الجارية، والتي تزيد كلفتها على 21%. الفرق الوحيد بين هذه الوديعة وبين باقي الودائع التي استقطبها مصرف لبنان عبر هندساته أنه وافق على إصدار شهادات الإيداع عن طريق مؤسسة «يوروكلير» في بلجيكا بدلاً من أن تكون عبر مؤسسة «ميدكلير» في لبنان. المصرفيون يفسّرون هذا الأمر بأنه يكسب الشهادات المصدرة من مصرف لبنان ميزات مماثلة لسندات اليوروبوندز لجهة الضمانات الممنوحة لحاملها إزاء أي اختلالات تظهر في السوق، مثل تعثر الدولة أو امتناعها عن السداد. لكن في المقابل، نفت المصادر أن تكون هذه الوديعة جاءت على أساس ضمانات متعلقة بأولوية حقوق السحب أو بأي ضمانات عينية أخرى، بل إنها تحمل المخاطر نفسها الناشئة عن مخاطر توظيف الأموال في شراء سندات اليوروبوندز، ولا ترتب أي أعباء إضافية على مصرف لبنان، فضلاً عن أنها مجمّدة لمدة خمس سنوات.

داغر إلى تلفزيون لبنان؟

جرى الاتفاق بين الرئيس سعد الحريري والوزير جبران باسيل على السير بتعيين مجلس إدارة تلفزيون لبنان الأسبوع المقبل. وتم إلغاء الأسماء التي اختيرت وفق الآلية في عهد وزير الإعلام السابق ملحم الرياشي، واتّفق مع الوزير جمال الجراح على تعيين داليا داغر مديرة عامة للتلفزيون.

شهادات مزوّرة في أوجيرو!

فتح مدير عام أوجيرو عماد كريدية تحقيقاً في الهيئة على خلفية ملف تزوير الشهادات الجامعية الذي كشفته مديرية المخابرات في الجيش. وبحسب المعلومات، تشتبه إدارة «أوجيرو» في أن موظفين استحصلوا على شهادات مزوّرة للاستفادة من «بدلات اختصاص» تُضاف إلى رواتبهم، بعد شراء هذه الشهادات في اختصاصات معينة من إحدى الجامعات التي ثبت قيامها ببيعها مقابل بضعة آلاف من الدولارات لكل شهادة. وعلمت «الأخبار» أنّ المشرفين على التحقيق الداخلي يُدقّقون في قيود هذه الشهادات، كما يُجرون اختباراً فنياً للتأكّد من أنّ من يحمل الشهادة قد درس الاختصاص فعلاً، على أن يُحيل المدير العام لأوجيرو التحقيقات الداخلية إلى القضاء فور الانتهاء منها بحلول نهاية الشهر الجاري. وفيما قالت مصادر معنية إن عدد المشتبه فيهم يصل إلى 250 موظفاً، نفت مصادر الإدارة ذلك، قائلة إن عدد الذين تدور حولهم الشبهات أقل من ذلك بكثير.

تقرير

«الصوص الغريب» صامد... في مواجهة حلفائه!

ميسم رزق

«جمعة» وفدَي حزب الله والحزب «الاشتراكي» في عين التينة برعاية الرئيس نبيه برّي، وحلّول النائب تيمور جنبلاط ضيفاً على الوزير جبران باسيل في منزل الأخير في اللقلوق، صورتان (بالتوقيت) لا تضاهيهما أي صور أخرى أمام سمير جعجع. وكأنهما مُنسّقتان بدقة. نزلتا على رأس معراب في يوم واحد، وتزامنتا مع جولة كان رئيس حزب القوات ينوي القيام بها في الشوف، على أن يلتقي خلالها النائب السابق وليد جنبلاط، قبل أن يعود ويلغيها «بسبب وضع صحي عابر»!

بالنظر إلى هذه «المصادفة»، يُصبح «التبرير الصحي» الذي يُسوّقه القواتيون «غير منطقي» حتى بالنسبة إلى حلفائهم. المواقف والتصريحات والتسريبات جميعها توحي بأن تأجيل الزيارة لا ينفصل عن سياق الأحداث التي تابعتها معراب بكل ما تحمله من رسائل. إعلام القوات يؤكد ذلك أيضاً. في البداية كان التأجيل «لأسباب ليست سياسية ولا أمنية ولا صحية»، ولاحقاً صار نتيجة «وعكة صحية عابرة ألمّت بالحكيم وأجبرته على إرجاء الزيارة، على أن تحدد في موعد قريب جداً». وهو ما كرره جعجع خلال إطلالة تلفزيونية قصيرة أمس، عبر «أم تي في»، قال فيها إن «سبب تأجيل الزيارة شخصي وبسيط ومش حرزان ولا علاقة لمشهد اللقلوق به». هذا النفي لم يخف علامات الانزعاج عند رئيس القوات. وقد عبّر عنه بالقول: «يا ليت لقاء اللقلوق حصل قبل ثلاثة أشهر، لكان وفّر سقوط شهيدين وتعطيل الحكومة. ونريد أن نعرف هل جرت محاولة اغتيال باسيل أم لا؟».

يقول مطّلعون على تفاصيل زيارة جعجع للجبل إنه كان يطمع من خلالها بقبض ثمن تضامنه مع النائب السابق قبرشمون، حين كان جنبلاط نفسه يتهم حزب الله والتيار الوطني الحر بأنهما يريدان تطويقه وعزله بخلفيات إقليمية»، ليعود بعد أسابيع فيجد أن التيار العوني يتحوّل تدريجياً ليكون الشريك المسيحي الوحيد لكل الأفرقاء، ومن ضمنهم الحزب الاشتراكي، ما يفرض على جعجع الجلوس على كرسي الاحتياط.

> «التطبيع السياسي» الذي يُمارسه جنبلاط مع «خصومه» شكّل رسالة سلبية لجعجع

لا شكّ في أن «التطبيع السياسي» الذي يُمارسه جنبلاط مع «خصومه» شكّل رسالة سلبية لجعجع، وأعطى إيحاءات بأنه «يلعب الدور نفسه الذي يلعبه رئيس الحكومة سعد الحريري للحفاظ على موقعه، أي طاطاة الرأس قليلاً إلى حين مرور الغيمة الإقليمية التي أثّرت على المحور الذي ينتميان إليه». وهذه البراغماتية التي مارسها جنبلاط بعدما خبرها الحريري في التعامل مع باسيل، مترافقة مع ابتعادهما عن جعجع كلما حاول التقرب منهما، جعلت حليفهما المفترض يصل إلى خلاصة بقولها «للمرة الأولى»: «وجودنا على طاولة مجلس الوزراء لا يناسب الآخرين، وأكثريتهم منزعجون منا، ويشوفوننا مثل الصوص الغريب».

مصادر القوات، وعلى الرغم من التطورات الأخيرة، ولا سيما كلام جعجع، لا تزال تُصرّ على «التحالف الاستراتيجي الذي يجمع جعجع بجنبلاط، من دون أن يفرض أحدهما على الآخر خطواته السياسية وشكل علاقاته مع الآخرين». هذه المصادر تحاول التخفيف من وطأة ما حصل، على اعتبار أن «لقاء حزب الله والاشتراكي معروف مسبقاً، ولقاء جنبلاط (الابن) بباسيل أعلن عنه قبل يوم واحد من الزيارة ولم يكُن مفاجئاً لنا»، معتبرة أن «جعجع كان يُمكن أن يستفيد من الغداء الذي يجمعه بجنبلاط للتصويب على باسيل الذي يغيّر مواقفه حسب مصالحه». وأكدت المصادر أن «جعجع سيزور الجبل

بلّش سهرتك عَ بكّير
UNLIMITED EVENING - $8/MONTH*
From 7pm to 7am, enjoy Unlimited Internet
CYBERIA Internet for everyone
01 744 101
www.cyberia.net.lb
Terms and conditions apply | Prices exclude VAT

قضية

الوزراء فوق المحاسبة: «إصرار وتأكيد» على مخالفة القوانين

يعاني معظم المديرين العامين من علاقة ملتبسة مع الوزراء. إما ان يكونوا موظفين لديهم يسهّلون لهم مصالحهم او ان يُصنّفوا في خانة الخصوم او حتى الاعداء. لدى الوزير الكثير من نقاط القوة التي تجعله الحاكم المطلق للوزارة، ابرزها النص الدستوري. تلك المعضلة لا تزال عصيّة على الفهم؟ كيف يعطي القانون الحقّ للوزير بان يكون اكبر من القانون نفسه؟ وإلى متى يبقى «الإصرار والتأكيد» باباً لحماية الفساد والفاسدين؟

إيلي الفرزلي

بعد اتفاق الطائف والتعديلات الدستورية التي تلته، صار الوزراء آلهة. لكن معالم تلك «الألوهة» كانت قد رسمت منذ عام 1959، وتحديداً منذ إقرار المرسومين الاشتراعيين الرقم 59/111 و59/112 (نظام الموظفين). في الأول، حُدّدت العلاقة بين الوزير والمدير العام، فكان المدير العام «الرئيس المباشر، تحت سلطة الوزير وفي نطاق القوانين والأنظمة، لجميع الدوائر وجميع الموظفين التابعين له». وفي الثاني، حُدّدت واجبات الموظف، بحيث «يخضع لرئيسه المباشر وينفّذ أوامره وتعليماته». في المادة 14 من هذا المرسوم تشريع واضح لمخالفة القانون. فهي تشير إلى أنه «إذا كانت هذه الأوامر والتعليمات مخالفة للقانون بصورة صريحة واضحة، فعلى الموظف أن يلفت نظر رئيسه خطياً إلى المخالفة الخاصة، ولا يلزم بتنفيذ هذه الأوامر والتعليمات، إلا إذا أكدها الرئيس خطياً، وله أن يُرسل نسخاً عن المراسلات إلى إدارة التفتيش المركزي».

التفتيش المركزي يعضم على الموظفين إبلاغه عن كل حالات الإصرار والتأكيد (هيثم الموسوي)

يوضح مدير عام حالي أن أقصى ما يمكنه أن يفعله في حال تلقّيه أوامر مخالفة للقانون هو عدم «التأشير» (وضع إشارة بموافقته) على المعاملة ولفت نظر رئيسه إلى المخالفة خطياً، ومن ثم تنفيذها إذا أصرّ عليها الوزير. يقول المصدر إن الموظف لا يحقّ له عدم التنفيذ، وإلا يكون مخالفاً للقانون. أما بالنسبة إلى مسألة إعطائه حق إبلاغ التفتيش المركزي، فلا يراه المصدر سوى لزوم ما لا يلزم، لأن عدم إلزامه بإبلاغ التفتيش يعني أنه سيكون مضطراً إلى قياس الأضرار والفوائد قبل إبلاغ الهيئة. فهل يكتفي برفع مسؤوليته عن المخالفة المرتكبة، تاركاً خطاً للرجعة في العلاقة مع رئيسه، أم يبلغ التفتيش فيفتح جبهة معه؟ المديرون العامون، غالباً ما يختارون الخيار الأول أيضاً، وخاصة مع إدراكهم أن لا صلاحية للتفتيش بملاحقة رئيسه المباشر، أي الوزير، أو حتى بلفت نظره إلى المخالفة، بخلاف الصلاحية المتعلقة بمحاسبة الموظفين. صحيح أن الهيئة يحق لها مخاطبة رئاسة الحكومة لإعلامها بهذه المخالفة، وهي تفعل ذلك أحياناً، لكن درجت العادة على إقفال أي ملف يكون الوزير طرفاً فيه «لعدم الصلاحية».

قرار لم ينفّذ يوماً

صحيح أن «الإصرار والتأكيد» ليسا العنوان الوحيد للفساد ولمخالفة الوزراء للقوانين، إلا أن محاولة رسمية خجولة، وربما وحيدة، جرت منذ عشرات السنين في محاولة للجم ميل الوزراء إلى المخالفات من دون جدوى. فقد أصدر مجلس الوزراء في 27 كانون الأول 1989 قراراً طلب بموجبه من الوزراء «عدم التأكيد والإصرار على تنفيذ الأوامر والتعليمات التي يلفت مرؤوسوهم إلى أنها مخالفة للقانون إلا بعد عرض الموضوع على مجلس الوزراء». لكن بالتجربة، تبيّن أن هذه التوصية لم تلقَ آذاناً صاغية ولم يتم الالتزام بها يوماً. أولاً، لأنها لا تملك القوة القانونية للمرسوم الاشتراعي الصادر في عام 1959، وثانياً، لأن دستور الطائف أتى ليزيد من قوة الوزير لا العكس (يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وما خص به)، وثالثاً لأن الممارسة كانت مَيّالة إلى توسيع المخالفات القانونية لا تضييقها.

«المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء» تشريع سياسي للفساد

حرب وعطيّة: لإعادة النظر في حصانة الوزراء

المعنيون واثقين من أن كل الإجراءات التي نُفذت أو التي تنفذ، منذ قرار مجلس الوزراء الصادر في عام 1989، الذي يطلب فيه من الوزير الحصول على موافقة المجلس قبل أي إصرار وتأكيد، لن تكون كافية لمنع الوزير من أن يمرح ويسرح في وزارته متصرفاً بالمال العام كما يحلو له. صحيح أنه من حيث المبدأ، ليس فوق القانون، لكن بالنتيجة تحولت النصوص القانونية إلى حصانة سياسية للوزير تسمح له بمخالفة القوانين، واثقاً من أنه لن يتعرض للملاحقة. فهو لا يخضع في أداء وظيفته لأي من الأجهزة الرقابية، كما لا يخضع للمحاكم الجزائية حتى لو ارتكب جرماً لا يتعلق بأداء وظيفته (كالرشوة أو استغلال منصبه لمنافع خاصة)، بل يخضع للمجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المؤلف من 7 نواب و8 قضاة من الأعلى رتبة، والذي يتخذ قراراته بأغلبية الثلثين. حتى الاتهام، تمهيداً للإحالة على المجلس الأعلى، يتطلب موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب، وهذا يعني أن مجرد إحالة وزير إلى التحقيق، يتطلب توافقاً سياسياً نادراً يشبه التوافق على انتخاب رئيس الجمهورية، ما يؤدي واقعياً إلى إحباط أي محاولة لمحاسبة وزير مرتكب.

لا يؤيد رئيس التفتيش المركزي جورج عطية إلغاء مبدأ الإصرار والتأكيد بالمطلق أو تجميد المعاملات الإدارية إلى حين الاحتكام إلى مرجع قضائي أو إداري «لأن ذلك يمكن أن يشلّ الإدارة». وهو إذ يعتبر أنه لا بد من أن يكون هناك من يستطيع أن يحسم في الأمور الإدارية، إلا أنه يؤكد، في المقابل، أن مفتاح الحل يكون بتعديل القوانين بما يسمح بتحمل الوزير مسؤولية أعماله الإدارية.

تجارب متعددة

ليس كل الوزراء يعتمدون على الإصرار والتأكيد منهجاً. بعضهم، كما كان يحكى عن الرئيس فؤاد السنيورة، على سبيل المثال، لم يحتج يوماً إلى ذلك. ثقته بأنه الآمر الناهي في الوزارة جعلته يتخطى كل الإجراءات الإدارية أو التراتبية الإدارية، مخاطباً الإدارات المعنية بشكل مباشر. وزراء آخرون يتباهون بأنهم لم يلجأوا يوماً إلى الإصرار والتأكيد، لكنهم في المقابل لا يتوانون عن تركيب الصفقات والسطو على المال العام. هذا يعني أن الإصرار والتأكيد ليس سوى الجزء المقوّن من المشكلة. من عايش المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات عبد المنعم يوسف، يدرك أن الإصرار والتأكيد لم يكن يعني له شيئاً. بالنسبة إليه، لم يكن وارداً تنفيذ أي قرار ما لم يكن مقتنعاً به. ولذلك، حتى عندما كان يرسل الوزير له إصراراً وتأكيداً، لم يكن ينفذ الطلب، بل يحوّله إلى رئاسة مجلس الوزراء، مع نسخة إلى الوزير، لبتّه. يذكّر يوسف بأن رئاسة الحكومة أبطلت أكثر من قرار للوزير لمخالفته القانون.

لا شك في أن شخصية المدير العام أو الوزير لها تأثير مباشر في كيفية تطبيق القانون. وإذا كان بعض المديرين يعتبرون أنه ما دام القانون في صف الوزير، فإن عليه أن يلتزم بحدود النص إلى حين تغييره، فإن المديرة العامة لوزارة الاقتصاد عليا عباس لها رأي آخر. صحيح أن عباس تؤكد أنه لم يحصل أن أرسل لها أي وزير إصراراً على تنفيذ أمر مخالف للقانون، إلا أنها تجزم بأنه إن حصل ذلك، «فسأستقيل ولا أنفذ أمراً مخالفاً للقانون».

المدير السابق للاستثمار في وزارة الطاقة غسان بيضون قضى سنواته الأخيرة في الإدارة، قبل تقاعده، على خصام علني مع الوزراء المتعاقبين. عندما تُحال معاملة إليه، ويعتبرها مخالفة للقانون، يبدي مطالعته القانونية عليها ويرفقها بها، ثم يحوّلها إلى الوزير، وكذلك إلى المراجع المختصة، بحسب طبيعة المعاملة (التفتيش المركزي، مجلس الخدمة المدنية، ديوان المحاسبة). بالنتيجة، كان بيضون يدرك أن الأجهزة الرقابية لن تحرّك ساكناً بحجة عدم الاختصاص، لكن بالنسبة إليه لم يكن ممكناً «التأشير» على أي معاملة غير قانونية أو الموافقة على تنفيذ الإصرار والتأكيد من دون إعلام الجهات المختصة.

تشريع للفساد

كل الوزراء يتعاملون مع الواقع كما هو. معظمهم «يتفرعن» في وزارته مستفيداً من حصانة سياسية تزيد من زخم الحصانة القانونية، التي يفترض أن تكون محدودة بالأعمال المتعلقة بالوظيفة. تجربة حبس الوزير السابق شاهيه برصوميان، على سبيل المثال، أتت لتزيد من حصانة الوزراء. فبعدما صدر قرار باعتبار أعمال الوزير خارج مهمته تخضع للمحاكمة العادية، أصدرت محكمة الجنايات قراراً بعدم النظر في قضية الرشوة التي اتهم بها برصوميان لعدم الصلاحية، فانتهت القضية عندما عرضت على مجلس النواب للنظر في إحالتها إلى المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء. عندها كان من الصعب تأمين أكثرية الثلثين.

من خلال تجربته الطويلة في العمل النيابي والوزاري، يرى الوزير السابق بطرس حرب أن النصوص القانونية المرعية تؤدي إلى حماية الفساد والفاسدين، ولا تؤدي أبداً إلى محاكمة المرتكبين. ولهذا لا حل، بالنسبة إليه، سوى بإعادة النظر فيها والسماح بملاحقة الوزراء بطرق أقل تعقيداً، لأن أي أمر آخر ليس سوى تشريع سياسي لاستمرار الفساد.

الأمر نفسه يؤكده رئيس التفتيش المركزي جورج عطية، الذي يدعو إلى الفصل بين المسألة السياسية للوزير ومساءلته الإدارية. في عمله السياسي، قد يكون له الحق بالحصانة، لكن عندما يتعلق الأمر بتوقيعه على معاملات إدارية فلا يمكن أن يعفى من المسؤولية عن توقيعه. وأكثر من ذلك، يقول عطية إن مكافحة الفساد تبدأ عند احترام القرارات الإدارية وإلغاء مبدأ القرارات الاستثنائية.

سطوة رئيسه الذي يعتبر أن لفت النظر الخطي يشكل تعدياً على صلاحياته أو انتقاصاً من هيبته، وإما بسبب الجهل بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء. كذلك أشار التعميم إلى أن تطبيق هذه المادة يختلف من موظف إلى آخر، ولا سيما في القضايا التي يكون فيها الرئيس ممن لا يخضعون لصلاحيات التفتيش المركزي (الوزير)، وأن غالبيتهم يعتبرون قضية لفت النظر من الأمور الشكلية البحت، بحيث لا يكلفون أنفسهم عناء وصفها أو كيفية حصولها أو تبيان أهميتها، كما أن بعضهم الآخر قد وصلت به الحال إلى حدّ يبدو معه أنه هو الذي يستدرج رئيسه إلى تغطية مثل هذه المخالفات بأوامر لا تطالها المسؤولية المسلكية.

ذلك أمر واقع يدركه كل من يعمل في الإدارة العامة. لكن مع ذلك، يبدو

تقرير

إفتاء صيدا وصور من مجدليون؟

بالرغم من أن موعد انتخابات مفتي المناطق لا يزال معلقاً، إلا أن المعارك باسمها انطلقت في صيدا وصور. لكل من القضاءين مفتٍ ومجلس إدارة للأوقاف مستقلان. لكنهما يتداخلان في القرار والمسار والمصير، ما دام التعيين من مطبخ واحد

آمال خليل

من المنتظر أن تؤثر نتائج انتخابات أعضاء المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى المقبلة (تعقد في 10 تشرين الأول)، على الخريطة الجديدة لدور الإفتاء في المناطق. معادلة «من يملك مرجعية المجلس الشرعي، يملك قرار المناطق»، تثبت فعاليتها عند كل انتخابات، بعد طغيان نفوذ تيار المستقبل على عائشة بكار. ذلك النفوذ فرض معركة شرسة قبل أربع سنوات على صعيد انتخابات المجلس وما تلاها من تعيينات لمفتي المناطق ورؤساء مجالس أوقاف المناطق وما سبقها من تعيين لأعضاء مجالس الأوقاف. لكن المعركة التي انتصر فيها التيار على مفتي الجمهورية السابق الشيخ محمد قباني، استُبدلت بها أخيراً معارك صغيرة داخل البيت الواحد، أو مع جيرانه.

في صيدا، لم يخطر في بال مؤيدي الشيخ سليم سوسان أن تؤول كرسي مفتي صيدا وأقضيتها إلى سواه بعد 12 عاماً من جمعه بين مركزي المفتي ورئيس دائرة الأوقاف. الرجل الأقرب إلى آل الحريري منذ عمله في مطبعة المصحف في السعودية، لم يعد كذلك أخيراً. مواقف ومناسبات عدة عكست تهميشاً وفتوراً من قبل مجدليون (مقر النائبة بهية الحريري). ينقل مقربون من سوسان أنه «رفض طلبات عدة من النائبة بهية الحريري لتخصيص عقارات تابعة للأوقاف لأجل مشاريع عامة وخاصة، فضلاً عن تباين في مواقف سياسية عدة اتخذها الشيخ المعروف بحنكته وعلاقاته الإيجابية مع مختلف الأفرقاء في المدينة». مصادر مواكبة لملف الإفتاء قالت إن الحريري «توافقت مع الرئيس فؤاد السنيورة على عدم التجديد لسوسان كمفتٍ بالتكليف السنوي (ينتهي التكليف في تموز المقبل) وكرئيس لدائرة الأوقاف بالتعاقد السنوي (ينتهي التعاقد نهاية العام الجاري)». علماً بأن مجلس الأوقاف الحالي الذي عينه سوسان في الثامن من تموز الفائت، بالتشاور مع «المستقبل» كما جرت العادة، أنتج مجلساً من 11 عضواً أزرق، بعد استبعاد ممثل الجماعة الإسلامية في المجلس السابق. فضلاً عن أنه لا يمكنه الترشح لأي انتخابات جديدة، لأنه تخطى السن القانونية للمفتي (سن تقاعد مفتي المنطقة 70 عاماً).

(علي حشيشو)

في مكتبه في دار الإفتاء في صيدا، لا يتأثر سوسان بالشائعات التي تضجّ من حوله. نسأله عمّا إن كان يدفع ثمن حفاظه على أوقاف المسلمين، يضحك، ثم يتمالك نفسه ليقول: «أنا هنا باقٍ باقٍ باقٍ». لكن سوسان «الباقي» سجّلت له عبارة مازح بها مفتي صور

> **يُحكى عن تصفية حسابات بين «المستقبل» و«الجماعة» لنيل مكاسب في إفتاء صيدا**

ومنطقتها الشيخ مدرار الحبال في أحد الاحتفالات الصيداوية أمام الجموع، قائلاً: «تعال اجلس في مقعدي. فأنت ستجلس مكاني أولاً وأخيراً».

ليس خافياً أن أمام مسجد الشهداء في صيدا، المعيّن مفتياً لصور منذ 2011، يُعَدّ من أبرز المرشحين لخلافة سوسان. الهيئة الناخبة في صيدا مؤلفة من 57 منتخباً، غالبيتهم يوالون مجدليون. القرار السياسي الأزرق سيحدد مهمة هؤلاء: تزكية مفتٍ أو انتخابه، على أن يتولى المفتي الجديد تعيين رئيس لدائرة الأوقاف بالتشاور مع مفتي الجمهورية. تشير المصادر إلى أن الحريري «اقترحت انتخاب الحبال مفتياً أصيلاً لصيدا ومكلفاً لصور، فيما لم تحسم خيارها في ما خصّ رئيس دائرة الأوقاف. وتردد أن من أبرز المرشحين راشد الخليلي». لا يمانع السنيورة خيار الحبال في صيدا، وفق المصادر. أولويته رئيس الأوقاف الذي ستتقاطع مهماته مع مشاريع السنيورة العامة والخاصة ومخططات الضمّ والفرز. اقترح الأخير ترشيح الشيخ طارق معتوق رئيساً للأوقاف. في حديث لـ«الأخبار»، قال الحبال إنه «سمع بأمر ترشيحه من وسائل التواصل الاجتماعي»، مشيراً إلى أن مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان لم يحسم حتى الآن موعد إجراء انتخابات المفتين، إذ ينقل عنه أن الأمر «حسب أوضاع البلد والقرار السياسي». لا يستطيع الحبال التركيز على منازلة صيدا، إذ يواجه في ملعبه الحالي منازلة عنيفة من أصحاب الأرض على خلفية المجلس الإداري للأوقاف، الذي عينه الشهر الماضي. وبرغم أنه لم يستبدل سوى عضوين اثنين من أصل 12 عضواً في المجلس، لكن هذا التبديل الطفيف كان كفيلاً بفتح جبهة هجوم عليه من عدد من أبناء القرى السنية الحدودية في قضاء صور. اتهامات بالإقصاء والتهميش والفساد كالها المهاجمون للشيخ الصيداوي. أحد وجهاء العشائر العربية في قرى الشعب، بدر عبيد، قال لـ«الأخبار» إن الحبال «لم يأخذ برأي فعاليات المنطقة عند تعيينه مجلس الأوقاف، حتى إن بعض المعيّنين لم يعلموا مسبقاً بأمر تعيينهم، فيما قيود أحد المعينين مسجلة في صيدا، لا في دوائر سجلات صور». بعد يومين على تعيين المجلس، زار عبيد مع وفد من المنطقة دريان لطرح الأزمة. بدوره، كلف دريان شيخاً للتنسيق بينهم وبين مفتيهم. عبيد رفض الإفصاح عن سير المفاوضات التي تجري بين الطرفين. يرى البعض أن الخلاف على المجلس ليس سوى شرارة أشعلت القلوب «المليانة» من تعيين مفتٍ للمنطقة من غير أبنائها. «الأمر الطبيعي أن يكون مفتي المنطقة من أبناء المنطقة أو يحوز موافقة أهل المنطقة»، يقول عبيد، مقرّاً بمحدودية الخيارات العائدة إلى قلة عدد المشايخ في قضاء تبلغ هيئته الناخبة 16 شخصاً. مصادر من داخل المنطقة تجزم بـ«استحالة اختيار مفتٍ من سُنّة صور. الشيخان البارزان، أحمد عبيد ابن مروحين وناجي سويد ابن الضهيرة، محسوبان على الجماعة الإسلامية، لا على المستقبل». من جهته، يكتفي الحبال بنسب الاعتراضات إلى أسباب شخصية لأصحابها. أما مصادر معنية، فتنسب الاعتراضات الصورية إلى «تصفية حسابات بين المستقبل والجماعة وأطراف أخرى لنيل مكاسب في إفتاء صيدا».

تحقيق

الكتب المدرسية الصادرة عن دور النشر الخاصة اللبنانية تسعّرها نقابة الناشرين بالدولار بموافقة وزارة الاقتصاد، فيما لا تتوقف المدارس عن «التحايل» على القانون والأهالي عبر «تغيير» الطبعات و«تنقيحها»، ومنع الطلاب من استخدام الكتب المستعملة، او تجزئة الكتاب الواحد الى سبعة كتيبات بذريعة التخفيف من ثقل الحقيبة المدرسية

القانون يحظر إلزام التلميذ بشراء الكتب من المدرسة ومنعه من استخدام كتب مستعملة

الكتب المدرسية بالدولار

فاتن الحاج

كما كل عام، تشغل كلفة الكتب الجديدة بال أهالي تلامذة المدارس الخاصة. حملات تبادل الكتب المستعملة التي ينظمها البعض داخل المدارس أو خارجها لا تفلح في خفض الفاتورة. إذ إن امكانية اعتماد هذه الكتب المستعملة التي يُقبل عليها، بحسب نقابة الناشرين المدرسيين، بين 50% و70% من أولياء الأمور، تكاد لا تتجاوز 30% من مجموع الكتب. والأسباب كثيرة، تتعلق إما بتغيير الطبعات أو منع المدرسة التلميذ من استخدام كتب مستعملة، أو عدم امكانية تبديل كتب التمارين التطبيقية، أو بسبب ما باتت تلجأ إليه دور النشر، أخيراً، لجهة تجزئة الكتب إلى ما يصل الى 7 كتيبات وبيعها سلة واحدة (package)، ما يجعل استخدامها في العام التالي متعذراً. ويزيد الطين بلّة أنّ أصحاب المكتبات يشترون الكتب المستعملة بربع سعرها!

محمود قطايا، منسق الشؤون المالية في اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، يلفت على سبيل المثال الى أن فاتورة كتب ابنه، التلميذ في الرابع أساسي، تلامس الـ 700 ألف ليرة. ويشير خصوصاً إلى سعر كتاب اللغة الأجنبية الثانية مع تطبيقاته (أي الإنكليزي

> منذ 2004 سُحب تسعير الكتب من وزارة الاقتصاد ووُكل الى نقابة الناشرين!

لتلامذة القسم الفرنسي) الذي يصل الى نحو 100 ألف ليرة (56 ألف ليرة للكتاب و42 ألفاً للتطبيقات)، وكذلك مجموعة كتيّبات اللغة العربية المجزّئة إلى محاور ويبلغ ثمنها 86 ألف ليرة (في مقابل 36 ألفاً عندما كانت كتاباً واحداً مع تطبيقاته). يجزم قطايا أن ابنه لن يستخدم كل هذه الكتب هذا العام، ولن يستفيد منها أخوه من بعده!

نقابة الناشرين المدرسيين تقلل من حجم المشكلة، باعتبار أنّ حصة الكتب لا تتجاوز 5 في المئة من سلة كلفة التعليم التي تتضمّن القسط والزي المدرسي والقرطاسية والنقل وغيرها. وتؤكّد أنّ «تعديل الطبعات يجب أن يكون منطقياً ومبرراً بالمستجدات العلمية، وهو ضروري لمواكبة المفاهيم التربوية وطرائق التعليم الحديثة والتوصيف الذي يطرأ على أسئلة الامتحانات». وتشدّد على أنّ 95 في المئة من دور النشر المدرسية تحترم عملها المهني، فيما تعتمد 5% منها فقط التغيير الشكلي. إلا أن اللافت هو تأكيد النقابة أنّها تبقى على الأسعار نفسها للكتب التي لا تتغيّر جذرياً، علماً أن جولة بسيطة على المكتبات تثبت عدم الالتزام بذلك.

أما الأهالي، فمعظمهم مقتنع بأن تجديد الطبعات يتم غالباً لأهداف تجارية لا تربوية، خصوصاً أن غالبية الطبعات الجديدة من الكتب تكاد تكون نسخة طبق الأصل عن سابقتها، وغالباً ما ينحصر «التجديد» بتغيير الغلاف والأوراق الأولى من كل محور و«شقلبة» بعض المحاور.

ما لا يعرفه كثيرون أن نقابة الناشرين المدرسيين، وبموافقة مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد (!)، تسعّر الكتاب المدرسي بالدولار الأميركي، وتقرّشه المكتبة أو المدرسة بالليرة، شرط الالتزام بسعر الصرف الرسمي. لكن لماذا بالدولار ومن يراقب التزام الناشرين والمكتبات بالسعر الرسمي؟

يوضح رئيس دائرة مكافحة الغلاء والاحتكار في وزارة الاقتصاد، موسى كريّم، أنّ تسعير الكتب كان من مهمة لجنة في وزارة الاقتصاد قبل عام 2004، عندما أصدر وزير الاقتصاد آنذاك مروان حمادة قراراً جعل الأمر من مهمة لجنة متخصصة في النقابة، وفق معايير تتصل بكلفة الصناعة الفنية للكتاب (نوع الورق، الكرتون، الطباعة والتجليد...)، مع إعطاء الوزارة سلطة الموافقة أو الرفض. ويجزم بـ«استحالة أن يصدر أي ناشر كتاباً مدرسياً قبل أن يقدّم نسخة منه مع جدول تكاليفه إلى النقابة والوزارة. وتدرس النقابة تحت رقابة الوزارة الطلب وتحدد سعر المبيع وتبلغه للناشر». وعما إذا ما سبق أن خفّضت الوزارة سعراً وضعته النقابة، أقرّ كريّم بأن «السعر يبقى كما هو في معظم الأوقات».

كريّم لفت الى أنّ النقابة أصرت على التسعير بالدولار باعتبار أن هناك تكاليف تدخل في صناعة الكتاب (كالورق والمواد الأولية) تُدفع بالعملات الأجنبية. إلاّ أنّه أكد أنّ المكتبات «ملزمة التسعير باللبناني وفق سعر الصرف الذي لا يتجاوز 1515 ليرة للدولار (...) والدائرة تنظّم في هذا الوقت من العام جولات ميدانية على المكتبات ودور النشر ويدقق مراقبوها، على قلتهم، في الفواتير وبالتقيد بالأسعار، ويُنزلون غرامات بالمخالفين، وقد يصل الأمر إلى الإحالة إلى النيابة العامة».

وفي ما يتعلق بشكوى المكتبات من منافسة المدارس التي تبيع الكتب والقرطاسية في حرمها، قالت مصادر في المديرية العامة لوزارة الاقتصاد إنّ المدارس تقع تحت وصاية وزارة التربية، «ونحن حاضرون كوزارة اقتصاد لتنفيذ دوريات مشتركة مع وزارة التربية لمراقبة هذه العملية». إلاّ أنّ كريّم يقرّ بأنّ بعض المدارس «تساوم الناشرين تجارياً وتطلب حسومات تفوق النسبة المعتمدة في معايير التسعير (أي 20%)، أو تتفق مع مكتبات في محيطها». وإذ يشير إلى أن لا مانع من أن تبيع المدرسة الكتب في حرمها، يلفت الى أن المادة 7 من القانون 515 /1996 تمنع عليها في نص صريح وواضح احتكار لوائح الكتب. إذ أن «للمدرسة أن تحدد لوائح الكتب ومواصفات اللوازم المدرسية، غير أنه لا يجوز الزام التلميذ بشراء هذه الكتب واللوازم من المدرسة أو أي مرجع خاص آخر. كما لا يجوز منعه من استعمال كتب مدرسية مستعملة صالحة للاستعمال...». كما أنّ المادة 50 من قانون حماية المستهلك تنص على عدم الزام المستهلك بأي سلعة لا يرغبها.

أمين سر اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، فرنسوا حبيقة، ينفي أن تكون الالزامية موجودة في مدارس الاتحاد بالحد الأدنى، لكن «ما يحصل هو أن إدارات المدارس تسهّل على الأهالي الحصول على الكتب فتؤمنها لهم في المدرسة، كي لا يتكلفوا عناء البحث عنها في المكتبات لا سيما بالنسبة إلى الكتب الأجنبية المستوردة». وهو ما يؤكده مدير دار الفكر اللبناني جاد عاصي مشدداً على أن «لا مكان للصفقات التجارية في غالبية المدارس الخاصة الكبيرة، لكونها مؤسسات تغلّب المعيار العلمي على أي اعتبار مادي، وما يحصل بين دار النشر وإدارة المدرسة يدخل ضمن المنافسة المشروعة». ويلفت الى أن دار النشر ليست مطبعة أو مكتبة، بل «مؤسسة تضم لجاناً تربوية متخصصة في المواد التعليمية كافة ومراكز أبحاث لتأليف كتب توافق المناهج الرسمية الصادرة عن وزارة التربية». وفيما يعتبر أن تجزئة الكتب «تخفف من ثقل الحقيبة المدرسية»، يشدد على أن «تجارة الكتب خاسرة». إذ أن «20% من سعر الكتاب هي عبارة عن حسومات تعطى للمدارس ولأصحاب المكتبات وبين 15 و20% حقوق تأليف و5% هدراً (نماذج مجانية تعطى للمدارس للاطلاع عليها تمهيداً لاعتمادها)، ويبقى للناشر 30% ربحاً غير صافٍ لكونه يتضمن رواتب موظفين وإيجار مستودعات وغيرها من المصاريف»، ناهيك عن «المنافسة غير المشروعة من المكتبات المتنقلة والمكتبات التي تبيع على الفايسبوك ودور النشر التي ليس لديها سجل تجاري».

تضاعف دور النشر أرباحها بتجزئة الكتاب الواحد الى 7 كتيبات (مروان بو حيدر)

الكتب الأجنبية خارج الرقابة

يُقر رئيس دائرة مكافحة الغلاء والاحتكار في وزارة الاقتصاد، موسى كريّم، بأن موزعي الكتب الأجنبية لا يحضرون الاجتماعات التي تعقد لتنظيم قطاع الكتب المدرسية، في حين أن «هناك حاجة إلى ضبط أكبر للكتب الأجنبية والتشدد في الرقابة من جانب وزارتي التربية والاقتصاد، إن لجهة السعر أو لجهة المضمون الذي يجب أن يتوافق مع خصوصيتنا الثقافية». كما «لا تخضع هذه الكتب لأسعار نقابة الناشرين المدرسيين ووزارة الاقتصاد اللتين تتأكدان فقط من أن المستورد يلتزم أسعار بلد المنشأ في اوروبا أو أميركا. والسعر يجب أن لا يتجاوز ضعف الكلفة. لكن المشكلة تكمن في ارتباط سعر هذه الكتب بسعر صرف الدولار أو اليورو».

واللافت أن بعض المدارس الخاصة التي تحتكر بيع الكتب المستوردة، تطلب من الوكيل المستورد (دار نشر) عناوين معينة وتسليمها عدداً محدداً من الكتب، لا سيما بالإنكليزية، وبالتالي لا يعثر التلامذة عليها في المكتبات. والمفارقة أنّ الكتاب الأجنبي القديم يصبح خارج التداول بمجرد انتهاء العام الدراسي. إذ أن دور النشر تعمد كل سنة إلى تغيير الطبعة أو تبديل الكتاب نفسه.

بورتريه

محمد حسين
بائع صحف في مدينة لا تقرأ

في جعبة محمد حسين صحف قليلة وبضع مجلات وقصص حزينة يرويها عن مهنته التي دفع «شقا عمره» مقابل حفظها. عند الرصيف المحاذي لدوّار الاونيسكو، يتقصّى بائع الجرائد، وآخر حراس المهنة، آثار المارة الذين هجروا الصحف والقراءة، ويتحدث عن شغفه الذي لم يخفت يوماً برغم «ضيق الاحوال»

زينب عطمان

عن طريق «الصدفة» شرع محمد حسين بممارسة مهنته، قبل 45 عاماً. يومها كان وضع البلد من وضع الصحف والصحافة: «باللوج». من بعيد، لا يبدو الأسى الذي يسكن محيّاه جلياً. قد يكون لقبعته الرمادية الصغيرة دور في إخفاء حزنه الطويل. لم يتخلّ بائع الجرائد يوماً عن «الزاوية» التي انطلق منها، في منطقة «الأونيسكو» التي تبدلت معالمها غير مرة... حتى عندما وقعت «حرب التحرير»، وسقطت قذيفة إلى جواره صبيحة 14 آذار 1989. «أنا هون عمي من قبل ما تخلقي بمنيح»، يقول ضاحكاً، من دون أن يخفي نبرته الساخرة من السنوات الطويلة التي قضاها عند المستديرة الشهيرة متنقلاً بين الرصيف وسيارته التي يركنها بمحاذاته. سرعان ما تستعيد تقاسيم وجهه ملامح الملل نفسها. يروي كيف يقضي نهاراته التي غالباً ما تنتهي عند الحادية عشرة صباحاً، في تمام الثالثة والنصف فجراً يخرج من منزله في الشياح، وينطلق بسيارته القديمة، التي بدّل لوحتها أخيراً، باتجاه الموزعين الذين ألفوا حضوره المباكر. يمشي ببطء على طول الطريق المؤدي إلى بسطته عند مستديرة الأونيسكو ترافقه «نسمة هواء غير شكل». وهو طقس اعتاده ابن بلدة تبنين الجنوبية طوال سنوات عمله، حتى في أيام الشتاء. في ضراوة هذا الفصل، يستعدّ لما هو أسوأ. يجابه الأمطار والرياح العاتية بثلاث مظلات ينصبها في صندوق السيارة الخلفي، حيث الصحف والمجلات، ليحميها من البلل، قبل أن ينضم إليها ليحتمي بدوره من نزلات البرد، التي تهدد «قوت يومي» إن حلّت. «أحياناً، لا أنصب الشماسي. أرتدي سترة من النايلون وأترك الأمطار تنهمر فوق رأسي». الأمر ليس شاعرياً كما يبدو، لكنها طريقة ابتدعها لطرد الملل، في انتظار زبائن ما عادوا يقرأون. ومن بين عدّته التي يبقيها «صيفاً شتاءً» في الصندوق، جزمة سوداء تقليدية «لا أتخلى عنها حين تشتد العواصف».

في الصيف لا ينصب «شماسيه» رغم حرارة الشمس الحارقة. إذ أن فكّها ومن ثم توضيبها يرهقه، لكنه يتفادى أشعة الشمس بقبعته الرمادية. في فيء صندوق السيارة الخلفي، تتظلّل الجرائد التي لم يبق من أغلبها اليوم سوى أعداد قليلة، المبيع «بات ضعيفاً للغاية»، في الماضي، كان يبيع في اليوم الواحد أكثر من 140 عدداً من «النهار» وما لا يقل عن 150 عدداً من من «السفير»، التي تخلى أصحابها، بجسارة، عن إرثها السياسي العريق. مصير «السفير» سرعان ما حلّ بصحيفة «المستقبل» التي ماتت ورقياً مطلع العام الجاري، من دون أن يتبدى حتى الآن «مستقبلها» رقمياً. يستذكر محمد «أيام العزّ»، عندما كان الربح الذي يستحصله من مبيع «المستقبل» وحدها يدر عليه ربحاً يسيراً في اليوم الواحد. صحيح أن الربح لقاء كل عدد لا يتعدى 200 ليرة، لكنها «كانت تجمع». «كنت شمّ هوا وما إسأل. علّمت ولادي وجوّزتن»، يقول. الأرباح أمّنت له «السترة» التي لم يحلم بأكثر منها، ومكّنته من الصمود في وجه الأعباء المعيشية التي أخذت تتزايد تدريجياً منذ أواخر التسعينيات. لاحقاً، بدأت المعاناة. تراجع المبيع وخفتت «هيبة» الصحيفة حتى اندثر قراؤها. عمر مهنة محمد من عمر «السفير» قبل إقفالها، وحال عمله من حال البلاد: «من سيئ إلى أسوأ». «بعد في أنا والحجة بالبيت. أدفع الفواتير بانتظام، وسيارتي قانونية»، لكنه، كحال كثيرين، ما زال بلا ضمان صحي أو ضمان شيخوخة. الأسبوع الماضي،

> «بللا معيش في كتير». مصير بائعي الجرائد لن يكون مغايراً عما آلت إليه الصحافة عموماً

طارده دركي في قوى الأمن وأجبره على إزالة سيارته من جانب الرصيف. «ما بعت شي يومها»، يقول. يرفض استئجار كشك صغير، لأن «العملية مكلفة. بدّك رخصة وبدك مصاري». كما أن المبيع، على قلّته، سينخفض أكثر لأن الوصول إلى الزبائن المارين بسرعة في سياراتهم يستدعي ألا يكون «مكتلاً» في «كيوسك».

لا يملك محمد الكثير ليقوله عن طلاب الكليات الجامعية المنتشرة في محيط الأونيسكو سوى أن «أحداً من هؤلاء لا يقرأ». لا يبدي أي استغراب لطبيعة العلاقة «شبه المقطوعة» بين الطلاب وقراءة الصحف. نسأله عن طلاب كلية الإعلام التي يبعد مقرّها خطوات قليلة فقط عن «بسطته» مقابل مبنى وزارة التربية، فيومئ برأسه ويده اليمنى سلباً، هازئاً من حيوات طلبة الإعلام التي باتت كلها «إنترنت وتلفونات. أعتمد في المبيع على زبائني المعتادين». وهؤلاء خبروه لوقت طويل، لكنهم باتوا «يختفون واحداً تلو الآخر»، محيلاً في ذلك إلى الموت الذي يخطف المسنين منهم. لا يعوّل كثيراً على الأجيال الصاعدة التي تلهث خلف الحداثة في مدينة فرغت من القراء. يقول إن مصير بائعي الجرائد، وحراس المهنة، لن يكون مغايراً عما آلت إليه الصحافة عموماً. «بللا معيش في كتير»، يختم.

يدفع محمد الفواتير كاملة، لكنه ما زال بلا ضمان صحي أو ضمان شيخوخة (مروان طحطح)

فيتشر

تطوّر لافت شهدته مختلف مناطق وقرى الجنوب خلال السنوات الأخيرة. إلا أن هذا الأمر لم يبعد الناس هناك عن عاداتهم وتقاليدهم، وحتى الهوايات التي كانوا يمارسونها في السابق. حتى أن البعض الذي يرى أن الريف بدأ يتمدن، كان له رد فعل عكسي، واصر على التمسك بهواياته وعاداته القديمة، والتي مع الوقت استقطبت آخرين. ومن هذه الهوايات هناك الفروسية. في الجنوب 300 فارس يجوبون قراه كل اسبوع بحثٍ وشغف

هناك فرسان من مختلف المناطق الجنوبية (الأخبار)

ثلاثمئة فارس يزيّنون القرى

«خيالة الجنوب»: الفروسية توحّدنا

هبة دنش

صوت حوافر خيل. ترفع الفرس «غزل» رأسها، تُرخي أذنيها وتصهل، بسعادة تتبع فارسها دون أن يُطلب منها ذلك، تعرف إلى أين يتجهان. يدفع أبو عزو نفسه على السرج، وبإيقاع ثنائي خاص تهرول به إلى الأمام. «الخيل تجعلك تشعر بالحرية»، مزيج من المغامرة والقوة والحب، «لطالما أحببت الخيل وكنت محظوظاً بما فيه الكفاية لأنمو وأكبر في هذه العائلة»، يقول أبو عزو.

عندما كان مراهقاً، اخترق أبو عزو طرقات الضيعة ممارساً رياضة مثيرة سريعة الخطى في الهواء الطلق. يدرك أبو عزو جُسن حظه في وجود إسطبل بالقرب منهم «ركوب واقتناء الخيل لدينا هواية تتناقلها الأجيال، نشارك فيها بالأفراح والأحزان، ونقيم المجالس الكريمة لضيوفنا ونمارس الفروسية التي أصبحت تراثاً يحفظه الأبناء عن الآباء والأجداد». لا يتّسع له أن يذكر أسماء العائلات على اتّساع النطاق الجنوبي ولكي لا ينسى أحداً، يعتبر أن «كلّ من يساهم ويخدم تراثنا هو شريك حقيقي في حفظ هذه العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية والأخلاقية». في الجنوب اللبناني، يشارك الخيل في الأفراح، ويُزف العريس على الخيل في بعض الأحيان، وأيضاً في المناسبات الدينية (ذكرى عاشوراء). اليوم بات لهواة النوع رحلات منظمة تجمع أكثر من 300 فارس من أبناء الجنوب من مختلف الطوائف والمذاهب، يطلقون على أنفسهم لقب «خيالة الجنوب». على صهوات الخيل العربية الأصيلة، يتشاركون في مسارات ورحلات في مختلف البلدات والقرى، كل رحلة لها جاذبيتها الخاصة. يقول الفارس سالم من بلدة مغدوشة (قرب صيدا في جنوب لبنان) إن هذه الهواية فعلاً بحد ذاتها صورة عن التعايش الإسلامي المسيحي الذي نطمح ونسعى إليه في هذا البلد، «فالفروسية هواية ورياضة توحدنا ولا تفرقنا»، منذ فترة ذهبوا إلى راشيا الوادي، البقاع، الخردلي، وميس الجبل الحدودية قبالة فلسطين المحتلة.

> يتشارك الفرسان في مسارات ورحلات في مختلف البلدات والقرى

الحاجات الأساسية»، ويتابع: «لقد علمني الكثير عن التواصل وكيفية الاستماع حقاً إلى مخلوق غير ناطق، وبناء لغة مفهومة متبادلة». ويضيف «عندما تركب حصاناً، فأنت تسلّم سلامتك لحيوان يبلغ وزنه أكثر من 100 كيلو. في الوقت نفسه، أنت تعلم أن الحصان يثق بك بما يكفي ليسمح لك بالصعود على ظهره».

ينظر البعض إلى هواية الخيل وتربيته وكأنها حكر على مجموعة من أصحاب رؤوس الأموال والميسورين، ولكن الحقيقة مختلفة، فبحسب الفارس أبو عزو: «هنا في الجنوب أصبحت للجميع». في النبطية، الدوير، حاروف، جبشيت، حبوش، دير الزهراني، زفتا، عربصاليم، كفررمان وغيرها الكثير من القرى الجنوبية، بات الخيل موجوداً وبكثرة وباختلاف نوعياته وسلالاته، وهو ليس حكراً على أشخاص أو منطقة. تنتقل عدوى الفروسية بين الشباب، ورغم أسعار الخيل الباهظة في الكثير من الأحيان، «هناك شباب بيننا يجمعون ثمنها من مدخولهم الشخصي المتواضع لشراء حصان أو فرس»، وبعضهم يحلم بالفوز باليانصيب يوماً لشراء حصان أصيل بدلاً من شراء سيارة سريعة. وهذا أمر إيجابي بحسب سالم، لأنه يُبعد الشباب عن الأعمال والممارسات الطائشة، وبالتالي يصبح تركيزهم على هذه الهواية دون غيرها من الأمور.

استطاع «خيالة الجنوب» استقطاب العديد من هواة النوع، وبات هذا التجمّع يضمّ في صفوفه، خيالة من جميع الفئات والطبقات والمهن الذين يجتمعون في رحلات الخيل، وهي تذكر بتجمعات سائقي الدرجات النارية الذين يتجمعون عند نهاية كل أسبوع ليقوموا بجولة في المناطق اللبنانية. بالنسبة إلى الخيالة هناك أصحاب المهن الحرة، أطباء، ومحامون وقضاة، وعسكريون، جميعهم لديهم خيل، ويشاركون في الفعاليات. يقول الفارس سالم بالإضافة إلى المتعة التي نحصل عليها «نتعرف إلى شباب ووجوه جديدة من خيرة الشباب من ضيغ مختلفة، لأن الفارس وقبل أن يصبح فارساً يجب أن يتحلّى بصفات الفروسية وهي الشهامة والأخلاق والكرم».

إذاً هي واحدة من الرياضات والهوايات والعادات في الجنوب، وهي تضفي رونقاً خاصة على القرى هناك، ومع الوقت هي مرشّحة للتطور إكثر إذا حصل هؤلاء الفرسان على الدعم اللازم.

الكرة اللبنانية

منتخب لبنان في مسقط للقاء عُمان وديًا

يستعد منتخب لبنان لكرة القدم في مسقط للقائه الدولي الودي مع نظيره العُماني المقرر غداً الثلاثاء عند الساعة السادسة والنصف بتوقيت بيروت، الذي يندرج في إطار تحضيراته لمبارياته ضمن المجموعة الثامنة من التصفيات المزدوجة لكأس العالم المحلي للأندية، ما اضطره للسفر الطويل الى كوريا الشمالية قبل موعد المباراة بثلاثة أيام. لذا، سيستقل يوم «الراحة الدولية» في التصفيات ليخوض مباراة مفيدة فنياً، على طريق التجهيز لمواجهتي تركمانستان في بيروت في 10 تشرين الأول وسريلانكا في كولومبو في 15 منه، علماً بأن الكوري الشمالي يلتقي منتخب سريلانكا على أرضها الثلاثاء، الذي خسر أمام تركمانستان بهدفين.

وتُعدّ المباراة مناسبة ليقف الجهاز الفني بقيادة المدرب الروماني ليفيو تشيوبوتاريو أكثر على أحوال اللاعبين، خصوصاً أنه لم يتسنّ الاستعداد المطلوب والمناسب للمنتخب في ظل ازدحام البرنامج المحلي للأندية، ما اضطره للسفر الطويل الى كوريا الشمالية قبل موعد المباراة بثلاثة أيام. لذا، سيستغل يوم «الراحة الدولية» في التصفيات ليخوض مباراة مفيدة فنياً، على طريق التجهيز لمواجهتي تركمانستان في بيروت في 10 تشرين الأول وسريلانكا في كولومبو في 15 منه، علماً بأن الكوري الشمالي يلتقي منتخب سريلانكا على أرضها الثلاثاء، الذي خسر أمام تركمانستان بهدفين.

وفي لقائه مع اللاعبين خلال سلسلة اجتماعات تحليلية، ولا سيما أن الفترة الفاصلة عن المباراة أمام عُمان هي بمثابة معسكر قصير، شدد

> عاد قائد منتخب لبنان حسن معتوف إلى بيروت بعد إصابته أمام كوريا الشمالية

الجهاز الفني على أن عدم التوفيق أمام كوريا الشمالية هو بمثابة خسارة معركة وليس خسارة حرب «إذ تبقى أمامنا 7 مباريات في هذه التصفيات الطويلة، والنجاح يكون في العودة وتجاوز الكبوة، وهذا المطلوب منكم ونحن نعوّل عليكم، ولا سيما أنكم قادرون على النهوض منها والتركيز استعداداً لما ينتظرنا أمام تركمانستان وسريلانكا في الشهر المقبل».

ويعتبر الجهاز الفني أن تقديم أداء جيد أمام عُمان بمثابة مؤشر صريح على أن الصورة التي ظهر فيها المنتخب في بيونغيانغ كانت عابرة، ما يعيد الثقة إلى صفوفه. وأكد تشيوبوتاريو أن اللاعبين وحدهم قادرون على مساعدة أنفسهم، والتحسر لا يفيد، بل المعالجة الميدانية.

لكن المنتخب اللبناني سيفتقد في اللقاء قائده حسن معتوق الذي سيغيب عن المباراة جراء تعرضه لكدمة في قدمه خلال اللقاء مع كوريا الشمالية، وقد غادر أمس الأحد مسقط إلى بيروت لمتابعة علاجه على يدي طبيب المنتخب الدكتور الفرد خوري. وكان المنتخب العُماني، المصنف الـ88 عالمياً، قد فاز على الهند المتطور بصعوبة ضمن المجموعة الخامسة من التصفيات المزدوجة، حيث تالق المنذر العلوي في الدقائق الـ10 الأخيرة، وحوّل التأخر بهدف إلى الفوز، بعد تسجيله في الدقيقتين الـ81 والـ90.

ودخل العُماني معسكراً في مسقط فور فراغه من المباراة، ومن منطلق «أن لا وقت للراحة» وفق ما أعلنه مديره الفني الهولندي أورين كومان، خصوصاً أن مواجهة الهند كشفت عن ثُغَر عدة «علينا معالجتها قبل لقاء أفغانستان في الشهر المقبل».

(الأخبار)

بوندسليغا

«آر بي لايبزغ» الشرقي

ولادة منافس جديد على اللقب

حسن رمضان

منذ تأسيسه في 2009، يقدّم النادي الألماني «آر بي لايبزغ» مستوى مميّزاً وضعه على خريطة الأندية الألمانية الناجحة. من الدرجة الخامسة في ألمانيا كانت البداية. درجة تلو أخرى، صعد عبرها لايبزغ على سلّم الدوريات المحلية، حتى تمكّن من بلوغ دوري الأضواء عام 2016. بعد موسم واحد ضمن الدرجة الأولى «البوندسليغا»، تمكّن الفريق الجديد الصاعد من حجز مقعد له في بطولة دوري أبطال أوروبا، وتحديداً خلال موسم 2017-2018. هي مسيرة نادٍ تملكه الشركة العملاقة «ريد بول»، التي تمتلك عدّة فرق أخرى كـ«ريد بول سالزبورغ» النمساوي، ونيويورك «ريد بول» في الولايات المتحدة الأميركية، وتحديداً في الـ«MLS».

خلال الموسم الحالي، ومع تعيين المدرب الجديد للفريق «الألماني الشرقي» يوليان ناغلسمان، قصّ لايبزغ شريط الدوري الألماني بنتائج مميّزة وأداء لافت من حيث المتعة في طريقة اللعب وكرة القدم الجميلة. كل هذا بفضل مدرب هوفنهايم السابق، الشاب الألماني ناغلسمان. صاحب الـ 32 عاماً، قدّم للجماهير المحبّة لـ«بوندسليغا» فريق هوفنهايم الذي كان من بين أصعب الأندية الألمانية على أرضه وبين جماهيره. ترجم ناغلسمان أفكاره لكرة قدم بسيطة وسهلة على أرض الملعب، أحبتها الجماهير المحبة والكارهة لهوفنهايم في المواسم الأخيرة. تيمو فيرنر ويوسف بولسين، إضافة إلى النمساوي المميز مارسيل سابيتزر، هؤلاء اللاعبين، يمكنهم صناعة الفارق في الأوقات العصيبة التي من الممكن أن يمرّ بها النادي خلال الموسم الحالي في الدوري. وبالتالي، إن النجاح الذي حصله مع هوفنهايم يمكن أن يكون مضاعفاً في لايبزغ.

55 مليون يورو، هي حصيلة ما أنفقته إدارة لايبزغ خلال سوق الانتقالات الصيفي الأخير. بهذا المبلغ، تمكّنت الإدارة من التعاقد مع 5 لاعبين، وهم كل من الفرنسي كريستوفر نكونكو من باريس سان جيرمان، أديمولا لوكمان من إيفرتون، هانس ولوف من سالزبورغ، لوان كانديدو البرازيلي من بالميراس، وإيشان أمبادو لاعب تشيلسي السابق. خمسة لاعبين من المتوقّع أن يكون لهم كلمة خلال الموسم الحالي من صناعة الفارق في الأوقات العصيبة، «بوندسليغا»، نظراً لتجارب سابقة برهنت من خلالها إدارة النادي

> أنفق لايبزغ 55 مليون يورو فقط في سوق الانتقالات الأخير

عن حسن التعامل مع الصفقات الجديدة واللاعبين الذين يُنتدبون بمبالغ زهيدة مقارنة بغيرها من إدارات الفرق الألمانية الأخرى. الفريق الوحيد الذي من الممكن أن يكون قد تغلّب على لايبزغ «إدارياً» هو بروسيا دورتموند، النادي الذي مع بداية كل موسم يستقطب عدّة لاعبين بأرقام قليلة على الورق، ليصبحوا بعد موسم واحد فقط، أبناء الـ100 مليون يورو (كما حدث مع عثمان ديمبيلي لاعب رين ودورتموند السابق وبرشلونة الحالي). مع مرور ثلاث جولات حتّى الآن، يتصدّر النادي «الشرقي» الترتيب العام، وهذا ما لا يعجب الألمان، نظراً للعداء الذي - على ما يبدو - لا يزال موجوداً بين سكان الغرب وسكان الشرق في البلاد. مهاجم الفريق الألماني تيمو فيرنر، لطالما كان يتعرّض لصافرات استهجان عندما ينتقل للعب في مناطق غربية، وهذا ما يؤثّر سلباً بأداء المهاجم الشاب. لكن ربما تحولت هذه الكراهية التي يتعرّض لها نادي لايبزغ، إلى قوّة في وجه بعض الفئات العنصرية، التي لا تزال تحاول التعامل بفوقية وتنبش الماضي القديم. هذا الأمر ولّد دافعاً لفيرنير ولنادييه ليكونا في أفضل حالتهما خلال المواسم التي مضت.

تسع نقاط هي حصيلة الجولات الأولى من «البوندسليغا» بالنسبة إلى لايبزغ، وهي العلامة الكاملة من ثلاث مباريات، بينها اثنتان أمام كل من فرانكفورت وبوروسيا مونشنغلادباخ. الاستقرار الإداري والفني، الذي يلازمه تنوّع وتميّز على أرض الملعب، يولّدان فريقاً من الممكن أن يكون المنافس الثالث هذه السنة على اللقب بعد دورتموند وبايرن ميونيخ.

تطور مستوى الفريق كثيرا (إينا فاسبندر - أف ب)

حول العالم

استضافة مشتركة لمونديال 2030!

أعلن الرئيس الإكوادوري لينين مورينو أنه اقترح على نظيريه الكولومبي إيفان دوكي والبيروفي مارتن فيسكارا، التقدم بملف ترشيح مشترك لاستضافة نهائيات كأس العالم 2030 في كرة القدم. وكتب مورينو عبر حسابه على «تويتر»، «أمس اقترحت على الرئيسين إيفان دوكي ومارتن فيسكارا أن ننظم مونديال الإكوادور كولومبيا البيرو 2030، العام الذي ستكون فيه لأميركا الجنوبية أفضلية لناحية استضافة البطولة». والتقى الرؤساء الثلاثة على هامش قمة عقدت في كولومبيا خُصصت للبحث في إجراءات لحماية غابة الأمازون من الحرائق. ويرغب اتحاد كرة القدم الأميركي الجنوبي (كونميبول) في أن تكون القارة مضيفة لنسخة عام 2030 من البطولة، في الذكرى المئوية للمونديال الأول الذي استضافته الأوروغواي عام 1930. وأبدت العديد من الدول رغبتها في استضافة مونديال 2030، أبرزها الأرجنتين وتشيلي والأوروغواي والباراغواي التي ستتقدم بملف مشترك. كما أعربت إسبانيا والبرتغال عن رغبتهما في الاستضافة، ومثلهما فعلت اليونان وبلغاريا وصربيا ورومانيا، إضافة إلى إنكلترا وإيرلندا. ومن المقرّر أن يختار الاتحاد الدولي (فيفا) الدولة أو الدول المضيفة لمونديال 2030 في عام 2022 على هامش النسخة المقبلة من الكأس التي تستضيفها قطر، علماً بأن مونديال 2026 سيقام في الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وسيكون الأول بمشاركة 48 منتخباً بدلاً من 32.

فان ديك باقٍ في الأنفيلد

يتجه مدافع نادي ليفربول الإنكليزي والمنتخب الهولندي فيرجيل فان دايك، لتجديد عقده مع الـ«ريدز»، لكي يستمر مع الفريق لفترة إضافية. صحيفة الـ«ميرور» البريطانية قالت إن ليفربول يريد تمديد عقد فان دايك الذي ينتهي بعد 4 مواسم. لموسمين آخرين مع زيادة راتبه إلى 200 ألف جنيه إسترليني أسبوعياً بدلاً من 125 ألف جنيه إسترليني. وذكرت العديد من التقارير أن فان دايك وافق على هذه الخطوة، بعد النجاحات الكبيرة التي حققها مع ليفربول، منذ أن تعاقد معه في يناير/كانون الثاني قبل الماضي. وفاز المدافع السورينامي - الهولندي أخيراً بجائزة أفضل لاعب في أوروبا، كما وجد في القائمة النهائية لجائزة الأفضل في العالم إلى جانب كريستيانو رونالدو وليونيل ميسي.

شفيقة ليونارد متّهمة بالقتل

أشارت تقارير صحافية أميركية إلى أن السلطات وجهت تهمة قتل سيدة مسنة في كاليفورنيا إلى شقيقة نجم كرة السلة كواهي ليونارد المتوّج في الموسم الماضي بلقب دوري المحترفين مع تورونتو رابتورز، قبل الانتقال إلى صفوف لوس أنجليس كليبرز هذا الصيف. وأفادت وسائل إعلام أميركية أن كيميشا موناي وليامس متهمة مع شخص آخر، بسرقة وقتل امرأة تبلغ من العمر 84 عاماً في منتجع «بيشانغا ريزورت كازينو» في تيماكولا بولاية كاليفورنيا، على بعد نحو 120 كلم جنوب شرق مدينة لوس أنجليس. وبحسب التقارير، فموناي وليامس البالغة 35 عاماً، هي الشقيقة الكبرى لليونارد (28 عاماً)، وموقوفة حالياً مع كانديس تاي (39 عاماً). ومن المقرر أن تمثل المتهمتان أمام المحكمة في 19 أيلول/سبتمبر.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير - الصدر الحسنوني: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد - الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 - 01/666314 - 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

كيف تبدأ حربٌ نووية؟ عن القنبلة وأمور أخرى

عامر محسن

«لديك قوّتان نوويتان تنظران في أعين بعضهما شزراً، ويمكن أيّ شيء أن يحصل»، رئيس وزراء باكستان عمران خان لـ«نيويورك تايمز».

في رواية أميركية عن نهاية العالم، يطرح الكاتب ماكس بروكس نظريّة بأنّ الحرب النووية «التي نتوقعها»، ليست الحرب النووية التي ستحصل، بل ستسقط القنبلة الأولى في ميدان لا ننتظره، واستخدم مثال الهند وباكستان. الفكرة هي أنّ الدّول التي تعيش في حالة «توتّر نووي» (كأميركا والاتحاد السوفياتي أو باكستان والهند) تبني على مدى السّنوات عدداً كبيراً من الإجراءات والبروتوكولات وقنوات التواصل التي تهدف تحديداً إلى منع الحرب «المنتظرة» ولجم الأيدي عن زرّ الإطلاق حين يبدأ التصعيد. أمّا لو نشب نزاعٌ فجائيّ، لا توجد «بنية» لإدارته، بين بلدين يملكان القنبلة، فهنا قد يتصاعد الموقف بسرعة إلى احتمال الحرب.

في الرّواية الخيالية، تقع الحرب النووية، لكنّها تجري بين باكستان وإيران، وليس باكستان والهند. وهي إجمالاً رواية سيّئة، نتج منها فيلمٌ أسوأ من بطولة براد بيت («الحرب العالمية زي»)، وقد سمعت بأنّه يجري تصوير جزء ثان منه). والكاتب مخطئ في زعمه، فالحرب النّووية لا تحصل حين «تستّد الموانع» والمؤسسات التي «تحرسنا» منها وتقيّنا، بل هي ستحصل ببساطة حين تصبح (وإن من وجهة نظر لاعب هامشي) خياراً «عقلانياً». المشكلة أنّ السّباق الذي تحصل فيه الحرب النووية، وحساباته ونتائجه، مرعبة الى درجةٍ تمنعنا من التفكير فيها كاحتمال واقعي. من الأسهل أن نستكين إلى فكرة أن المحرقة التي شهدناها في هيروشيما لن تتكرّر، فقط لأنها أفظع من أن تتكرّر، حتّى وإن كانت قوانين التاريخ وشواهده تقول العكس (بالمناسبة، فإنّ السلاح الذي استخدم في هيروشيما وناغازاكي يُعدّ سلاحاً «تكتيكياً»، صغيراً، بمقاييس اليوم؛ تضربه على هدفٍ بحجم مطار أو قاعدة).

في العلوم السياسية الأميركيّة، كانت الحرب النّووية من المجالات «العمليّة» التي جرى فيها تطبيق نظرية الخيار العقلاني، وبناء نماذج حسابية للجيش والقيادة، هدفها تحليل الوضعية التي أتت فيها، وماذا سيفعل الخصم، ومتى يصبح لزاماً عليك أن تعاجله بضربةٍ لأنّ «النموذج» يقول لك ذلك. هذا حتّى لا تعتقدوا بأنّ هناك عقلاً متعالياً سامياً يقف فوق الأحداث وموكّلٌ بمنع المحرقة، الحساب - كما رأينا خلال الحرب الباردة - عسكريٌّ ونفعيّ. من هنا، مثلاً، أعلنت أميركا عن عقيدة «استخدام أوّل» للسلاح النّووي؛ أي أنّ أي اجتياحٍ سوفياتي (بالمدرّعات والسلاح التقليدي) لأوروبا الغربيّة ستقابله أميركا مباشرة بضرباتٍ نوويّة؛ وذلك ببساطة لأنّ الحرب التقليدية الخاطئة لم تكن في مصلحتها. والحرب النوويّة لا تكون بالضرورة على هيئة سيناريو الدمار الشامل - ضربات واسعة ومدمّرة ضدّ المدن والمراكز السكنيّة - بل قد يلجأ البعض إلى استخدام محدود للسلاح النووي، أقلّه في البداية، ويراهن على أن يتوقّف التبادل النووي هنا أو بظلّ تحت هذا السقف. على سبيل المثال، كانت هناك خطّة سوفياتية تقوم على اجتياح أوروبا بالترافق مع ضرب جميع مطارات الـ«ناتو» في القارّة بأسلحة نووية تكتيكيّة. الرّهان السوفياتي كان أنّ الأوروبيين - بالحساب العقلاني - لن يرغبوا في تصعيد الحرب إلى السّلاح النووي الثّقيل، وتحويل مدنهم إلى مسطّحات من زجاج، وقبل أن تنتهي المعمعة ستكون القوات السوفياتية قد دخلت باريس وولد واقع سياسي جديد.

الهدف هو أن نشرح أنّ استخدام السلاح النووي (بأشكال ومستويات مختلفة) ليس أمراً مستحيلاً كما نتخيّل، بل هو احتمالٌ واقعي توضع له سيناريوهات وخطط. جلّ ما حصل منذ هيروشيما وناكازاكي، أنّه - لحسن الحظّ - لم تتصادم قوّتان تملكان هذا السّلاح بشكلٍ يجبر، أو يغري، إحداهما باللجوء إليه. من هنا أقول إنّ الرسالة النووية الإسرائيلية، خاصّة في انعدام سلاحٍ عربيٍّ مكافئ، من الممكن جدياً أن نراها تُستخدم ضدّنا في يوم من الأيّام، ومن الجهل أن نظلّ غافلين عن هذا الاحتمال. إسرائيل في النهاية بلدٌ صغير، مؤسسته السياسية وعمليّة صنع القرار فيه ليست صلبة وموثوقة، وتسود حكّامها، بتصاعد، نظرة عنصريّة استئصاليّة تجاه العرب. ما الذي سيمنعهم في المستقبل، توقياً من هزيمة عسكرية مثلاً، من التهديد بضرب مدننا أو ضربها بالفعل؟ إن أصبح الخيار عندهم هو بين خسارة كيانهم وزوال المؤسسة الصهيونية، وبين حياة مليون عربي، فأيّها برأيكم سيكون - من وجهة نظرهم - الخيار «العقلاني»؟

القيود ترتخي

أرسل إليّ حسن الخلف رسالةً منذ فترةٍ وهو محتجٌّ غاضب: «لا شيء يظهر النّفاق الغربي كالمقارنة بين حالتي هونغ كونغ وكشمير» (أحداث السنوات الأخيرة جعلت الخلف يتابع من كثب أخبار السياسة الدولية والاقتصاد والحرب التجارية بين أميركا والصين، بعد أن كان منكبّاً على إمارات العشائر في العراق والتاريخ السومري). بالفعل، في هونغ كونغ احترمت بيجينغ استقلالية المدينة ونظامها الذاتي واتفاق «بلد واحد بنظامين» والمواطن الصّيني يحتاج إلى ما يشبه التأشيرة (يسمّونه «إذن سفر») لدخول هونغ كونغ. ومع ذلك كلّه، يدعم الإعلام الغربي بحماسةٍ ما يشبه «ثورةً» ضدّ الصين، بسبب قانون ينظّم استرداد المجرمين - والقصة خلف القانون ليست سياسية ولا علاقة لها بالسيطرة، بل هي، حرفياً، أنّ مواطناً من هونغ كونغ قتل زوجته وهما في تايوان، ثمّ فرّ عائداً قبل أن تكتشف السلطات التايوانية الجريمة؛ ثم تبيّن أنه لا يمكن - في النظام القانوني الحالي - استرداده أو محاكمته. كلّ هذا وهونغ كونغ ليست إلّا مستعمرة سابقة، نالتها بريطانيا من الإمبراطور كـ«غنيمةٍ» بعد حرب الأفيون الثانية.

في المقابل، تنشّر الهند - الديمقراطية - ما يقارب ربع مليون جنديّ لحراسة بضعة ملايين كشميري. وكشمير - تقنياً - أرضٌ ضمّتها الهند بالقوّة، ولم تدخل طوعاً إلى الجمهورية الهنديّة. هناك نظام احتلال لا يزال قائماً إلى اليوم، وقد تبع إلغاء الهند - من طرفٍ واحد - «الوضع الخاص» للولاية أخيراً منعٌ شامل للتجوّل في أرجاء جامو وكشمير، وقمعٌ عنيفٌ لأي احتجاج، وحظرٌ على دخول الصحافيين للتغطية. لكنّ الإعلام الغربي يتبنّى «مظلومية» هونغ كونغ (سنعود إلى موضوع هونغ كونغ لاحقاً، ولكن لا أعتقد أن هناك ضرورة لأن أشرح أنّني لا أتعاطف كثيراً مع المتظاهرين في هونغ كونغ، ولا أستلطفهم وهم يلوّحون بعلم المستعمرة القديم أمام القنصلية البريطانية وينشدون السّلام الملكي، ولا أجد أنّ بناء عصبيّة «هونغ كونغية» تقوم على الضدّ من الصّين أمرٌ حكيم).

لكن الموضوع هنا، أنّ كشمير قد تكون بالفعل نقطة البداية لحربٍ بين قوّتين نوويّتين، في جوّ إيديولوجي مُشحون إقليمياً وعالمياً، وقد يصل الأمر إلى نهايات مأسوية. خلال الأزمة الأخيرة، أُزيل أحد الموانع «النفسيّة» ضدّ الحرب النووية في شبه القارّة الهنديّة. ما حصل، أنّ الهند قد أصدرت ما يشبه التراجع عن سياسة تاريخيّة معلنة منذ امتلاكها العلني للسلاح الذريّ، وهي سياسة «لا استخدام أوّل». القصّة باختصار، أنّ الهند قد تعهّدت، منذ أواخر التسعينيات، بأنّ سلاحها النووي دفاعيّ محض، وأنها لن تكون السباقة في اللجوء إليه («استخدام أوّل») مهما كانت الظروف. في منتصف الشهر الماضي، أعلن وزير الدفاع الهندي راجناث سينغ، موقفاً في خطابٍ فسّره المراقبون بأنّه تراجعٌ عن هذه العقيدة. بحسب تحليل طويل للموقف الهندي الجديد (لخبيرين هما كريستوفر كلاري وفيبين نارانغ في «هندوستان تايمز»)، فإنّ وزير الدفاع قد تملّص، أو بتعبيرهم «نزع القدسيّة»، عن الالتزام الهندي بعدم استخدام السلاح النووي أوّلاً في نزاع (قال الوزير إنّ الهند قد التزمت بالكامل عقيدة «لا استخدام أول» حتّى الآن، ولكن «ما يجري في المستقبل يعتمد على الظروف»).

الالتزام ذاته ليس ذا قيمةٍ كبيرة، يقول الخبراء، فهو معنويّ ودبلوماسيّ لا أكثر، وتشهره عادة الدول التي تدخل حديثاً إلى النادي النووي لإظهار «النية الحسنة» للمجتمع الدولي. في الواقع، لا أحد سيستنكف عن استخدام السلاح النووي في وجه خطر داهم حين تحين السّاعة، أو حين يفترض أنّ هذا هو الخيار الوحيد (أو الأقل كلفة) أمامه. الضّين هي الدولة الأخرى التي تلتزم مبدأ «لا استخدام أوّل»، وهناك منطق معروف في رفض الهند «تقييد» نفسها بهذا الالتزام، ولماذا عملت أخيراً على تعزيز ترسانتها النووية، وعيارات القنابل، ووسائل إيصالها، كأنها تستعد فعلياً لحرب. الحجّة هنا، أنّ الالتزام المسبق بعدم القيام بالضربة الأولى يجعل باكستان تعتقد أنّ الهند لن تشنّ عليها حرباً تقليديّةً واسعة، مهما فعلت إسلام أباد، ولو نقلت مقاتلين إلى كشمير ودعمت الحرب القائمة هناك ضدّ الجيش الهندي، خوفاً من ردّ فعلٍ «نوويّ» وأن تتلقى الهند الضربة الأولى. هنا تقول المؤسسة العسكرية الهندية بوضوح إنّها لن تخشى خوض غمار الحرب ضدّ باكستان، ولو شعرت بأن إسلام أباد على وشك اللجوء إلى السلاح النووي، فهي لن تسمح لها بتوجيه الضربة الأولى.

حرس الحدود من الهند وباكستان في احتفال رسمي مشترك (أ ف ب)

تاريخ واحتمالات

إن كنتم تتساءلون كيف يمكن الاحتمال الأسوأ أن يجري على أرض الواقع، فقد قرأت «سيناريو» لصحافي هندي (يزعم أنه نقله عن مسؤولين هنود رفيعي المستوى) يصلح - في الحقيقة - لأن يكون فصلاً أولاً في كتاب (واقعي) عن الحرب النووية. السيناريو يقول بأن قرار الحكومة الهندية بإلغاء الوضع الخاص لكشمير كان مقصوداً لاستفزاز باكستان، وبأمل أن تشعل إسلام آباد جبهة كشمير، وتستقدم مقاتلين وجهاديّين، والهدف من ذلك أن تحصل الهند على «حجّة» تشنّ بعدها حرباً تقليدية كبيرة على باكستان، والهدف احتلال الجزء الغربي، الباكستاني، من كشمير مهما كان الثمن. التبرير، هو أن حكومة نيودلهي تراقب المحادثات بين أميركا والطالبان في أفغانستان، وتفهم أنها تعني أن الحكومة الحالية (الصديقة للهند) ستختفي من كابول ويحلّ مكانها الطالبان. وحين يستريح الطالبان في حكم أفغانستان، أو تخرج أميركا حتّى، فإنّ دفق المقاتلين إلى كشمير لن ينتهي ولن تستريح الهند هناك. الأفضل إذاً، بحسب هذا السيناريو، أن تبادر الهند إلى احتلال القسم الباكستاني من كشمير والإمساك بالحدود هناك مع أفغانستان، قبل عاجز عن ذلك.

تضيق دول العالم المعارض للولايات المتحدة ذرعاً بإجراءات الولايات المتحدة الأميركية، وهي لا تنقصها القدرة على الرد والمواجهة، وتأتي قصة «السيّرات»، وخصوصاً عملية الضاحية، لتوضح أنه «بلغ السيل الزبى»، ولم يعد الأمر قابلاً للتحمل، والتسويف، وتأتي عملية «جمّال تراست بنك» لتجعل الموقف غير قابل للمزيد من الانتظار، والتحمل، فأية خطوة مماثلة، يصبح فيها لبنان أرضاً.

جاء ردّ «المقاومة الإسلامية» على عملية المسيّرات الخطيرة، منبئةً أنه لم يعد مسموحاً للأميركي، وعملائه الصهاينة، النهوض في ما بدأوه، فأعلن السيد نصرالله، نهاية مرحلة، ودخول مرحلة جديدة، هي عنوان الصراع المستجد مع الأميركي وحلفه، في ضوء الضغوطات الأميركية المختلفة، وأية عمل المرحلة الجديدة غير منضبطة بحدود. فعنوان «تغيير قواعد الاشتباك» يعني أن الرد لم يعد مضبوطاً بالاتفاقات السابقة، وخصوصاً في لبنان وفلسطين، فجاءت عملية المقاومة الإسلامية، التي لم ترضَ كثيرين، لتضرب في النقطة الحساسة التي حددها السيد، وهي تجاوز الخط الأزرق، وحارسه اليونيفيل، وكذلك تجاوز القرار 1701، وانتهاء مفاعيله التي استمرت بين 2006، و2019. هذه المفاعيل لا يحددها حجم الخسائر، من ضربة أولية، بل مجرد حصول العملية يعطي للمواجهة التي جرت معانيها الكبيرة، بدخول مرحلة جديدة، وتغيير قواعد الاشتباك.

تفجر عدة نقاط في العالم بالتدخلات الأميركية غير المباشرة عبر الحلفاء، واستخدام ورقة الاقتصاد والدولار، وضعا العالم أمام مواجهة من نوع جديد. وجاءت عملية المقاومة من ضمن هذه المواجهة، نصرالله، والخطوات التالية قادمة في مرحلة جديدة بدأت ترسمها المجابهة مع واشنطن. وآليتها تغيير قواعد الاشتباك باعتماد الأساليب المختلفة، منها قصف مستعمرات العدو في فلسطين، وضرب الجيش الصهيوني، وإسقاط المسيرات دون خوف ولا خجل ولا رادع.

لقد باتت القوى المجابهة للحلف الأميركي من القوة ما يكفي لتصعيد الموقف، وحدّة الصراع، بعد الخبرات العسكرية التي اكتسبها في خضمّ صراع السنوات العشر المنصرمة، خصوصاً في سوريا، ولم تعد هيبة الإسرائيلي مخيفة، لا بل مكسورة، ولذلك، لن يتردد السيد في المضيّ قدما في المواجهة، والعملية التي نُفذت هي خطوة أولى، والحبل على الجرار، ولننتظر، فنرى.

*كاتب وباحث في الشؤون الاستراتيجية

> خلال الأزمة الأخيرة، أزيل أحد الموانع «النفسيّة» ضدّ الحرب النووية في شبه القارّة الهندية

عملية «أفيميم»... مرحلة صراع جديدة وتغيير قواعد الاشتباك

سمير الحسن*

مضحكة مبكية كانت الكثرة من ردود الفعل، والتفاسير، والتعليقات على عملية «أفيميم»، التي سبقها كلام للسيد حسن نصر الله أوضح فيها حيثيات العملية، ومعانيها، وخلفياتها، وهي تتلخص بنقطتين أساسيتين: الدخول في مرحلة جديدة، وتغيير قواعد الاشتباك. تناول كثيرون العملية ونتائجها بخفّة، فهي بنظرهم لم تحقق الكثير، واقتصرت على تدمير آليات فارغة، ولم يسقط فيها عشرات القتلى والجرحى من الجنود الإسرائيليين، كما كانوا يفترضون ويرغبون، دون أن يعدهم أحد بذلك. وما يزيد الطين بلة، أن الصهاينة عمدوا، لأسباب خاصة بهم تبرر هروبهم عن الحدود، إلى تمثيل إخلاء إصابات، فسرها بعض الجهابذة («النكتجيون» اللبنانيون بأنها «تناغم بين المقاومة والصهاينة») في إسفاف غير مسبوق في تناول الأحداث. وثمة من ذهبت مخيلته إلى «تنسيق روسي - فرنسي» لكي تأتي العملية بحدود لا تضرّ الوضع العام، على سبيل المثال.

في المرحلة الشديدة الاضطراب عالمياً، والمتصاعدة التوتر، وليست خافية على أحد، يأتي الصراع في أكثر النقاط حساسية في العالم، فلسطين. «لعبة أطفال» بنظر هؤلاء، وكأن السيد، الصادق، الجاد، الذي لم يطلق وعداً إلا نفّذه، وهو الذي بات مرجعاً لأعداء الأمة الصهاينة لكي يعرفوا ويتأكدوا ماذا يجري حولهم، أو ماذا جرى... ولم يجدوا غير السيد من يمكن أن «يتلاعب بقضايا الأمة الحساسة»، فـ«يتناغم مع الد أعدائه، ولا يضربهم إلا بما لا يزعج خاطرهم».

بلغت السياسة على مستوى العامة، وبعض المثقفين، ووسائل إعلامهم، حالة من التردي والانهيار، ترجمة للتردي والانهيار على المستويات كافة، وعلى المستوى العالمي. ربما أمكن تبرير مواقف هؤلاء و«نكاتهم» من باب الشفقة ليس إلا. غير أن الوقائع العالمية، وانعكاسها الإقليمي والمحلي في أي ساحة، تبدو واضحة جداً في معالمها العريضة.

بعد اضطرارهم إلى الانسحاب من العراق، وإضعاف وجودهم في الشرق، دخل الأميركيون مرحلة أدركوا فيها تعذّر تدخلهم العسكري المباشر في ساحات العالم، ووضعوا تصورات تدخّل أخرى لتغيير الوقائع وفق مصالحهم، فحلّت التحركات «الربيعية» لتقدم لهم مناخات وأشكالاً دسمة للتدخل غير المباشر، ومع ذلك، لم تكن المتغيرات مؤثرة بقدر التدخلات العسكرية المباشرة، وأيضاً، بسبب عدم القدرة على الحفاظ على نتائجها، وكان الرهان الأكبر على سقوط الساحة السورية لكي تنقلب موازين القوى للمصلحة الأميركية بقوّة.

في المعركة السورية، تغيرت المعادلات، وانقلبت الموازين، صمد الجيش السوري، ثم تدخل الحلفاء الإيرانيون والروس، واتخذت المعركة أبعاداً جديدة، وفرضت الساحة السورية معادلات إقليمية وعالمية جديدة، وبدأ يتظهر ميزان قوى جديد، وشكل غير مسبوق للعالم، فانتهت مرحلة القطب الأميركي الواحد، ودخل العالم في مرحلة تعدد الأقطاب، وهو في جميع الأحوال، يتكثف في قطبين: الأميركي وحلفاؤه، والشرقي وحلفاؤه.

عدة معارك سجلت تراجعاً للمحور الأميركي، ولا سيما المعركة السورية، والعراقية، واليمنية، والمعركة الأميركية اللاتينية، خصوصاً في فنزويلا، بينما بدأ المحور الشرقي بالتصاعد، والحضور العسكري بقوة في الشرق بتحالف روسي - إيراني - سوري - مقاومة إسلامية، وبتصاعد اقتصادي عماد حركته الصين التي باتت الشغل الشاغل المهدّد للاقتصاد الأميركي.

تصاعد الحضور الشرقي، وبدأ الحضور الأميركي بالانكفاء، أو هكذا بدا في فترة احتدام الصراع السوري، وقزمت الردود العسكرية الروسية والإيرانية والسورية والمقاومة الحضور العسكري الأميركي، ولم يعد له إلا البحث عن حجج للتدخل الخجول بتغطية مشروعية دولية في بعض المواقع، خصوصاً في سوريا والعراق تحت شعار محاربة «الإرهاب».

لم يعد الأميركي يتحمل المزيد من الخسائر والتراجعات، وهو لا يستطيع التدخل العسكري، فلم يجد أمامه إلا عرقلة الآخرين، فلجأ إلى عدة خطوات تدخل غير مباشرة لإضعاف الطرف الآخر المواجه له، مستخدماً ما بقي له من أسلحة: الأول، استخدام الحلفاء، كما في فلسطين ومحيطها، وتحريك شارع هونغ كونغ ضد المصالح الصينية، وكولومبيا ضد فنزويلا، ومواقع أخرى في العالم. والسلاح الثاني، وهو الأهم، الاقتصاد والدولار، ويعتقد أنه آخر الأسلحة بيد الأميركيين، لجأوا إليه لرفع الضرائب على البضائع الصينية في الولايات المتحدة الأميركية، ما سبب خسارة كبيرة للصين، وكذلك أزمة «هواوي»... وتلك خطوات مزعجة لدولة عظيمة كالصين، تتضرر، لكنها لا تنوء تحت عملية كهذه. وأقام الأميركيون الحصارات على عدد من دول العالم المناوئ لها، وعلى شخصياته، معتمدين أساساً على لعبة الدولار، وضرب المرافق الحيوية للدول، ومنها على الأخص البنوك، ما سبّب إرباكاً للعديد من دول العالم، كإيران وروسيا وسوريا وكوبا وفنزويلا وسواها من الدول.

من ضمن خطط العرقلة والإرباك، تراجع الولايات المتحدة الأميركية عن الاتفاق النووي مع إيران، كما تراجعها عن الاتفاقات السابقة مع الصين على المستوى الاقتصادي، والضغط على تركيا للانسحاب من التوافقات مع إيران وروسيا، وزج «صفقة القرن» في ساحة الجدال والصراع السياسي، وتصعيد الحرب اليمنية، وما إلى ذلك من تكتيكات مربكة.

أمام كل هذه الإرباكات، لا بد للدول المتضررة من الإجراءات الأميركية من البحث عن بدائل، وتعويض الخسارة، وهذه الدول كانت قد حضرت بعض البدائل مثل خط الحرير الصيني، والسيل الجنوبي الروسي (نحو أوروبا)، والتوجه نحو الشرق الأوسط سعياً لتوسيع حركة التبادل التجاري، وإيجاد أسواق استهلاكية للبضائع المختلفة، ومنها النفط. لكن الأميركي ما انفك يعرقل، ويمنع ما استطاع، توسيع الدول الصاعدة لأسواقها، وفتح مجالات عمل لها، بينما هو فنزويلا وسواها من الدول.

> مرحلة جديدة بدأت ترسمها المجابهة مع واشنطن وآليتها تغيير قواعد الاشتباك

سوريا

كشفت خطوة واشنطن وأنقرة البدء في تسيير دوريات مشتركة بينهما على الحدود السورية، ضمن الإجراءات التطبيقية لبنود اتفاق «المنطقة الآمنة»، عن هشاشة الاتفاق، مضعّفةً احتمالات نجاحه، في ظلّ استمرار تركيا في تهديداتها بشنّ عملية عسكرية منفردة في المنطقة

دوريات مشتركة على الحدود لا ترضي أنقرة

اتفاق «المنطقة الآمنة» نحو الفشل؟

سعت واشنطن، من خلال خطّ سير الدوريات، إلى إقناع أنقرة بجدّية خطواتها (أ ف ب)

أيهم مرعي

دشّن مشهد الدوريات الأميركية ــ التركية المشتركة على الشريط الحدودي في مدينة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي، مرحلة جديدة من مراحل تطبيق اتفاق «المنطقة الآمنة»، إلا أن الخطوة كشفت حجم الخلافات بين الطرفين، وهو ما تجلّى أيضاً في التصعيد الواضح في التصريحات التركية. وكما كان متوقعاً، يأتي التقدم في تطبيق بنود الاتفاق المبهم التفاصيل أصلاً لكشف نقاط الضعف فيه، ويظهّر بالتالي بشكل واضح الهوّة بين الأطراف المعنيّة به، الأمر الذي يضاعف مؤشرات فشله، والتي تظهر في التصريحات الصادرة عن الأتراك والقوى الكردية.

وسعت واشنطن، من خلال خطّ سير الدوريات التي جالت في ست قرى شرقي مدينة تل أبيض في ريف الرقة، إلى إطلاع الدوريات التركية على ما أنجزته من أعمال ردم لأنفاق وتحصينات «وحدات حماية الشعب» الكردية، لإقناع أنقرة بجدية خطواتها. وتزامن ذلك مع مساعي القوى الكردية إلى إبداء حسن النيات، من خلال إصدار «هيئة الدفاع» في «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا» بياناً أكدت فيه أن «تسيير الدوريات هو جزء من التفاهمات التي عملت عليها قوات التحالف الدولي لنزع فتيل الحرب وتأمين الاستقرار في المناطق الحدودية»، مضيفاً إنها كذلك «جزء من خريطة طريق للوصول إلى تفاهمات مستدامة تؤمن الاستقرار، بما يساهم بشكل فعّال في دعم جهود قوات سوريا الديموقراطية للاحقة داعش واجتثاثه من جذوره».

لكن السرعة التي أنجزت بها الدوريات التركية مهماتها، التي لم تستمرّ إلا لساعتين، عكست إلى حدّ كبير عدم رضى أنقرة عمّا يتم إنجازه من قِبَل واشنطن والقوى الكردية لتطبيق بنود الاتفاق، بل إن الرفض التركي الرسمي لتلك الجهود سرعان ما جاء على لسان الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الذي شدد، خلال افتتاحه عدداً من المشاريع التنموية في ولاية ملاطي، على أنه «لا يمكن إنجاز المنطقة الآمنة عبر تحليق 3 ـ 5 مروحيات، أو تسيير 5 ـ 10 دوريات، أو نشر بضع مئات من الجنود في المنطقة بشكل صوري». ولفت إلى أن «تركيا تجري مباحثات مع الولايات المتحدة حول المنطقة الآمنة»، مستدركاً بأنه «في كل خطوة تخطوها، نشاهد أن ما نريده ليس الشيء نفسه الذي يدور في عقولهم». وكرّر إردوغان تهديده بأنه «إذا لم نبدأ بتشكيل منطقة آمنة مع جنودنا في شرقي الفرات قبل نهاية أيلول/ سبتمبر الجاري، فلن يكون لدينا خيار سوى تنفيذ خططنا الخاصة».

ويعكس الموقف التركي خلافاً واسعاً حول طريقة تطبيق الاتفاق الذي أُبرم مع واشنطن، ما يعني أن غياب التفاصيل الدقيقة فيه قد يُفسّر بعدم وجود بنود واضحة تم التوصل إليها بين البلدين أصلاً، فيما تذهب تفسيرات أخرى إلى أن

> رات وزارة الخارجية السورية في تسيير الدوريات انتهاكاً سافراً للقانون الدولي

ظهور الخلافات بهذا الشكل هو نتيجة محاولة واشنطن إقناع تركيا وحلفائها الأكراد، كلٍّ على حدة، بأن الاتفاق لمصلحتهم، ما يرجح إعلان فشله. وفي هذا السياق، تؤكد مصادر مطلعة، لـ«الأخبار»، أن «أنقرة ترى في خطوات واشنطن الأخيرة، في تشكيل مجالس عسكرية للمناطق، إعادة إنتاج للوحدات الكردية في لباس ورايات جديدة». وتُنبّه المصادر إلى أن «استمرار انتشار أعداد كبيرة من العسكريين الأتراك على الحدود السورية يعكس جدية التهديدات التركية بشنّ عملية عسكرية منفردة في الشمال السوري»، كاشفة أن «تركيا أبلغت الفصائل السورية المسلحة التابعة لها البقاء في حالة تأهب لشنّ عملية عسكرية، حالما يتم الإعلان عن فشل الاتفاق مع واشنطن». ولعلّ التهديدات التركية التي تطلقها أنقرة، تزامناً مع تطبيق الاتفاق على الأرض، تلقى صدى لدى قادة القوى الكردية، وهو ما ذكره صراحة القائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، في تصريحات إلى شبكة «سي أن أن» الأميركية، حيث رأى أن «بيانات تركيا الاستفزازية كل يوم تصعّب الوصول إلى حلّ». وربّما أراد عبدي استغلال الحديث إلى وسيلة إعلام أميركية للإشارة إلى قوة الأوراق التي تملكها قواته على الأرض، والخاصة بملفّي المعتقلين الأجانب من «داعش» وعوائلهم الموجودة في مخيم الهول. إشارة عبدي هذه جاءت عبر تحذيره من أن «مخيم الهول يعتبر قنبلة موقوتة، وأن قواتهم لا تزال تعتقل مسلحي داعش الأجانب في ظروف صعبة». وأبدى عبدي ثقة قواته بحليفتها، الولايات المتحدة، «لوضع حدّ للصراع مع تركيا».

إلى ذلك، لم يتأخر تعليق وزارة الخارجية السورية على الخطوة الأميركية ــ التركية، إذ صدر بعد وقت قصير من الإعلان عن بدء تسيير الدوريات المشتركة على الحدود. ودان مصدر رسمي في الوزارة «قيام الإدارة الأميركية والنظام التركي بتسيير دوريات مشتركة في منطقة الجزيرة السورية، في انتهاك سافر للقانون الدولي ولسيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية»، مضيفاً إن «هذه الخطوة تمثل عدواناً موصوفاً بكل معنى الكلمة، وتهدف إلى تعقيد أمد الأزمة في سوريا وإطالتها بعد الإنجازات الميدانية التي حققها الجيش العربي السوري في مطاردة فلول المجموعات الإرهابية». وختم المصدر بالقول إن «الجمهورية العربية السورية إذ تجدد رفضها المطلق لما يسمى المنطقة الآمنة، فإنها تؤكد التصميم والعزم على إسقاط كل المشاريع التي تستهدف وحدة وسلامة أراضيها».

تحليل إخباري

«الدرونز» بعد الصواريخ والأنفاق: قلق متجدّد للاحتلال

علي حيدر

خلّفت عملية الطائرة بلا طيار (درون) التي نفذتها المقاومة الفلسطينية من قطاع غزة، واستهدفت فيها مركبة عسكرية إسرائيلية بالقاء عبوة ناسفة عليها، أصداء سياسية وإعلامية في تل أبيب. على المستوى السياسي، حضر الاعتداء الإسرائيلي في القطاع على لسان بنيامين نتنياهو، وذلك خلال جلسة الحكومة التي تأتي قبل أقلّ من عشرة أيام على موعد الانتخابات، الاستحقاق الذي يحشد نتنياهو من أجله خبراته ونشاطاته السياسية والأمنية والإعلامية كافة. ووضع رئيس حكومة العدو الاعتداء المتجدد لسلاح الجو الإسرائيلي في سياق الرد على عملية المقاومة.

وتناول وزير خارجيته، إسرائيل كاتس، بدوره، العملية وفق منطق دعائي يهدف إلى رفع مستوى التهويل بوجه الغزّيين، ويندرج في إطار محاولة تطويق المقاومة سياسياً وشعبياً بوصفها «أداة بيد إيران»، إذ يستغل العدو حقيقة أن الشعب الفلسطيني مطوّق من الأنظمة العربية على المستويات الأمنية والسياسية والاقتصادية لإضعافه في مواجهة الاحتلال، فيما يتلقى الدعم الإيراني السياسي والمادي والعسكري بما يُمكّنه من الدفاع عن وجوده وأمنه وأصلاً تحرير أرضه. ومع أن طهران لا تخفي دعمها للمقاومة، ولا تنكر الأخيرة هذا الدعم، إلا أن كاتس رأى في استخدام طائرة ضد آلية إسرائيلية جزءاً من بصمات قائد «قوة القدس» في الحرس الثوري، قاسم سليماني، والمحور الإيراني.

يأتي هذا ترجمة لسياسة دعائية إسرائيلية تهدف إلى سلخ المقاومة الفلسطينية من أبعادها الوطنية، وتقديمها كأنها تعمل لحسابات دول إقليمية على حساب شعبها وقضيتها. وتتناغم مع هذا الخط الدعائي أنظمة ووسائل إعلام ومؤسسات وشخصيات تسعى إلى تبرير خيارها الانهزامي إزاء الكيان العبري. كذلك، يعمد قادة العدو إلى رفع منسوب التهويل، من أجل ثني المقاومة عن مواصلة عملها ضد الاحتلال والحصار. وفي هذا الإطار، رأى كاتس أن هذه العمليات «تقرّبنا جداً إلى معركة شاملة لإسرائيل ضد المنظمات الإرهابية في غزة، على أن تجري في التوقيت والظروف التي نقررها. في هذه المعركة واضح أن قيادة الإرهاب ستُصفّى، وإمكاناتها ستدمر».

ويعود الصدى السياسي والإعلامي الذي شهدته تل أبيب نتيجة العملية، أيضاً، إلى الأخطار الكامنة في

> تكشف العملية مع ما سبقها عن مسار تطوري في قدرات المقاومة

هذا التكتيك الجديد وسياقه وتوقيته. فبالدرجة الأولى، تكشف هذه العملية، مع ما سبقها، عن مسار تطوري تسجّله قدرات المقاومة وتكتيكاتها على رغم الحصار على القطاع، وهو أمر ينطوي على رسائل مقلقة لتل أبيب، وأيضاً لمستوطني جنوب الكيان الإسرائيلي. أما عملياتياً، فأشار معلقون عسكريون في إسرائيل إلى بعض الجوانب المتصلة بهذا التكتيك، ومنهم يوسي يهوشواع، في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، حيث قال إن إسرائيل وضعت رداً للقذائف الصاروخية التي تطلقها الفصائل بواسطة منظومة «القبة الحديدية»، وكذلك وضعت رداً على الأنفاق الهجومية ببناء جدار تحت سطح الأرض بتكلفة ثلاث مليارات شيكل، «والآن تنتقل حماس إلى عالم الدرونات التي تتجاوز الجدار الجديد الجاري بناؤه، وستشكل تهديداً كبيراً على قوات الجيش في هذا الحيز وعلى بلدات غلاف غزة». وتابع يهوشواع: «رغم أن الجيش يعمل على وضع حل للدرونات أيضاً، لكننا أدركنا أن هذا ليس حلاً كاملاً».

مع ذلك، ينبع الاهتمام في تل أبيب بالعملية الأخيرة من كونها أتت على مسافة أيام من الانتخابات، إذ يخشى نتنياهو وطاقمه السياسي من مفاعيل مثل هذه العمليات على صورته كزعيم يقود إسرائيل في مواجهة التحديات الأمنية، وأيضاً من أن يدفع هذا السياق فصائل المقاومة إلى تعزيز ضغوطها، وهو ما لمح إليه المعلق العسكري في صحيفة «يسرائيل هيوم»، يوآف ليمور، بالقول إن السبب الأساسي وراء ما يجري «الانتخابات القريبة... والشعور في غزة هو أن إسرائيل تمتنع عن الدخول في مواجهة في التوقيت الحالي، ما يجعلها قابلة أكثر للضغوط». وأضاف: «داست التنظيمات عشية الانتخابات الماضية في أبريل (نيسان) على دواسة العمليات، ويبدو أن هذا ما يحدث الآن أيضاً».

خلاصة المشهد في تل أبيب أنه على رغم الجهود التي تبذلها إسرائيل وأنظمة عربية للحؤول دون تزود المقاومة بأسباب القوة، ومع أن العدو نجح في الحدّ من امتلاكها قدرات نوعية معينة، إلا أن الفصائل استطاعت حيازة مستوى محدّد من القدرات يهدد العمق الاستراتيجي لإسرائيل، ويعزز إمكانية الرد والدفاع ضد أي عدوان إسرائيلي. هذا الواقع دفع بعض المعلقين إلى الدعوة مجدداً للعودة إلى الرهان على الردع، على أمل التمكن من الحدّ من استخدام تلك الإمكانيات، وهو ما يعني عملياً تعزيز الاعتداءات الإسرائيلية.

فلسطين

استشهاد أسير جرّاء الإهمال الطبي

الوفد المصري في غزة لكبح التصعيد

غزة ــ **هاني إبراهيم**

بعد وقت قصير من قصف طائرة مسيّرة تابعة للمقاومة الفلسطينية جيباً عسكرياً لجيش العدو الإسرائيلي على حدود قطاع غزة، ثم قصف العدو عدداً من مواقع المقاومة، أرسل المصريون وفدهم الأمني إلى غزة سعياً لإعادة الهدوء الذي ترغب فيه سلطات الاحتلال قبل انتخابات الكنيست. وفي موازاة ذلك، استشهد الأسير بسام السايح داخل مستشفى «أساف هارofيه» الإسرائيلي مساء أمس، عقب تحذيرات متتالية من نتائج الإهمال الطبي بحقه جراء تركه يصارع مرض السرطان من دون رعاية.

ونعت «كتائب القسام»، الجناح العسكري لحركة «حماس»، الشهيد السايح (من محافظة نابلس شمال الضفة المحتلة)، مشيرة إلى أنه «أحد منفذي عملية إيتمار التي أدت إلى مقتل إسرائيليين عام 2015». كذلك، حمّلت «حماس» و«الجهاد الإسلامي» الاحتلال المسؤولية عن تبعات استشهاد السايح، فيما أعلنت قيادة الحركة الأسيرة داخل السجون إغلاق أقسام السجون وإرجاع وجبات الطعام اليوم، وإعلان الحداد ثلاثة أيام.

بالعودة إلى التصعيد الميداني، وفي تطور لافت، قصفت إحدى الطائرات المسيّرة التابعة للمقاومة جيباً إسرائيلياً، ما أدى إلى إصابته بأضرار طفيفة، من دون وقوع إصابات في صفوف جيش الاحتلال، وفق الإعلام العبري. وهذه العملية هي الثانية من نوعها، إذ سبق أن أعلنت المقاومة في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي قصف آلية باستخدام طائرة مسيّرة. رداً على ذلك، قصف الاحتلال عدداً من مواقع المقاومة، كما أعلن صباح أمس أنه قصف «مجمعاً لمعدات جوية» يتبع لـ«حماس»، مدعياً أن المجمع كان مخزن طائرات من هذا النوع، لكنه حمّل «الجهاد الإسلامي» مسؤولية الحادثة. ووفق قناة «كان» العبرية، لم ينجح جيش العدو في إسقاط الطائرة أو إصابة الخلية التي أطلقتها.

بعد ساعات قليلة من التصعيد، وصل الوفد المصري عبر حاجز «بيت حانون ـ إيرز»، مقدّماً موعد زيارته التي كانت مقررة بعد أسبوعين، وذلك لعقد لقاءات مع قيادة «حماس» والفصائل. وقال المتحدث باسم «حماس» عبد اللطيف القانوع، إن «الاتصالات مع المصريين لم تنقطع»، وإن الزيارة الأخيرة لوفد حركته «كانت إيجابية، وسيتم استكمالها في غزة». وعلمت «الأخبار» أن مستوى استقبال الوفد لم يكن كالمعتاد، إذ لم يحضر رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، ولا رئيس «حماس» في غزة يحيى السنوار، بل اقتصر الاستقبال على عضو المكتب السياسي روحي مشتهى.

هجددا، نفّذ الوفد المصري وعدا إسرائيليا بـ«تسهيلات» لغزة في حال عودة الهدوء (أ ف ب)

في التفاصيل، طلب المصريون «المحافظة على الهدوء نظراً إلى خطورة الموقف حالياً والحساسية العالية» لدى الاحتلال، واعدين بالعمل على تحسين الوضع الإنساني ومنع تهوّر العدو. وفي شأن أحداث الجمعة الماضي وقتل الاحتلال ثلاثة فتية على الحدود خلال «مسيرات العودة»، ذكر الوفد أن الإسرائيليين برروا ذلك بأنه نتيجة «سوء تقدير من بعض الجنود»، الأمر الذي رفضته «حماس»، مؤكدة حقها في الرد على هذا الاعتداء «بما يردع الاحتلال ويمنع تكراره»، ومحذرة من أن أي تهور واستخدامه كورقة في الانتخابات الإسرائيلية سيُرَدّ عليه بقوة. وأشار محلل الشؤون الفلسطينية في «كان»، غال بيرغر، من جهته، إلى أن الوفد نقل - كالعادة - عرضاً إسرائيلياً مفاده أنه إذا ما تم الحفاظ على الهدوء، فستتخذ تل أبيب إجراءات تسهّل حياة أهالي القطاع. ومن هذه «التسهيلات» إعادة مساحة الصيد من 6 إلى 15 ميلاً، واستكمال تحسين الكهرباء والوقود وإزالة الموانع عن استيراد البضائع وتحسين إجراءات التصدير. وقال بيرغر إن الوفد عرض من جهته إدخال المزيد من البضائع عبر معبر رفح.

مصر

تعليمات برفع مستوى «التطبيل»: الدولة تحارب محمد علي... على طريقتها!

بعد صمت لأيام، صدرت تعليمات عليا إلى الكتاب والإعلاميين بالدفاع عن المؤسسة العسكرية وسمعتها، من دون إشارة مباشرة إلى تصريحات محمد علي، الذي يبدو أنه يريد مواصلة مبادراته من كشف أسرار تخصّ الدولة ومشروعات الجيش

القاهرة ــ **الأخبار**

يبدو أن المقاول والممثل المصري، محمد علي، لا يزال يملك الكثير من المعلومات والأسرار التي يريد توظيفها جيداً في المستقبل، خاصة بعدما أخفقت محاولات احتوائه عبر جهات سيادية في الأيام الماضية، مع أن السفارة المصرية في إسبانيا نفت محاولتها التواصل معه من الأساس، علماً بأنه يملك إقامة دائمة ويقطن في منزل في مدينة برشلونة. وحقق علي شهرة جعلته يتفوق في محركات البحث على اسم محمد علي باشا، باني مصر الحديثة، كما يوصف. ويواصل المقاول المصري كشف الأسرار حول الاستراحات الخاصة التي بُنيت للسيسي وحاشيته على أطراف القاهرة أو في المعمورة في الإسكندرية، وهو ما يمكن التأكد من مصداقية بعض تواريخه عبر مراجعة تطبيق «غوغل» للخرائط والإحداثيات، حيث يظهر تجهيز المباني في الأوقات التي تحدث عنها الرجل.

وإلى جانب حديثه عن السيدة الأولى، انتصار السيسي، وتدخلها لإجراء تعديلات فاقت كلفتها 1,3 مليون دولار تقريباً على استراحة الرئيس في المعمورة، كشف علي عن تفاصيل جديدة تخصّ وفاة والدة السيسي، والتي جاءت بعد أيام من افتتاح تفريعة قناة السويس الجديدة، إذ كانت أم الرئيس في حالة موت سريري وقت افتتاحه التفريعة، ليتم تجهيز المقبرة الخاصة بها والطريق المؤدي إليها بكلفة فاقت 1,1 مليون دولار ضمن مقابر القوات المسلحة.

ومن المهام التي لم يتلقّ المقاول كامل أمواله عنها مشاركته في حفل تنظيم افتتاح التفريعة الجديدة، والذي كلّف نحو 60 مليون جنيه، تبقّى له منها خمسة ملايين لم يتقاضها حتى اليوم، علماً بأن التكلفة الإجمالية تبدو منطقية بالمقارنة مع سابقة تنظيم احتفالات أخرى أو تجهيز إنشاءات من دون تسديد كامل ثمنها، كما حدث في افتتاح أكبر مسجد في أفريقيا وأكبر كاتدرائية. وفي هذا الإطار، لم تتقاضَ الشركات المنفذة كامل أموالها حتى الآن، على رغم إتمام الافتتاح الرسمي لتلك المعالم بداية العام.

هكذا، يعكس ما يكشفه علي، على رغم

يواصل المقاول الهارب كشف الأسرار حول الاستراحات التي بُنيت للسيسي وحاشيته (أي بي أيه)

قلّته وسطحية غالبيته، قربه الشديد من دوائر صناعة القرار، واطلاعه على تفاصيل وأسرار أخرى عن المؤسسة العسكرية وأنشطتها المدنية، خاصة أنه استمر بالعمل معها 15 عاماً. كذلك، يفتح الثراء الفاحش للممثل الهارب باب التساؤل حول آليات تعامل الجيش مع المقاولين، خاصة أنه حقق أرباحاً فاقت مليار جنيه من أعماله مع الجيش التي تسند إليه بقرارات أمر مباشر مكّنته من أن يتحول من شاب عادي لم يكمل تعليمه وتهرّب من التجنيد، إلى مليادير يملك القصور الفارهة والسيارات الحديثة، والأخيرة يشتريها ثم يبيعها لأبناء قادة الجيش، إذ سبق أن أعلن بيعه سيارة بمليوني جنيه لنجل رئيس «الهيئة الهندسية» السابق.

جراء كل ذلك، ونتيجة الصخب الإعلامي الذي افتعله الرجل بالمقاطع التي ينشرها، صدرت تعليمات وتوجيهات من جهات سيادية، خلال الأيام الماضية، بالدفاع عن الجيش، وهو ما انعكس في مقالات صحافية تتحدث عن «الإنجازات التي حققتها القوات المسلحة». كما وصل التعميمُ دار الإفتاء، علماً بأنه جرى التنبيه إلى تجاهل ذكر اسم علي مباشرة. وكان لافتاً أن رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، شدد خلال زيارته محافظة المنيا في صعيد مصر، على سداد مستحقات المقاولين المتأخرة. توجيهٌ وإن كان عادياً، فإنه يأتي ضمن حملة الرد غير المباشرة، وسط تحقيقات داخل الجيش مع شخصيات عديدة كانت على صلة مباشرة مع علي أخيراً. كما تسري في أروقة الأجهزة السيادية تساؤلات عديدة عمّا تحدث عنه المقاول. في الوقت نفسه، تتعامل الجهات السيادية مع شركته التي باتت قيد التحفظ بشكل غير مباشر، في ظلّ توجه نحو الترويج عبر مقاولين آخرين لكون علي نصب عليهم بشيكات من دون رصيد وأن لديهم مستحقات عنده. كما سيعلن قريباً عن مخالفات مالية ارتكبها، ستكون المبرر الذي تُفسَّر به تصريحاته الأخيرة، وسط تعليمات مشددة بوقف أي محاولات للتفاوض معه، طبقاً لمصادر مطلعة.

اليمن

في ما يبدو تمهيداً لإعادة هيكلة ما يسمّى «الشرعية»، أصدرت السعودية والإمارات بياناً مشتركاً يثبّت في طياته حدود النفوذ التي رسمتها المواجهات الأخيرة، بدعوته إلى «وقف كل النشاطات العسكرية والشروع في المفاوضات». دعوة لا يبدو إلى الآن أن ثمة ترجمة ميدانية لها، في ظلّ استمرار التحشيد العسكري المتبادل بين الطرفين، سواء في محافظة عدن أو ما جاورها

تحشيد عسكري متبادل في الجنوب
السعودية تثبّت نفوذ «الانتقالي»

أحمد الحسني

تراجعت اللهجة السعودية الداعية إلى عودة حكومة الرئيس اليمني المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، إلى عدن، وتسلّمها المؤسسات والمعسكرات التي كان سيطر عليها «المجلس الانتقالي الجنوبي» المدعوم إماراتياً. تراجعٌ يكشف أن موقف الرياض المؤيد لفريق «الشرعية» لم يكن إلا تكتيكاً وتمضية للوقت من أجل تقوية «الانتقالي» وتمكينه من عدن. تغيّر الموقف السعودي تجلّى في بيان مشترك يوم أمس، دعت فيه الرياض وأبو ظبي إلى «وقف كل النشاطات العسكرية والشروع في المفاوضات»، خلافاً للبيان الأول الصادر عن المملكة في شأن الأحداث الأخيرة، والذي طالب «الانتقالي» بـ«الانسحاب من عدن» ملمّحاً إلى إمكانية «استخدام القوة إذا لم ينسحب الانتقالي». كما أن البيان المشترك يأتي بعد يومين فقط من صدور بيان جديد عن السعودية رافض لـ«الواقع العسكري الذي يفرضه الانتقالي»، ومطالب بـ«إعادة معسكرات ومقرات الشرعية»، ومشدد على ضرورة «الانخراط في حوار جدة من دون تأخير».

غير أن الموقف السعودي انقلب سريعاً لصالح «المجلس الانتقالي»، في مؤشر إلى أن الخطوات التصعيدية التي شهدتها مدن جنوب اليمن جاءت ربما وفق اتفاق سعودي ـ إماراتي لتمكين حلفاء أبو ظبي من مدينة عدن، وإشراكهم في الحكومة، وإعادة هيكلة المؤسسة الرئاسية لـ«الشرعية»، بحيث يتحول منصب نائب الرئيس الذي يشغله حالياً الفريق علي محسن الأحمر، المحسوب على حزب «التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون)، إلى «الانتقالي»، إضافة إلى حقيبتين وزاريتين، فضلاً عن وزارة الدفاع المطروحة لحزب «المؤتمر الشعبي العام» ـ جناح أحمد علي عبد الله صالح الموالي للإمارات. لكن هذا المشروع الذي تبنّته الإمارات علناً،

> يشهد الميدان الجنوبي تحركات عسكرية تنذر باحتمال بدء جولة جديدة من القتال

ظلّت السعودية تراوغ في شأنه، محاولةً خلال شهر من اندلاع المواجهات القيام بدور الوسيط بين الطرفين، في ظلّ انسجام بياناتها مع بيانات حكومة هادي، الداعية إلى عودة الأوضاع إلى ما قبل 7 آب/ أغسطس، تاريخ سيطرة «الانتقالي» على عدن.

إلى الآن، يرفض «الانتقالي» الاستجابة لشروط «الشرعية»، مع أنه أبدى استعداده لحضور «مؤتمر جدة» من دون شروط مسبقة، وبادر أمس إلى الترحيب بالبيان السعودي ـ الإماراتي. أما وزارة الخارجية التابعة لحكومة هادي فكانت رفضت التحاور في جدة مع «الانتقالي»، وقالت في بيان إن «الحوار يجب أن يكون مع الإمارات بصفتها المسؤولة المباشرة عن انحراف بوصلة التحالف في اليمن». لكن فريق «الشرعية» لم يعلن، حتى مساء أمس، موقفاً من البيان السعودي. الإماراتي الأخير، في وقت ذكرت فيه مصادر في حكومته لـ«الأخبار» أن «لا تراجع عن بنود الحكومة والرئاسة السابقين»، اللذين حمّلا الإمارات «مسؤولية أحداث عدن»، ودعوا إلى «مواجهة التمرد العسكري للانتقالي بكل الوسائل المشروعة».

وفي خضمّ التجاذب السياسي والتراشق الإعلامي بين الطرفين، يشهد الميدان الجنوبي تحركات عسكرية تنذر باحتمال بدء جولة جديدة من القتال، إذ عزّز «الانتقالي» مواقعه على مداخل مدينة عدن، مستفيداً توقف المواجهات خلال الأيام الماضية لاستقبال تعزيزات ضخمة من الإمارات، وتجهيز الأنفاق لتحصين مدخل عدن الشرقي (نقطة العلم). أما قوات هادي، فعزّزت حضورها في محافظتَي أبين وشبوة، واستقبلت قوات إضافية من المنطقتين العسكريتين الأولى والثالثة في حضرموت ومأرب. كما تمكنت تلك القوات من إفشال محاولة إسقاط مدينة عزان في شبوة من قبل قوات «النخبة الشبوانية» الأسبوع الماضي، فيما يواصل «الانتقالي» مداهمة منازل القيادات المحسوبة على «الشرعية» في عدن. وسقط، أول من أمس، قتلى وجرحى، أثناء محاولة قوات «الانتقالي» اقتحام منزل القيادي في «المقاومة الجنوبية»، محمد البوكري، في منطقة دار سعد في عدن، إضافة إلى اقتحام منزل قائد شرطة خور مكسر، ناصر عباد الحسني، قبل أيام.

هكذا، يبدو المشهد في المحافظات الجنوبية. لا سيطرة لطرف على آخر، فيما لا تزال خيوط اللعبة بين يدَي الرياض وأبو ظبي. ويرى مراقبون أنه وإن اختلف مشروع السعودية عن مشروع الإمارات في اليمن، إلا أن الأخيرة أرغمت الرياض على السير خلف مخططها، وذلك خوفاً من تصدع تحالفهما على أكثر من جبهة، سواء في ما يتعلق بـ«صفقة القرن» أو بملفات ليبيا ومصر والسودان وسوريا ولبنان؛ إذ يُعدّ التنازل السعودي في الملف اليمني لصالح أبو ظبي تراجعاً بسيطاً لصالح بقاء الشراكة بين البلدين في التعامل مع بقية ملفات المنطقة. إلا أن قيادات جنوبية تؤكد أن موقفي السعودية والإمارات من أحداث عدن يندرجان ضمن تبادل الأدوار، نافية أن يكون هناك خلاف من الأساس. وهو ما يذهب إليه قائد الشرطة العسكرية السابق في اليمن، عضو القيادة لـ«مجلس الإنقاذ الوطني» اللواء عوض محمد فريد، الذي يرى في حديث إلى «الأخبار» أن «بيانات السعودية من أحداث عدن تأتي فقط لذرّ الرماد في العيون»، معتبراً أن «التحالف يعبث بالبلاد. الرياض تستخدم الشرعية المنتهية ولايتها بحسب الدستور اليمني لتحقيق أهدافها في اليمن، والإمارات تستخدم المجلس الانتقالي لمصالحها»، مستدركاً بأن «أطماع التحالف لن تتحقق في ظلّ وجود قوى وطنية تعرف نيّات التحالف، وستقاومه كاحتلال أجنبي للبلاد».

من تظاهرة نظّمها «الانتقالي»، قبل أيام، في عدن. تأييداً للإمارات (أ ف ب)

تقرير

ابتلاع الوزارة عشية طرح «أرامكو»:
أبناء سلمان يشاركون ولي العهد

> بعد ولي العهد محمد، فخالد، هما ولدا الملك سلمان بن عبد العزيز يكمل هيمنة البيت «السلماني» على مفاصل الثروة والقرار، على أنقاض «نظام الشراكة» القديم مع أجنحة آل سعود، الذي مزّقته «مجزرة الريتز»، يأتي تصعيد الأمير عبد العزيز، رابع أبناء الملك، عشية المرحلة الأولى من طرح «أرامكو»، لكنه يفتح أسئلة في شأن ترتيبات السلطة داخلياً

حين أصدر الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، نهاية الشهر الماضي، أوامر ملكية كان أبرزها استقالال وزارة الصناعة عن وزارة الطاقة، لم يكن كثير من المتابعين على علم بأن سلة الأوامر غير المثيرة تلك كانت تمهيداً وترتيباً لغزوة آل سعود على وزارة الطاقة الأولى في تاريخ المملكة. اتضح لاحقاً أن ثمة تعديلات جديدة، ليست بالهامشية، بيّتها الملك سلمان، تتركّز بشكل رئيس في تعميق وتوسيع قبضة البيت «السلماني» بشكل مباشر وشامل على مفاصل الثروة والقرار في الدولة، وتمتد إلى إنفاذ السياسات غير التقليدية التي يعتمدها هذا البيت، والمختصرة في برنامج التحول بقيادة ولي العهد محمد بن سلمان.

خاض سلمان «أم المعارك» مع باقي أنجال عبد العزيز المؤسس وأجنحة العائلة، يوم انقلب على وراثة الأبناء للعرش أولاً، ثم انقلب على الأحفاد من غير صلبه (محمد بن نايف)، حتى قرّب ابنه ولياً للعهد. بعد تلك الجولات استتبّ له الأمر، وبات يحتاج إلى «غزوات» مريحة، لا تتطلّب كثير عناء وخسائر، سوى مراعاة استتارة من تبقى من أهل النفوذ داخلياً أو إحداث جلبة في الخارج، فيأتي الأميركيون طلباً لـ«الهدوء». لكن أيضاً بات الأوضاع أكثر استتباباً للعرش «السلماني» بعد واقعة «الريتز كارلتون». يومها، قبل ما يقارب سنتين من الآن، أكمل سلمان بن عبد العزيز صياغة «نظام» جديد على أنقاض «الشراكة» بين أجنحة آل سعود، ليتفرّد بالسلطة مع أولاده، يرفدهم أهل الطاعة والتسليم من بعض بيوتات أولاد عبد العزيز، وإن في مناصب هامشية تتقلص يوماً بعد آخر. وقد تعزّز التفرّد وإلغاء «نظام الشراكة» التاريخي (الذي يوزّع نفوذ الاقتصاد والإعلام والعسكر و... بين الأجنحة) لاهتزاز كبير حين تهشّمت تجربة ابن سلمان إثر قتل الصحافي جمال خاشقجي، ليضطر الملك سلمان إلى التخفيف من هذه السياسة وإعادة هامش لـ«الحلفاء»، فتمّ تقريب بعض الأمراء، وبرزت عودة الأمير أحمد بن عبد العزيز، الذي عيّن نجله الأمير سلطان في جملة التعيينات، سفيراً لدى البحرين.

تأتي الأوامر الملكية الجديدة بعد تجربة تصعيد ثانية لأولاد سلمان، مع الأمير خالد، وهو الذي انتكست سريعاً مسيرته في أحد أهم مناصب المملكة السياسية والدبلوماسية (سفارة واشنطن) عقب قتل خاشقجي، حين أعيد إلى الديار على عجل، حيث تمّت «إعادة تدوير» صاحب «السمو الملكي» فعيّن نائباً لشقيقه وزير الدفاع. وقد أنهى خالد قبل أيام عبر زيارته لواشنطن، وبعد تعيين ريما بنت بندر بن سلطان مكانه في منصب السفارة، إحجام آل سلمان عن زيارة الدول الغربية تجنّباً للنقمة من سياسات محمد بن سلمان.

ربما انشغالات السنتين الماضيتين، بعد «مجزرة الريتز» ومن ثم ذيول قتل خاشقجي وإخفائه، أخّرت استكمال ما يريده الملك سلمان، فقد مهّد لتسليم ابنه الرابع الأمير عبد العزيز (مواليد 1960) وزارة الطاقة، أهم وزارة في المملكة النفطية (كانت تعرف في ما مضى بوزارة البترول والثروة المعدنية) خلفاً لخالد الفالح، وهي وزارة تعاقب عليها خمسة وزراء من تاريخ ولادة عبد العزيز (1960) ليس أحد بينهم من العائلة الحاكمة. عبد العزيز، المتخصص في المجال والمتحق

> الملك سلمان، لا سيما عقب مقتل خاشقجي، يحاول أن يخفف من تركّز السلطة في يد نجله

بالعمل في الوزارة منذ الثمانينيات، تولى في 2017 وزارة الدولة لشؤون الطاقة، بعد أن كان نائباً لوزير الطاقة. لكن أهم ما في سيرته الذاتية هو العمل مع «أوبك» والإشراف على الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الأميركية ضد شركة «أرامكو». وصول عبد العزيز يأتي في مرحلة حساسة، فهو يخلف الفالح الذي كان لا يخفي توجّسه من مشروع طرح نسبة من «أرامكو» للاكتتاب في البورصات العالمية، لا سيما جراء خطر الدعاوى الأميركية التي للمفارقة خبرها عبد العزيز

الأمير عبد العزيز بن سلمان، من مواليد 1960، هو الابن الرابع للملك والأخ غير الشقيق لولي العهد (أ ف ب)

جيداً. الاستحقاق الأقرب هو المرحلة الأولى من الطرح المحلي نهاية العام، قبل المرحلة الثانية للطرح المتعثّر، في 2020 أو 2021، وهي التي لم تتحدد وجهتها بعد. وأشارت صحيفة «وول ستريت جورنال» إلى أن الشركة تميل إلى طرح أسهمها في بورصة طوكيو لا نيويورك أو لندن، وهو ما يضع أسئلة سياسية حول إمكانية تجاهل العاصمتين الغربيتين ونتائجه. وفي خطوة على نية الرياض تسريع الطرح، عيّنت الحكومة، الأسبوع الماضي، ياسر الرميّان رئيساً لمجلس إدارة «أرامكو»، خلفاً للوزير الفالح. والرميّان كان يشغل منصب محافظ صندوق الاستثمارات العامة الذي باتت تقارب أصوله 320 مليار دولار.

سينصب جهد المراقبين في المرحلة المقبلة على متابعة آثار التغييرات الجديدة ومدى خدمتها لـ«رؤية 2030»، لا سيما أنها تعزز فكرة التخفف من الاعتماد على النفط مع فصل وزارة الصناعة عن الطاقة. وقد دشّنت الرياض، أمس، برنامجاً لتراخيص مزاولة أنشطة الصناعات العسكرية، وفي الموازاة أصدر الملك قراراً بمنع تعاقد الجهات الحكومية مع المكاتب والشركات الأجنبية لتقديم الخدمات الاستشارية إلا في أضيق الحدود، وهي خطوات تستهدف جميعها تفعيل برنامج «التحول» عبر تكثيف «سعودة» الوظائف وتشجيع الصناعة، ما سيأخذ كذلك حيزاً من المتابعة، في الداخل والخارج، هو وجود تبدل في سياسة الرياض من عدمه تجاه الولايات المتحدة والنفط و«أوبك»، خصوصاً أن الفالح كان مهندس اتفاق خفض الإنتاج مع روسيا وباقي المنتجين من خارج المنظمة (أوبك بلس) في ظلّ حرب نفطية تخاض بالتنسيق مع واشنطن ضد إيران. إلا أن وكالة «رويترز» نقلت أمس عن مسؤول سعودي أنه «لا تغيير في سياسة النفط السعودية ولا في سياساتها تجاه أوبك».

في الداخل، وخلف أسوار قصور آل سعود، تثير التعيينات الجديدة أسئلة حول ما يريده الملك سلمان أبعد من ملف شركة البترول ووزارته. فتصعيد الأخ غير الشقيق لمحمد بن سلمان، في منصب حساس يطلّ على ثروات البلاد ودرة تاجها «أرامكو»، يعدّ سابقة ويفوق أهمية مشاركة شقيقه خالد في كعكة الحكم، وذلك بعد أن أراد ولي العهد الحالي أن يهيمن باكراً على الملف الاقتصادي من خلال ترؤسه «مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية» المستحدث في 2015. يتضح أكثر أن الملك سلمان، لا سيما عقب مقتل خاشقجي، يحاول أن يخفف من تركّز السلطة في يد نجله الأمير محمد، وإن كان يحرص على أن تجتمع في بيته دون باقي الأجنحة، بل الآن دون العائلات أو الشخصيات البيروقراطية من غير «أصحاب السمو الملكي». على هذا، ستخرج علامات استفهام جديدة من قصور جدة والرياض، سواء بشأن بقية «الحصص»، كوزارتي الداخلية والخارجية، وعن طبيعة العلاقة التي ستنشأ بين أنجال سلمان، أو الانقلاب المؤجل، وهو لا بد آت، على تعديل 2017 للفقرة «ب» من المادة الخامسة في نظام الحكم، التي باتت تنص على أنه «لا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملك وولي للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس».

(الأخبار)

تحليل إخباري

واشنطن بعد «مفاجأة» التفاوض مع «أنصار الله»:
ليس بمقدورنا حماية السعودية!

لقمان عبد الله

في موقف لافت في توقيته وسياقه والآثار المترتبة عليه، أدلى رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال جوزيف دانفورد، بتصريحات مثيرة حول حماية شركاء بلاده في منطقة الخليج والشرق الأوسط، إذ قال دانفورد، في لقاء متلفز، إن «لدينا اتفاقاً يسمح لنا بوجود قوات كافية في المنطقة لردع أي هجوم إيراني ضد أميركا أو الأميركيين»، مستدركاً بالقول: «ولكن بوضوح، ليست لدينا قوة ردع لاعتراض هجمات على شركائنا في المنطقة. يمكنك أن ترى السعودية والإمارات تعرضتا أخيراً لاعتداءات». لم يكشف دانفورد، في تصريحه، ما هو غير معلوم، بقدر ما عبّر عن سياسة بلاده حيال المنطقة بشكل عام، مُقرّاً بمحدودية خيارات واشنطن وحرصها على عدم الاستمرار في التورط في الإقليم عموماً واليمن خصوصاً.

صدور هذا الموقف من أعلى الهرم العسكري يعني أنه يعبّر عن توجه رسمي لدى القوات المسلحة، وليس توصية منها للقيادة السياسية. وسوف يكون له، بكل تأكيد، صداه لدى الحلفاء في منطقة الخليج، ومن الطبيعي أن ينتاب معه الملوك والأمراء القلقُ على المستقبل القاتم الذي ينتظرهم. كما يفهم منه وجود الكثير من المحاذير الأميركية، والتي باتت واضحة وملموسة من خلال توجهات الرئيس دونالد ترامب. وبشكل أكثر تحديداً، من شأن تصريحات رئيس الأركان الأميركي في هذا التوقيت أن تؤدي إلى تظهير أكبر للضعف السعودي في اليمن، خصوصاً أنها تنطوي على رسالة ضمنية إلى الحلفاء بأنه في أي مفاوضات مقبلة لن تحصلوا على أكثر مما حصلتم عليه.

في مقابل ذلك، تؤشر مواقف دانفورد إلى اعتراف أميركي ضمني بقوة اليمن، وإقرار بانقلاب الموازين لصالح صنعاء التي أصبحت أمام مسار جديد. وهي تعني، أيضاً، أن الخيارات الدراماتيكية والرهانات المفاجئة التي طالما وعد «التحالف» بها باتت من الماضي، ليُثبت مجدداً أن القيادة السياسية اليمنية تتقن إدارة المواجهة مع النظام السعودي، وتعتمد التدرج في رفع مستوى الخيارات وفق رؤية شاملة للوضع اليمني المحلي والظروف الإقليمية والدولية. وقبل كل شيء، تجلّي التصريحات الأميركية حضور صمود الشعب اليمني واستعداده للتضحية لدى أعدائه، الذين باتوا يبدون حرصهم على عدم الاستمرار في التورط في الحرب بسبب الأكلاف المرتفعة جداً لهذا التورط.

ويرى المطلعون على التوجه الأميركي الجديد أن من التسالم عليه لدى الأطراف الدوليين والإقليميين والمحليين أن وجود حركة «أنصار الله» في شمال اليمن (أي ما يعرف بالهضبة) بات أمراً حتمياً لدى الجميع، وكل ما ستحاول واشنطن فعله في أي مفاوضات مقبلة هو السعي إلى تحييد الحركة عن محور المقاومة مقابل تقديم إغراءات كبيرة لها، بما فيها شراكة فاعلة في حكم اليمن، وإبقاء البلاد موحدة، فضلاً عن تقديم تعويضات مجزية عن الأضرار التي لحقت بالبلاد من جراء الحرب. ومن هنا، تمكن قراءة إعلان مساعد وزير الخارجية الأميركي للشرق الأدنى، ديفيد شينكر، خلال زيارته السعودية أخيراً، عن أن واشنطن تجري محادثات مع «أنصار الله» بهدف إيجاد حل «مقبول من الطرفين». وهذا يثبت أن الولايات المتحدة لم تكن جادّة في جولات التفاوض السابقة، وفي مجمل المسار السياسي والتفاوضي، وأنها في الحقيقة كانت تراهن مع حلفائها على عامل الوقت، والخطط العسكرية والضغوط السياسية، واستخدام الأساليب البشعة (التجويع والحصار والمجازر) لتطويع اليمن. وعليه، ليست اليقظة الأميركية نابعة من خشية من تفاقم الوضع الإنساني، بل إقرار بأن استمرار الحرب لم يعد يجدي نفعاً، سواء لها أو للأطراف الإقليميين الرئيسيين في «التحالف».

> وجود حركة «أنصار الله» في شمال اليمن بات أمراً حتمياً لدى الجميع

وتأتي المواقف الأميركية المستجدّة في وقت يعكف فيه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على تجميع أوراقه لانتخابات عام 2020، والتي ستبدأ حملاتها الانتخابية الرسمية الشهر المقبل. وفي هذا السياق أيضاً، يندرج التنبّه إلى الحرب المنسية على اليمن، على ترامب يستطيع أن يقدّم بذلك إنجازاً انتخابياً إلى جمهوره، أو على الأقل يُسحب الورقة الإنسانية التي طالما أشهرت في وجهه من قِبَل أعضاء في الكونغرس في الحزبين «الديمقراطي» و«الجمهوري»، علماً بأن حرب اليمن دخلت بقوة في البازار السياسي الداخلي الأميركي، حيث صوّت الكونغرس مرتين لصالح إيقاف المساعدات الأميركية لـ«التحالف»، قبل أن يستخدم ترامب «الفيتو» لإبطال القرارين.

وعلى رغم الصراحة الأميركية في التبرّؤ من الحرب وإعلان السعي إلى إنهائها، إلا أن شينكر سعى بوضوح، من الرياض، إلى طمأنة الأخيرة إلى أن واشنطن ستراعي مصالحها في أي مفاوضات مع صنعاء، وأن الأمن السعودي سيكون من الأولويات في تلك المفاوضات، خصوصاً أن الحرب توسّعت دائرتها لتطال كامل التراب السعودي، وتصاعدت مساراتها بحيث أصبحت منظومات الصواريخ والطائرات المسيرة اليمنية تهديداً للأمن القومي للمملكة.

إيران

الاتفاق النووي أكثر هشاشة

اعلنت إيران، اول من امس، تفاصيل الخطوة الثالثة، في إطار سياسة تقليص التزاماتها بموجب الاتفاق النووي. خطوةٌ تستهدف تصعيد الضغوط على الاوروبيين بهدف دفعهم إلى الإيفاء بتعهداتهم بموجب الاتفاق، مع إبقاء قناة التفاوض الفرنسية مفتوحة

إيران تصعّد الضغوط بـ«خطوة ثالثة»

طهران ـ محمد خواجوئي

اتخذت إيران الخطوة الثالثة في إطار سياسة التخفّف من الالتزامات بالاتفاق النووي، حينما أدت معارضة الولايات المتحدة للاقتراح الفرنسي بتعليق حظر مبيعات النفط الإيراني بصورة موقتة، إلى إلقاء ظلال من الشكّ على قدرة الأوروبيين على تلبية المطالب الإيرانية. وأعلن الناطق باسم وكالة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمالوندي، أول من أمس، التفاصيل التقنية للخطوة التي كان الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أصدر الأسبوع الماضي أمراً بتنفيذها. وتحدث كمالوندي عن أربع خطوات جديدة تتمثّل، بدايةً، بضخ الغاز في أجهزة الطرد المركزي المتطورة من طراز «آي آر 6 إس»، وسلسلة «آي آر 6» المكوّنة من 20 جهازاً، فضلاً عن تشغيل سلسلة «آي آر 4» المكوّنة بدورها من 20 جهازاً، وإنتاج المواد المخصبة بواسطة المكائن الجديدة، مشيراً إلى أن بلاده لا تعتزم، في الوقت الراهن، وضع قيود على عمليات الإشراف التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب الاتفاق.

وردّاً على عدم التزام الدول الأوروبية الموقّعة على الاتفاق بتعهداتها الواردة فيه، أقدمت إيران، على مدى الأيام الـ120 الماضية، على خفض التزاماتها خطوة بخطوة. في الخطوة الأولى، أوقفت مبيعات اليورانيوم والمياه الثقيلة لمفاعلاتها، ما أدى إلى تخطّي احتياطي اليورانيوم المخصّب عتبة الـ300 كيلوغرام المحددة بموجب الاتفاق. أما الخطوة الثانية، فتمثلت في زيادة نسبة تخصيب اليورانيوم من 3,67% المسموح بها وفق الاتفاق، إلى 4,5%. ورأى وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، في سياسة تقليص إيران التزاماتها، انتهاكاً للاتفاق النووي، واستمراراً للجهود الإيرانية لخرق معاهدة حظر الانتشار النووي، بينما دعت وزيرة الدفاع الفرنسية، فلورنس بارلي، إيران إلى مواصلة التزاماتها بموجب الاتفاق.

أما الخطوة الثالثة التي تزامنت مع زيارة يقوم بها المدير العام بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كورنيل فيروتا، لطهران، فتتعلّق، بحسب مسؤولين إيرانيين، برفع القيود عن الأبحاث والتطوير (R&D)، وتُعدّ رمزية للضغط على الأوروبيين، كونها لن تؤثر بشكل جاد في الاتفاق. وبينما كان البعض يتوقّع أن تتخذ إيران إجراءات أكثر تشدداً، مثل التخصيب بنسبة 20%، فضّلت الأخيرة التحرّك بشكل مدروس في المرحلة الراهنة. من هنا، فإن توسيع النشاطات في مجال الأبحاث وتطوير أنواع أجهزة الطرد المركزي، مهما كان جاداً، فليس بمقدوره في الحقل العملياتي للصناعة النووية، إثارة قلق بالغ لدى الغربيين على الأمد المتوسط.

> المواجهة بين إيران وأميركا بلغت مرحلة «برزخية»

العجز الاوروبي

على رغم أن إيران تسعى للإفادة من خفضها التدريجي للتزاماتها، كوسيلة للضغط على المفاوض الأوروبي، بيدَ أن ثمة شكوكاً كبيرة حول قدرة الأوروبيين وجدوى المحادثات معهم. وعلى مدى الأشهر الـ16 الأخيرة التي تلت انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، لم يستطع الأوروبيون التعويض عن الخسائر التي مُنيت بها طهران على أرض الواقع. ومع ذلك، فإنهم كانوا يتوقّعون منها أن تبقى ملتزمة بالاتفاق كما هو. فالية التبادل المالي المعروفة بـ«إنستكس»، والتي كان مقرراً أن تفتح قناة للتبادل المالي مع إيران، لم تكن مجدية لحدّ الآن. أما الاقتراح الأخير للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بمنح خط ائتماني بقيمة 15 مليار دولار لبيع النفط الإيراني، فلم يستطع، لغاية الآن، تحقيق أي خرق. والسبب الرئيس وراء ذلك، يكمن في معارضة واشنطن لأي تعليق للعقوبات، أو منح إعفاءات لشراء النفط الإيراني، وهو الأمر الذي أكده الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أخيراً.

وعليه، فإن الكثيرين يذهبون إلى الاعتقاد بأن المواقف المستقلة لباريس هي استعراض استراتيجي أكثر منها مواقف حقيقية، إذ أظهرت هذه الأخيرة أنها تتبع واشنطن في القرارات الاستراتيجية، وأن خريطة الطريق الفرنسية الجديدة إنما وُضعت بهدف رفع العتب إزاء الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق النووي، وكذلك في محاولة لاحتواء إيران. ولم تكن إشارة ماكرون، أخيراً، إلى أن بلاده غير راغبة في التضحية بمصالحها مع الأميركيين من أجل مصالح طهران، إلا دليلاً على ذلك.

الرئيس الأميركي، وفي ضوء معارضته للخطة الفرنسية، يكون قد وأدها عملياً في المهد. وعلى رغم أن سياسة «الضغوط القصوى» التي مارستها الولايات المتحدة منذ انسحابها من الاتفاق تسببت بمصاعب وضائقة للاقتصاد الإيراني، لكن المؤشرات تفيد بأن خفض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي، وكذلك إسقاط الطائرة المسيّرة الأميركية، واحتجاز ناقلة النفط البريطانية، أظهرت أنها لن تتخذ موقفاً انفعالياً في مقابل الضغوط. وعلى رغم أن سياسة «الضغوط القصوى» لم تعط النتائج المستعجلة التي كانت تتوخاها واشنطن، لا يبدو أن الأخيرة ستتخلّى عن هذه السياسة في المستقبل القريب. فإعطاء ترامب الضوء الأخضر لخطة ماكرون في البداية، ومن ثم تغيير موقفه لاحقاً، كان ناجماً قبل أي شيء عن معارضة المسؤولين الإيرانيين للقاء يجمع روحاني وترامب قبل رفع العقوبات.

الجمهورية الإسلامية أظهرت أنها لن تتخذ موقفاً انفعالياً في مقابل الضغوط (أ ف ب)

خروج من التكتيك إلى الاستراتيجيا

حسن حيدر

180 يوماً من المهل الإيرانية الثلاث خفّضت خلالها الجمهورية الإسلامية في إيران التزاماتها التي تعهّدت بتنفيذها في الاتفاق النووي. الاتفاق نص على خفض الأنشطة النووية وتجميد بعضها لمدد تصل أحياناً إلى خمسة عشر عاماً مقابل رفع العقوبات المفروضة على طهران. التحرك الإيراني بدا منذ إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، عزمه على الخروج من الاتفاق خلال حملته الرئاسية قبل وصوله إلى البيت الأبيض. مراكز القرار في طهران وضعت سيناريوات لخروج واشنطن من الاتفاق، مع وجود توقعات بأن يكون الموقف الأوروبي أكثر صلابة في حال انسحاب واشنطن، لكن كلام قائد الثورة، السيد علي الخامنئي، عن عدم الثقة بالأوروبيين، خاصة البريطانيين والفرنسيين، فتح باب المواجهة المحتومة.

تم إعداد مشاريع استباقية في مجلس الشورى لمواجهة الخرق الأميركي، واجتمعت لجان الأمن القومي لوضع خطط لمواجهة «الاعتداء» الاقتصادي - السياسي المحتمل، في حين كان العسكر على جاهزيته كالعادة، كونه في حالة حرب مفتوحة. تم إعداد سيناريوات المواجهة ووُضعت الخطط بإتقان، مع اقتناع الجميع بأن الخلافات الداخلية قد ترفع أو تخفض مستوى شعبية التيارات الحاكمة من إصلاحيين ومحافظين محلياً، في حال الخلاف خارج الحدود، وبالتالي لا استخدام فعلياً للمواد المخصبة إلا في المجال الطبي وأيضاً تحت إشراف «الوكالة الدولية».

هاتان الخطوتان يمكن وصفهما بالتحرك التكتيكي، فيما تُظهر الثالثة دخول التحركات الاستراتيجية حيّز التنفيذ، إذ إن إعلان استئناف الأبحاث على أجهزة الطرد المركزي «IR6» يعني أن طهران انتقلت إلى دراسة أجهزة بقدرة عشرة أضعاف الأجهزة الحالية. من جهة أخرى، الخطوتان الأولى والثانية يمكن إيقافهما في حال التقدم في المفاوضات مع الأوروبيين، خاصة أن سياسة الضغط الآن انتقلت من الملعب الإيراني إلى الجانب الغربي، فإيران قادرة على إيقاف وخفض المخزون من اليورانيوم والمياه الثقيلة في أيام معدودة، لكن استئناف العمل الفعلي على تطوير الأجهزة وضخ الغاز فيها يعني خطوة كبيرة باتجاه مواكبة الصناعة النووية وعدم التأخر في تطويرها، ما يشي بأن ثمة فرصة فتحت للأبحاث وانطلاقها، وأن طهران لن تتوقف عن هذه الأبحاث في حال طلب منها ذلك، لأنها سابقاً لم تكن تجري هذه الاختبارات، وكان من المقرر أن تتوقف ما بين 8 إلى 15 سنة. لذلك، أدت الأمر علناً. جاءت الخطوة الثانية برفع مستوى التخصيب إلى 4,5%، ولم تتجاوز حاجز 3,67%، وبالتالي لا استخدام فعلياً للمواد المخصبة إلا في المجال الطبي وأيضاً ودولياً.

الخطوات الثلاث، التي نُفّذت حتى اليوم، كانت مقررة سلفاً، والقرار بتنفيذها اتُّخذ على أعلى المستويات وبإجماع تام ومن دون أي معارضة: لا انسحاب كاملاً من الاتفاق كي لا تتحمل إيران مسؤولية فشله، بل محاولة للرد بالمثل على مساعي تفريغه من محتواه، وبالتالي بقاؤه حبراً على ورق. أما لو أراد الأوروبيون الانخراط علناً في مواجهة إيران، بما يعنيه ذلك من حتمية الاصطفاف العسكري وإشعال نار في المنطقة، فستصل السنة لهبها إلى أماكن لا تريدها الترويكا الأوروبية، كما تحذر منها روسيا والصين، في حين تتهيّب واشنطن خوض غمارها، وعلى هذا، تكون إيران لا تريدها لكن لا تخشاها.

الخطوة الأولى كانت كسر حاجز مخزون اليورانيوم وتخطيه 300 كلغ، إضافةً إلى تحرير مخزون المياه الثقيلة. أدارت إيران هذه الخطوة بذكاء، فأطلعت «الوكالة الذرية للطاقة الذرية» على تفاصيل عملها تحت أعين المراقبين وكاميرات المراقبة، وبالتالي تجنبت الدخول في ما يسمى «أنشطة سرية»، بل المشروع، حتى في حال الاتفاق، لن يتوقف، فضلاً عن معرفة الإيرانيين بأنه لا حلّ قريباً لهذه القضية، أقلّه خلال وجود ترامب في البيت الأبيض.

الموضوع الأبرز الآن هو ماهية الخطوات المستقبلية ومهلة الشهرين الإضافيين التي منحت للأوروبيين؛ فإيران ما زالت لديها أوراق لتخرجها. وبقراءة بسيطة للاتفاق النووي، يمكن أن نلاحظ أن الجمهورية الإسلامية تمتلك خيارات من شأنها أن تحرج الجانب الأوروبي وتعيد خلط الأوراق، خاصة أنها متمسكة بسلمية البرنامج النووي، باعتراف «الوكالة الدولية»، وبالتالي لم يدخل مشروعها مرحلة الغموض، فالخيارات مفتوحة ومباحة، ومن ضمنها:

1. رفع عدد أجهزة الطرد المركزي إلى أكثر من 6000 في منشأة نطنز.

2 استبدال أجهزة «IR1» بأجهزة من الجيل الرابع «IR4».

3 الانسحاب من البروتوكول الإضافي الذي يسمح بزيارة مفاجئة إلى المنشآت النووية، وهذا ممكن بقرار من «مجلس الشورى».

وتبقى خطوتان تعتبران عودة إلى النقطة الصفر وهما:

1. إعادة تشغيل مفاعل «أراك» للمياه الثقيلة بالاستخدامات السابقة نفسها، وإعادة تصميم القالب القديم للمفاعل الذي كان يشكل عقدة في التفاوض وهدفاً أميركياً، إضافة إلى تشغيل منشأة «فوردو» لتخصيب اليورانيوم وتجهيزها بأجهزة طرد مركزي، ما يعتبر ضربة كبيرة لواشنطن التي قدمت الكثير من التنازلات لتعليق العمل بهذه المنشآت التي تُعدّ أهم مركز تخصيب بعد «نطنز». وإيران، بسبب عدم الحاجة إلى تشغيلها بوجود «نطنز» أوقفت العمل بها، وبالتالي العودة إلى تشغيلها مع «أراك» ستشكل عودة إلى 2012 حينما أنهى كبير المفاوضين النوويين، سعيد جليلي، مفاوضاته مع السداسية الدولية.

في جميع الأحوال، سيفتح الانتقال الإيراني من التكتيك إلى الاستراتيجيا احتمالات التصعيد ومن ثم محاولات احتوائه، مع معرفة الجميع بأن التصادم مع إيران عسكرياً سيشعل حرباً، في حين أن طهران باتت تعرف أين وكيف ترد في الحرب الاقتصادية.

> باتت طهران تعرف أين وكيف ترد في الحرب الاقتصادية

(أ ف ب)

«كابوس» لقاء ترامب ـ روحاني يؤرّق نتنياهو

يحيى دبوق

عاد رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من بريطانيا، الخميس الماضي، حاملاً معه تقديرات متشائمة جداً حول لقاء بات قريباً بين الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والإيراني حسن روحاني. هذا اللقاء وصفه الإعلام العبري بأنه بات شبه محسوم، الأمر الذي يُعدّ إخفاقاً للسياسة الإسرائيلية تجاه إيران، إذ كانت تل أبيب تأمل كسر الجمهورية الإسلامية واستسلامها جراء العقوبات والحصار، لا مفاوضتها.

صحيفة «هآرتس» ذكرت أن تقدير المؤسسة الأمنية في إسرائيل يفيد بأن اللقاء بين ترامب وروحاني بات «محسوماً وأمراً مفروغاً منه»، موضحة، في تقرير أمس، أن هذا التقدير تبلور بناءً على اجتماع نتنياهو بوزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، في العاصمة البريطانية لندن، الأمر الذي يطرح جملة من الأسئلة على رأس جدول أعمال نتنياهو على رغم انشغاله بالانتخابات العامة، من بينها

> من الإشارات التي تلقّتها إسرائيل تراجع مكانة بولتون لدى ترامب

ماذا يمكن لإسرائيل فعله للحؤول دون اللقاء الذي يُعتقد رئيس وزراء العدو أن عوامله لم تنضج بعد؟ وهل يمكن لذلك التطور أن يحدث قبل الانتخابات الإسرائيلية، الأمر الذي سيكون كارثياً على نتنياهو؟

مصادر في المؤسسة الأمنية، كما نقلت عنها «هآرتس»، تقول إن الجانبين، طهران وواشنطن، وعلى رغم الهجمات والمواقف المتشددة بينهما، يُنضجان توضعهما تدريجياً باتجاه اللقاء، بل «لا يبعد أن يكون موعد هذا اللقاء على هامش أعمال الدورة المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في النصف الثاني من الشهر الجاري». يأتي ذلك في سياق إشارات ترد إلى تل أبيب مفادها أن ما حظي به نتنياهو في السنوات الثلاث الأخيرة من تأثير لدى ترامب وفريق عمله بدأ يتقلّص، أو في حدّ أدنى «يتغير إلى حدّ ما». هذه الإشارات في الإعلام العبري عزّزها نتنياهو نفسه بتأكيده غير المباشر إمكانية اللقاء، على رغم تشديده على الثقة بأن ترامب سيقود خطاً أكثر تشدداً تجاه إيران من سلفه، باراك أوباما، و«سيجلب معه إلى هناك (طاولة المفاوضات) روحاً هجومية وأكثر ذكاءً مما كان عليه» المفاوض الأميركي في السابق.

المفارقة في موقف نتنياهو أنه كان هاجم الجانب الفرنسي قبل ساعات من لقائه إسبر، ثم جاءت تصريحاته «المتفهّمة» للموقف الأميركي. بالطبع، يتعذر على الرجل انتقاد ترامب أو قيادة حملة ضده في الولايات المتحدة كما فعل مع أوباما، لكن الأمر من جهته يحتمل كل السيناريوات، ومن بينها الأكثر تشاؤماً وكارثية على المصالح الأمنية الإسرائيلية، خاصة أن الجانب الثاني في اللقاء الإيراني . الأميركي، أي ترامب، كما تقول مصادر لـ«هآرتس»، «لا يمكن التنبؤ بأفعاله ومواقفه». مع ذلك، لا يخلو التقدير الإسرائيلي من استباق فعلي للوساطات بين الجانبين (من قبل أكثر من جهة)، والتي تبدو غالباً مدفوعة من الإدارة الأميركية نفسها، الأمر الذي يقلق صانع القرار في تل أبيب، لأن الأخير يدرك مسبقاً أنه غير قادر على تغيير توجّهات ترامب بخصوص هذا الملف تحديداً، بعدما رأى أن ما فعله الرئيس الأميركي الحالي لا يمكن لرئيس غيره عمله، وهو الآن بات في الموقع الذي يسمح له بالعمل على مصالحه الخاصة من دون توقع تحفظات إسرائيلية حول قراراته وتوجهاته.

ومن الإشارات التي تلقتها إسرائيل من الإدارة الأميركية أيضاً، تراجع مكانة مستشار الأمن القومي، جون بولتون، لدى ترامب، وهو المعروف بأنه يقود خطاً متشدداً تجاه الجمهورية الإسلامية. ووفق التقديرات، سيتماشى كبار المسؤولين في الإدارة مع توجهات الرئيس في حال قرّر التحادث مع الإيرانيين، بما يشمل أيضاً وزير الخارجية مايك بومبيو، الذي صاغ الشروط الـ12 المتطرّفة جداً، ودعا طهران إلى قبولها قبل التفاوض، علماً بأنها كانت تعني استسلاماً مطلقاً أمام واشنطن. المصادر الأمنية الإسرائيلية أعربت عن قلقها، في حديثها مع «هآرتس»، من الانعكاس السلبي للموقف الأميركي على أنشطة إسرائيل في الساحات المختلفة ضد إيران وحلفائها في المنطقة، إذ إن استعداد واشنطن ومسعاها للتفاوض مباشرة من شأنهما أن يؤديا إلى توقعات أميركية بأن تكفّ إسرائيل عن احتكاكاتها العسكرية مع حزب الله والحرس الثوري، الأمر الذي يُعدّ انتكاسة أمنية . عسكرية في توجهات إسرائيل، في موازاة الانتكاسة السياسية في حال تم اللقاء بين الجانبين. لدى المؤسسة الأمنية أيضاً عناصر قلق من الموقف الأميركي الذي يتوقع من تل أبيب كبح نفسها، وهو ما يؤثر سلباً في هامش مناورة إسرائيل، بل ردعها في مرحلة حساسة جداً تقدّر فيها أن استحقاق «إغلاق حساب» الهجمات الإسرائيلية الشهر الماضي لم ينتهِ بعد، خاصة مع تهديدات الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، باستهداف المسيّرات الإسرائيلية في السماء اللبنانية.

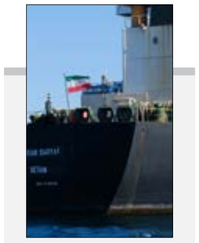

إذا حدث اللقاء قبل الانتخابات الإسرائيلية فسيكون الأمر كارثياً على نتنياهو (أ ف ب)

«أدريان داريا» تفرغ حمولتها

لمّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، إلى أن بلاده قد تفرج عن الناقلة البريطانية «ستينا إمبيرو» في الأيام المقبلة، قائلاً إن «المراحل النهائية للعملية القضائية قائمة». تتزامن هذه التصريحات مع إعلان طهران أن ناقلة «أدريان داريا» («غريس 1» سابقاً) قد أفرغت شحنتها، إذ أكد موسوي أن السفينة العملاقة التي كانت تحتجزها المملكة المتحدة لدى سلطات جبل طارق، ثم أفرج عنها، «وصلت إلى وجهتها وتم بيع النفط». مع ذلك، لم يكشف المتحدث تفاصيل أكثر، ولا سيما بشأن وجهة الشحنة، هل هي سوريا أم لا، مكتفياً بالقول إنها موجودة حالياً «في البحر المتوسط قرب أحد السواحل».

وكانت السلطات الإيرانية قد قالت إن شحنة السفينة ستباع لطرف وسيط في المياه، والأخير هو من يحدد لمن سيبيعها. لكن موقع «Tanker Trackers» المتخصص في رصد النقل البحري للنفط أفاد بأن الناقلة كانت موجودة أمام ميناء طرطوس السوري.

في غضون ذلك، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤولة أميركية أن بلادها ستواصل فرض عقوبات على كل من يشتري النفط الإيراني أو يتعامل مع «الحرس الثوري»، مؤكدة أنه «لن يكون هناك إعفاءات من أي نوع بخصوص النفط»، وهو ما قد يتعارض مع المبادرة الفرنسية بشأن الأزمة مع إيران. في المقابل، أكد وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، أن المبادرة لا تزال قائمة، قائلاً أمس، إن «الإجراءات التي اتخذوها (الإيرانيين) سلبية، لكنها ليست نهائية. يمكنهم التراجع وطريق الحوار لا يزال مفتوحاً».

(الأخبار)

◄ وفيات ►

من آمن بي وإن مات فسيحيا

بنات الفقيدة: سناء يوسف عازر وولداها زاك وألكسندر قسيس
ميرنا يوسف عازر زوجة فري رينغرغ وعائلتها
ميريانا يوسف عازر زوجة فابيان براكيتا وعائلتهما
أشقاؤها: الكاتب الصحفي جورج سمعان زوجته مودي بيطار وأولادهما
المهندس سمعان زوجته سامية جان نجم ابو جوده وأولادهما
المرحوم المهندس مارون زوجته تانيا عيسى وأولادهما
شقيقاتها: ماري أرملة المرحوم خليل الشماس وأولادهما
نصرة زوجة ريشار الحداد وأولادهما
سيدة زوجة سميح سعاده وأولادهما
أسلافها: طانوس داوود عازر وأولاده
جورجيت ابو جوده أرملة المرحوم ايوب عازر وأولادهما
رينيه حداد أرملة المرحوم الياس عازر وأولادهما
سلمى مرعي أرملة المرحوم مارون عازر وأولادهما
مريم عازر زوجة الياس ملكي وأولادهما
اولاد المرحومة سليمة أرملة المرحوم امين ساهٍ وعائلتهم
وعائلات: سمعان، عازر، رينغرغ، براكيتا، قسيس، بيطار، ابو جوده، شماس، عيسى، حداد، سعاده، مرعي، ملكي وساهٍ وعموم عائلات بكاسين وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون اليكم بمزيد من الرجاء المرحومة

مريم طانيوس سمعان

أرملة المرحوم يوسف داوود عازر
الراقدة على رجاء القيامة المجيدة (في المهجر) صباح يوم الخميس الواقع فيه 5 ايلول 2019 مزودة بالأسرار المقدسة.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الثانية بعد ظهر يوم الثلاثاء 10 الجاري في كنيسة مار تقلا - بكاسين (جزين).
تقبل التعازي قبل الدفن وبعده في صالة الكنيسة من الساعة 11 قبل الظهر وحتى 6 مساءً.
ويوم الخميس 12 منه في صالة مطرانية الروم الكاثوليك - طريق الشام بيروت من الساعة 11 قبل الظهر وحتى 6 مساءً.
الرجاء إبدال الأكاليل بالتبرع للكنيسة

رقد على رجاء القيامة المجيدة يوم الاحد 8 أيلول 2019 متمماً واجباته الدينية المأسوف على شبابه المرحوم
نجيب ابراهيم الدبس
زوجته باتريسيا جورج عيّاش
ابنتاه ريا
جوانا
والدته منى يوسف الخوري سلامه
ارملة ابراهيم نجيب الدبس
شقيقه خليل وزوجته لارا حنا وعائلتهما
شقيقته يمنى زوجة سني بخعازي وعائلتهما
عمته ايڤون نجيب الدبس
اولاد عمته المرحومة لوريس سليم بطرس وعائلاتهم
اولاد عمته المرحومة جاكلين نهاد بويز وعائلاتهم
اولاد عمته المرحومة سامية ادمون الهاشم وعائلاتهم
خالاه انطوان يوسف الخوري سلامه
ميشال يوسف الخوري سلامه وعائلته
خالته ماي زوجة ايلي داغر وعائلتهما
حماته ايرين بافليدس ارملة جورج عيّاش
ابن حميه مايكل جورج عيّاش
وعموم عائلات الدبس ، عيّاش ، الخوري سلامه ، حنا ، بخعازي ، بطرس ، بويز ، الهاشم ، داغر ، بافليدس وعموم اهالي قب الياس
ومن ينتسب اليهم في الوطن والمهجر ينعونه اليكم بمزيد من الرجاء
يحتفل بالصلاة لراحة نفسه يوم الثلاثاء 10 الجاري الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر في كنيسة ميلاد السيدة للروم الارثوذكس ، قب الياس.
تقبل التعازي يومي الاثنين والاربعاء 9 و 11 الجاري في صالون كنيسة مار تقولا ، الاشرفية من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً.
وتقبل التعازي يوم الثلاثاء 10 الجاري في صالون كنيسة ميلاد السيدة ، قب الياس من الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية السادسة مساءً.
الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع للكنيسة

إنّا لله وإنّا اليه راجعون
انتقلت الى رحمته تعالى المرحومة الحاجة
محاسن علي محسن
زوجها الحاج محمد سعيد زهر
اولادها قاسم ، نبيل ، الدكتور هاني ، المهندس سامي ، وايمن
بناتها جمال ، آمال ، ودلال
أشقاؤها كمال ، ابراهيم ، المرحوم الدكتور خليل ، الدكتور علي
شقيقاتها نظمية ، سميرة ، المرحومة اميرة ، عليّة
صهرها حسن معتوق
يصلّى على جثمانها الطاهر الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم الاثنين الواقع فيه 9 ايلول 2019 في روضة الشهيدين ، وتقبل التعازي في يومي الثلاثاء والاربعاء 10 و11 أيلول في منزل زوجها الحاج محمد سعيد زهر الكائن قرب جامعة بيروت العربية - بناية الصادق رقم 5 - الطابق الثالث بين الساعة الثالثة بعد الظهر والساعة الثامنة مساء
الراضون بقضاء الله آل زهر ومعتوق وضاهر وسبلاني وياسين.
وسيقام للمرحومة ذكرى مرور أسبوع على وفاتها نهار السبت الواقع فيه 14 أيلول 2019 في النادي الحسيني في بلدة عيتا الجبل ، بين الساعة الرابعة بعد الظهر والسادسة مساء
للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
بمزيد من الرضا والتسليم بقضاء الله وقدره ننعي اليكم وفاة فقيدنا
الغالي المرحوم
المحامي الدكتور حسن عقل عواضة
القاضي السابق
رئيس التفتيش المالي العام سابقاً
الاستاذ المحاضر في كليات الحقوق
رئيس المجلس التأديبي في نقابة المحامين في بيروت
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي ALEDTE
نائب رئيس مجلس ادارة المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية CNAM - ISAE LIBAN
نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء فؤاد شهاب
عضو مجلس ادارة جمعية أصدقاء كمال جنبلاط
أولاده: الدكتور حسان زوجته الدكتورة رولا ياسين
المهندسة سوسن زوجها دومينيك جالو
المهندس أيمن زوجته بول موراني
تقبل التعازي اليوم الاثنين من الساعة الثالثة حتى السابعة مساء، ويوم الثلاثاء من الساعة العاشرة حتى الواحدة ظهرا، ومن الساعة الثالثة حتى السابعة مساء، في فندق راديسون بلو - فردان - سنتر دون
إنا لله وإنا اليه راجعون
الراضون بقضاء الله وقدره: نقابة المحامين في بيروت، وآل عواضة، البني، فخر الدين، شرارة، أمين، قريطم، جمالي، الحسن، ياسين، موراني، جالو، يونس، تيان، وعموم أهالي بلدة مشغرة وأنسباؤهم

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان
تعلن شركة كهرباء لبنان الشمالي المغفلة - القاديشا عن تمديد مهلة استدراج العروض العائد لشراء 30,000 عداد مونوفازي 15 - 60 أمبير - 220 فولت، وذلك وفق المواصفات الفنية والشروط الادارية المحددة في دفتر الشروط الذي يمكن الحصول على نسخة عنه لقاء مبلغ خمسماية الف ليرة لبنانية (تضاف TVA) من دائرة الشؤون المشتركة في مركز الشركة في القاديشا - البحصاص.
تنتهي مدة تقديم العروض يوم الخميس الواقع فيه 26 أيلول 2019 الساعة 12 ظهراً ضمناً.
نائب مدير القاديشا
رئيس مصلحة الاستثمار
المهندس عبد الرزاق بارود
التكليف 1416

.....

اعلان
من امانة السجل العقاري في صور
طلب عباس محمد جشي بوكالته عن وفيدة سعيد فاعور لمورثها سعيد ابراهيم فاعور سند بدل ضائع للعقار 1374 جويا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

.....

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب علي حسن حسن لموكله محمد حسن مرتضى سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1336 تمنين الفوقا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

.....

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب محمد محمود شاهين (فلسطيني) لنفسه سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 1931 بعلبك.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

.....

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب ايلي جرجس عرب لبورث موكله مخايل يوسف اسعد عرب العاقوري سندات تمليك بدل ضائع بحصته بالعقارات 1720، 2780، 2764، 2761، 2536، 724، 1993، 689، 628، 618، 578، 484، 474 اليمونة.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

.....

اعلان لامانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل
طلب مصطفى محمد كركلي لمورثة موكله زينب اسعد الديراني سند تمليك بدل ضائع بحصتها بالعقار 25 قصرينا.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري المعاون
مايا شريف

.....

اعلان
من امانه السجل العقاري في الشوف
طلب محمد علي فرحات وكيل عن محمد علي حسين الحاج ونزيه حسين الحاج وغسان حسين الحاج سندات ملكية بدل ضائع عن حصصهم في العقار 2382 الجية.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

.....

اعلان بيع بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ القبيات
القاضي طارق صادق
رقم المعاملة التنفيذية 2019/27
المنفذ: بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي انطوان عساكر
المنفذ ضدهما: ايليا ابراهيم ساسين
جورج ايليا ساسين
السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ كسروان /70894,41/د.أ. سبعون الف وثمانماية واربعة وتسعون دولار اميركي و41 %)
تطرح هذه الدائرة في المزاد العلني العقار رقم 2489 القبيات كناية عن ارض بعل مشجرة وغير مبنية. مساحته 1627/م.م. يحده غرباً بالعقارات رقم 2493/2490/2486 القبيات، وشرقاً العقارات 2488/2486/2493 القبيات، شمالاً العقارات رقم 2486 و2490 القبيات جنوباً العقارات رقم 2490 و2493 القبيات.
التخمين /146430/ دولار اميركي
بدل الطرح /87858/ دولار اميركي
العقار رقم 2486 القبيات كناية عن ارض بعل مشجرة عنب وغير مبنية مساحته 3966 م م يحده غرباً بالعقارات رقم 2483 و2484 و2485 و2491 القبيات، شرقاً العقارات 2487 و2488 القبيات وطريق عام، شمالاً العقارات 2489 و2483 و2484 و2485 و2490 القبيات وجنوباً العقارات 2488 و2489 و2490 و2491 القبيات.
التخمين /186450/د.أ.
بدل الطرح /111870/ د.أ.
العقار رقم 2641 القبيات كناية عن ارض بعل مشجرة عنب وغير مبنية مساحته 300 م م قيمة يحده غرباً العقار رقم 2639 وطريق عام ومن الشرق العقار رقم 2642 و2643 ومن الشمال العقار رقم 2639 و2643 ومن الجنوب العقار رقم 2642 و2654
التخمين /15000/د.أ.
بدل الطرح /9000/ د.أ.
العقار رقم 3036 القبيات كناية عن ارض بعل مشجرة توت وزيتون ومختلف ويوجد بناء من باطون وحجر مؤلف من غرفتين سكن ومطبخ وحمام مساحته 814 م م يحده غرباً العقارات 3025 و3032 شرقاً العقارات رقم 3038 وطريق عام و3037 و3041 شمال العقار 3025 جنوباً العقارات 3038 و3041 و3042 وطريق عام.
قيمة التخمين /104000/د.أ.
بدل الطرح /62400/ د.أ.
تاريخ قرار الحجز 2012/5/24
تاريخ تسجيله في السجل العقاري 2012/5/28
موعد المزايدة ومكانها: نهار الاربعاء في 2019/10/9 الساعة الواحدة بعد الظهر امام رئيس دائرة تنفيذ القبيات.
على من يرغب بالدخول بالمزايدة ان يدفع مثل بدل الطرح المحدد نقداً او تقديم كفالة قانونية وافية واتخاذ محلاً لاقامته ضمن نطاق دائرة تنفيذ القبيات اذ كان مقيماً خارجها والا عد قلم هذه الدائرة مقاماً مختاراً له وان يدفع علاوة على البدل مبلغ مليون ليرة لبنانية كنفقات تدفع امانة باسم دائرة تنفيذ القبيات وعلى الشاري رسم الدلالة والاحالة والتسجيل.
مأمور التنفيذ
يوسف فرح

.....

إعلان بيع عقاري
صادر عن دائرة تنفيذ البترون
الرئيسة ندى المعلوف
رقم المعاملة: 2013/70
المنفذ: بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيله المحامي رشيد نصور
المنفذ عليهما: جورج فارس ابي نادر وسناء جرجس راضي - عبدللي
السند التنفيذي: تنفيذ عقد قرض عدد (2) و/38/ سند دين بقيمة 225099298/ل.ل. مبلغ /36252/ د.أ. عدا الفوائد والرسوم.
تاريخ الحجز: 2015/5/20
تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري: 2015/6/10
المطروح للبيع العقار: رقم 768 منطقة عبدللي العقارية
محتوياته: ارض بعل تزرع حبوب ضمنها بعض اشجار زيتون واهمام حرجي وهي ارض مبنية واثناء الكشف تبين انه شيد عليه بناء مؤلف من طابق اعمدة واربعة طوابق - ارضي اضافي وارضي اول وثاني وهو متصل بطوابقة الداخلية بواسطة درج داخلي ومزود بمصعد كهربائي لكافة الطوابق.
طابق ثاني يتم الدخول اليه من الطريق العام وهو عبارة عن صالة للحفلات (مطعم) واربع حمامات وشرفة كبيرة ودرج داخلي الى السطح نزولاً وصعوداً.
طابق اول مؤلف من مدخل ومطبخ كبير وشرفة بجانبه وغرفة ومستودع وممر الى ثلاث غرف للمنامة ضمنها كل منها حمام.
طابق ارضي شبه مقطع من الداخل وطابق ارضي اعمدة.
مساحته: 1375 م2
يحده: شمالاً: 773 وطريق عام جنوباً: 767 وطريق عام
غرباً: 773 و769 وطريق عام شرقاً: 773 و767
التخمين: /954650/ د.أ. أرضاً وبناء
بدل الطرح المخفض: /372,457/د.أ.
المزايدة ومكانها: نهار الخميس الواقع في 2019/10/31 الساعة الثانية عشرة ظهراً امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة البترون.
شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع بدل الطرح بالليرة اللبنانية اما نقداً في صندوق الخزينة او تقديم شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ البترون وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ البترون والا عد قلمها مقاماً مختاراً له وعليه ان يدفع رسم 5% دلالة اضافة الى رسوم التسجيل.
رئيس القلم
وفاء ضاهر

.....

إعلان إعادة تلزيم تصميم وتنفيذ الجناح اللبناني والمشاركة اللبنانية
في المعرض الدولي دبي 2020
الساعة التاسعة والنصف من يوم الاربعاء الواقع فيه الثامن عشر من شهر ايلول 2019، تجري ادارة المناقصات - في مركزها الكائن في بناية بيضون - شارع بوردو - الصنايع - بيروت، لحساب وزارة الاقتصاد والتجارة - مناقصة اعادة تلزيم تصميم وتنفيذ الجناح اللبناني والمشاركة اللبنانية في المعرض الدولي دبي 2020.
- التأمين المؤقت: 50,000,000/ل.ل. فقط خمسون مليون ليرة لبنانية لا غير.
- طريقة التلزيم: تقديم أسعار.
تقدم العروض، وفق نصوص دفتر الشروط الخاص، الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من مبنى وزارة الاقتصاد والتجارة - رياض الصلح - بناية اللعازارية - الطابق الخامس بيروت.
يجب ان تصل العروض الى ادارة المناقصات، قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ جلسة التلزيم.
المدير العام لادارة المناقصات
د. جان العلية
التكليف 1414

.....

إعلان
تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء جهاز فحص وتعيير العدادات الالكترونية والكتروميكانيكية لزوم مختبر العدادات المركزي في المصلحة الفنية في مديرية التوزيع في بيروت وجبل لبنان، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/333 تاريخ 2018/1/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2019/10/4 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00 قبل الظهر.
يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره 000/ 50 ل.ل.
علما بان العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.
تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.
بيروت في 4 ايلول 2019
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 1406

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم
صادر عن محكمة الاستئناف في بيروت - الغرفة الرابعة عشرة المؤلفة من الرئيس القاضي حبيب مزهر والمستشارين ادهم قانصو ونادين ابو علوان
رقم الاساس: 2015/62
رقم القرار: 2019/40
تاريخ صدور الحكم: 2019/4/4
نوع الجرم: بيع بعض السلع بسعر يفوق السعر المعلن.
المدعي: الحق العام
المدعى عليه: شركة دارين الدولية ش.م.م.
المواد المحكوم بها: 118 من قانون حماية المستهلك رقم 2005/659 المعدّل
الاوراق المطلوب نشرها:
خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 2019/4/4، والقاضي بتغريم شركة دارين الدولية ش.م.م. مبلغ ثلاثة ملايين ل.ل. وتدريكها نفقات المحاكمة كافة.
ليس حاطوم

.....

وثيقة نشر خلاصة حكم
صادر عن محكمة الاستئناف في بيروت - الغرفة الرابعة عشرة المؤلفة من الرئيس القاضي حبيب مزهر والمستشارين ادهم قانصو ونادين ابو علوان
رقم الاساس: 2015/70
رقم القرار: 2019/41
تاريخ صدور الحكم: 2019/4/4
نوع الجرم: اختلاف بين الاسعار المعلنة على القطع وبين الصندوق.
المدعي: الحق العام
المدعى عليه: شركة دارين الدولية ش.م.م.
المواد المحكوم بها: 118 من قانون حماية المستهلك رقم 2005/659 المعدّل
الاوراق المطلوب نشرها:
خلاصة الحكم الصادر بتاريخ 2019/4/4، والقاضي بتغريم شركة دارين الدولية ش.م.م. مبلغ ثلاثة ملايين ل.ل. وتدريكها نفقات المحاكمة كافة.
ليس حاطوم

◄ مبوب ►

◄ للبيع ►

عقار كورنيش النهر / الاشرفية، خلف TVA، 1200م2 زاوية، 20%، (شركة)، 4000$ المتر. ت: 76/679391

للبيع شقة، عين التينة، 3 نوم ، 4 حمامات ، غرفة خادمة ، موقف ، موتير 650,000 $ ، 709470/03

لجنة الإنقاذ الدولية، إنك
البرنامج المحلي، لبنان
إشعار تقديم عروض

لجنة الإنقاذ الدولية، هي منظمة طوعية دولية غير طائفية خاصة تقدم خدمات الإغاثة والحماية وإعادة التوطين للاجئين وضحايا القمع أو الصراع العنيف. وبتمويل من مختلف الجهات المانحة الدولية، يدعم المركز اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في جميع أنحاء لبنان في مجالات الحماية وتمكين المرأة والانتعاش الاقتصادي والتنمية والتعليم.

تدعوا لجنة الإنقاذ الدولية مقدمي العروض إلى المشاركة في مناقصة **"الخدمة النقل"** دفتر الشروط الذي يتضمن دعوة لتقديم العطاءات والتعليمات لمقدمي العروض والمرفقات والشروط العامة والخاصة للعقد وما إلى ذلك... في مركز لجنة الإنقاذ الدولية في بيروت، الذي يقع في 711، شارع الفريد نقاش، بالقرب من جامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، مركز أزوري، الطابق 8، الأشرفية، ابتداء من **الاثنين 9 أيلول 2019**. الشخص المسؤول عن دفتر الشروط هو السيدة نايري قره كوزيان ساعات العمل 00: 09 صباحا - 16:00 مساء من الاثنين إلى الجمعة. لمزيد من التوضيح، يرجى التواصل على
LB-Tender@rescue.org
يجب تقديم العروض على شكل ظروف مختومة يحتوي على ملفين منفصلين الأول تقني والثاني مالي وتسليمه إلى نفس العنوان قبل الساعة **16:00 من يوم 24 أيلول 2019**. ولا يقبل أي اقتراح بعد هذا الوقت.

استراحة

كلمات متقاطعة 3252

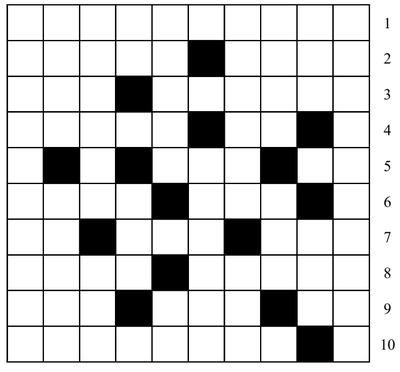

أفقيا
1- أحد أبناء الرئيس الليبي الراحل معمّر القذافي – 2- عاصمة أفريقية – جمهورية في وسط البلقان عاصمتها بلغراد – 3- ذهاب ضوء القمر كلياً أو جزئياً لقيام الأرض بينه وبين الشمس – حالك الثوب – 4- ثرى – من أعظم جبال العالم – 5- خشن وغليظ الصوت – أسرة عربية من ملوك الطوائف في الأندلس – 6- بركة – عاصمة أوكرانيا – 7- من أسماء الأسد – عاصمة بنغلادش – لحم غير مطبوخ – 8- عائلة شاعر تمساوي راحل عاش فترة طويلة في باريس وتأثر بالنحّات رودان – عائلة حارس مرمى كرة قدم في الفريق الموريتاني – 9- بحر – من الحبوب – ضد خشن – 10- عائلة أول رئيس جمهورية غيني راحل

عمودياً
1- بلدة لبنانية بقضاء المتن الشمالي – 2- يتعب – الإسم الأول لممثلة وعارضة أزياء أميركية عُرف عنها ظهورها ضمن الأحداث الفنية والتلفزيونية وهي من أصول ارمنية – 3- جيّد من كل شيء – يضجر ويسأم – 4- أصوّرهم على لوحات – راحة يدي – 5- عاصمة نامبيبيا – 6- قيود من الحديد – للتمنّي – 7- أمر خفيّ لا يُشاع – قارب الغفل ولم يفعلْ – 8- نسبة الى مواطن من بلد عربيّ – أصفر بالأجنبية – 9- أطلال مدينة سومرية بالعراق هي بحريّات اليوم – إسم كانون الثاني في بعض البلدان العربيّة – 10- ممثل لبناني راحل كان أحد روّاد المسرح والتلفزيون عُرف بشخصية بلبل أفندي في مسلسل الدنيا هيك التلفزيوني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- كاليفورنيا – 2- نجامينا – سل – 3- غريناديز – 4- كيتس – بسط – 5- تشاو – ولسول – 6- ور – نهرو – رس – 7- نيش – نبي – 8- ولجنا – واط – 9- رن – ندولا – 10- ثورة العبيد

عمودياً
1- كنغستون – رث – 2- أجر – شربونو – 3- لايكا – شل – 4- يمنيّون – جنة – 5- فيات – هوندا – 6- وندسور – أول – 7- راي – لون – لع – 8- نيش – بوّاب – 9- يس – سوريا – 10- الأطلس – طود

sudoku 3252

6	5					8		9
	9	1	7		6		2	
2				4			1	
5			8	9		7		6
	7				3			
3		6						4
	8	3		1				
			2			3	4	
7					4		6	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3251

9	6	4	3	2	5	1	7	8
3	1	8	7	9	6	5	2	4
2	7	5	4	1	8	3	6	9
5	3	1	8	7	2	9	4	6
7	4	2	9	6	1	8	5	3
8	9	6	5	4	3	2	1	7
4	8	9	2	5	7	6	3	1
6	2	3	1	8	4	7	9	5
1	5	7	6	3	9	4	8	2

مشاهير 3252

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أخصائية تغذية لبنانية تقدم برنامجاً شهرياً على قناة الآن الفضائية يعمل على تشجيع المرأة اللبنانية على الطبخ في بيتها والإبتعاد عن المأكولات السريعة

5+4+3+9+7 = عاصمتها نيروبي ■ 10+11+8+5+2 = كهف حضاري فرنسي ■ 1+6 = اغلظ أوتار العود

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: بارالك اوباما

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية - مديرية المالية العامة - مديرية الواردات - دائرة تحصيل بيروت المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت - شارع بشارة الخوري - مبنى فيعاني - الطابق الثاني، لتبلغ البريد المذكور تجاه إسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني لوزارة المالية: http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم البريد المضمون	رقم الانذار	رقم المكلف
بهجات توفيق اسماعيل	RT00001521291B	494/ 2019	1817757
دعد محمد سالم	RT000152775LB	550/ 2019	498693
وسيلة محمد علي عضام	RT000152817LB	567/ 2019	2390239
عبد الرزاق سليمان عيتاني	RT000152838LB	593/ 2019	397107
دانه عبد المنعم العريس	RT000156434LB	1837/ 2019	1632938
احمد محمد بحسون	RT000156358LB	3295/ 2019	84932
عبد الله محمد قلوط	RT000156355LB	3293/ 2019	84911
محمود احمد المصري	RT000151950LB	478/ 2019	2667540
جهاد اسكندر بركات	RT000152898LB	618/ 2019	1321562
بروفشنال بروجكت اوبرايتورز ش.م.ل	RT000156119LB	1771/ 2019	1511106
عبد العزيز سليم موصللي	RT000156130LB	3691/ 2019	89900
مؤسسة المباني الحديثة للاستثمار والمقاولات	RT000156364LB	3750/ 2019	39249
نديم جميل بدران	RT000156560LB	3365/ 2019	89883
مصطفى محمد جمعة	RT000156556LB	3362/ 2019	89334
غسان جان الصايغ	RT000156518LB	2699/ 2019	1841210
سهام قاسم دباجة	RT000156521LB	2702/ 2019	1845056
سعد حسان الخطيب	RT000156510LB	2697/ 2019	1840201
سليم امين المناصفي	RT000156503LB	2694/ 2019	1834943
La Bodeguita Del Medio Group s.a.l	RT000156500LB	2691/ 2019	1832150
الغدف للتجارة والتجهيزات العامة ش.م.ل اوف شور	RT000156499LB	2690/ 2019	1830725
نادية اسعد عبد الرزاق عودة	RT000156528LB	2705/ 2019	1854087
(ام.اتش.واي ش.م.ل. ليمتد (اوف شور	RT000156526LB	2704/ 2019	1852984
الحموي غروب ش.م.م	RT000156523LB	2703/ 2019	1848192
شركة تاليا للتجارة والهدايا ش.م.م	RT000156497LB	2688/ 2019	1827306
ا.ب.ن العقارية ش.م.ل	RT000156493LB	2684/ 2019	1823172
شركة جي اف ال ش.م.ل	RT000154871LB	2682/ 2019	1822624
شركة جاندال تراد ش.م.ل اوف شور	RT000154866LB	2677/ 2019	1821602
شركة روشان ش.م.م	RT000154860LB	2671/ 2019	1811428
محي الدين محمود الخطيب	RT000154858LB	2669/ 2019	1809696
شركة صيفي 5 ش.م.م	RT000154857LB	2668/ 2019	1809520
شادي عيسى شمص	RT000154856LB	2667/ 2019	1807347
مصطفى عكاشة الاغا	RT000154853LB	2664/ 2019	1806334
سيلفيو ماريو تابت	RT000154852LB	2663/ 2019	1804473
شركة فما 1268 ش.م.ل	RT000154849LB	2660/ 2019	1804101
محمد عادل حجازي	RT000154801LB	2652/ 2019	1800523
فوزيه صالح الرميزان	RT000154792LB	2643/ 2019	1794188
اسماعيل انيس ضو	RT000152856LB	1233/ 2019	557656
احمد نزار عبد الرحمن رفاعي	RT000152851LB	1221/ 2019	557028
غسان مسعد الدمعة	RT000152767LB	1213/ 2019	556882
زياد محمد مصطفى صمد	RT000152766LB	1212/ 2019	556817
رياض شفيق صانع	RT000152765LB	1210/ 2019	556709
سلمى جورج رباط	RT000152762LB	1202/ 2019	555350
كامل حسن وهبي	RT000156572LB	3372/ 2019	90323
عماد عفيف سبيعي	RT000156575LB	3373/ 2019	90344
عماد ابراهيم دبيبو	RT000156581LB	3959/ 2019	90931
مؤسسة محطة حرش الكفوري	RT000156582LB	3960/ 2019	91094
ورثة حسين علي الخطيب	RT000156578LB	3376/ 2019	90789
ايهاب يوسف جلول	RT000156576LB	3374/ 2019	90482
فوزية محمد خضر بشناتي	RT000156573LB	3955/ 2019	613751
عبد الرحمن محمد رفيق قرنفل	RT000156551LB	3918/ 2019	1044706
عيدا عساف صليبا	RT000156229LB	2058/ 2019	1533428
مطعم الشحرور	RT000156696LB	3997/ 2019	92990
فيرست فايننس - هولدنغ ش.م.ل	RT000151724LB	407/ 2019	10344
ايليا باترو ربيز	RT000155519LB	3480/ 2019	278699
ناديا بترو ربيز	RT000155523LB	3484/ 2019	496470
كارول جاك سلامة	RT000156728LB	4147/ 2019	1630450
محمد توفيق سليم الطرابلسي	RT000156893LB	4182/ 2019	95063
عدنان سليم الطرابلسي	RT000156894LB	4183/ 2019	95069
كمال الدين سليم الطرابلسي	RT000156895LB	4184/ 2019	95072
احمد سليم الطرابلسي	RT000156897LB	4186/ 2019	95081
حبيب سليم الطرابلسي	RT000156898LB	4187/ 2019	95086
سامي سليم طرابلسي	RT000156891LB	4180/ 2019	95053
يوسف سليم الطرابلسي	RT000156892LB	4181/ 2019	95060
ورثة يحيى علي بركات الشامي	RT000156884LB	4173/ 2019	94931
شركة احمد وكمال الدين الطرابلسي وشركاهم	RT000156889LB	4178/ 2019	95049
شركة فرغاني ش.م.م	RT000156880LB	4170/ 2019	94868
عقيل مسلم عقيل	RT000156863LB	4165/ 2019	94756
دورين ليون كاباديان	RT000156862LB	4164/ 2019	94410
جمعية حماية وتحسين نسل الجواد العربي	RT000156861LB	4163/ 2019	94266
محمود علي وهبي	RT000156596LB	2082/ 2019	1551564
علي محمد حميه	RT000156595LB	2081/ 2019	1551479
امل خليل عيتاني	RT000156593LB	2078/ 2019	1550322
احمد علي فرج	RT000156592LB	2077/ 2019	1550288
ندى ابراهيم البنا	RT000156591LB	2076/ 2019	1549843
عبير كامل عبدالله	RT000156590LB	2075/ 2019	1549780
سامر جورج مبيض	RT000156587LB	2072/ 2019	1544714
عبدالله محمد حمزة	RT000156585LB	2070/ 2019	1544376
محمد خليل عيسى	RT000156447LB	2069/ 2019	1544077
ايلي جوزف الحاج	RT000156446LB	2068/ 2019	1544031
كيمونكس - ليبانون	RT000157137LB	4364/ 2019	1576222
ش.م.ل Lattouf Logistics	RT000157146LB	4371/ 2019	1590308
اتوموتيف فرنشايزنغ هولدنغ ش.م.ل	RT000157147LB	4372/ 2019	1593585
شركة فارما ماب ش.م.م	RT000157156LB	4378/ 2019	1634193
مكتب زهران للمواد الزراعية اوف شور	RT000157164LB	4381/ 2019	1651514
ماري يوسف زغيب	RT000157166LB	4391/ 2019	1665993
افريقا كومباني اوف شور	RT000157169LB	4398/ 2019	1700889
مطاعم الفروج الطازج ش.م.م	RT000157174LB	4403/ 2019	1733444
حسن حسين جمول	RT000154395LB	2278/ 2019	78471
عبد الامير طالب حسين شكر	RT000154385LB	2263/ 2019	76503
محمد مصطفى صقر	RT000154496LB	2242/ 2019	73570
مجموعة القاضي الدولية موندیال مود ش.م.م	RT000156952LB	4248/ 2019	97437
يوسف محمد حمزه	RT000156178LB	3679/ 2019	243980
شركة انترناشيونال تريدينغ كومباني ش.م.ل (اوف شور)	RT000151781LB	445/ 2019	6682
شركة لوازير ديستريبيسيون ش.م.م	RT000151752LB	431/ 2019	7465
اميركان لايف انشورنس كومباني اليكو لبنان	RT000152164LB	904/ 2019	4582
شركة بلاتينوم 31 ش م ل	RT000154660LB	1665/ 2019	2443699
شركة الشاب للصناعة والتجارة ش.م.م	RT000152267LB	1000/ 2019	4043
الشركة اللبنانية لخدمات البطاقات	RT000152168LB	905/ 2019	4472
الامير خالد منير الايوبي	RT000157072LB	4384/ 2019	247548
جورج سالم دياب	RT000157085LB	4390/ 2019	248160
محمد وفيق حجاب	RT000157235LB	4410/ 2019	249871
رلى نزار اياس	RT000157232LB	4409/ 2019	249853
جوزيان فريد الحلو	RT000154109LB	2010/ 2019	40123
زين يوسف طويل	RT000154095LB	2008/ 2019	37938
احمد سعيد بحري	RT000156189LB	2048/ 2019	1529188
حسن محمد علي بدير	RT000156354LB	3292/ 2019	84530
شوقي درويش صوفان	RT000154438LB	2324/ 2019	81691
ياسين عبد العزيز موصلي	RT000154430LB	2316/ 2019	80802
جورج جورج رزق الله	RT000154398LB	2290/ 2019	78824
جان ماري حنا عجلتوني	RT000157127LB	4356/ 2019	1528932
نت توك ش.م.ل اوف شور	RT000157133LB	4361/ 2019	1568008
هادي انطوان ابي شقرا	RT000156695LB	4140/ 2019	1124468
(ستون سورس ش.م.ل(اوف شور	RT000153199LB	1355/ 2019	1437276
اسعد نعمان ذبيان	RT000152598LB	1101/ 2019	219298
حيدر سعدالله زغيب	RT000152032LB	715/ 2019	528985
شادي اسماعيل الشامي	RT000153679LB	1501/ 2019	30900
سهيل محمد عكر	RT000153683LB	1505/ 2019	1466173
هيفاء مصطفى سليم	RT000154653LB	1744/ 2019	1493991
ورثة الفونس فايز قربان	RT000154089LB	2006/ 2019	37206
برنار مفيد سعيد	RT000154088LB	2005/ 2019	36479
كميل ابراهيم فغالي	RT000152066LB	735/ 2019	533581
حسين ابراهيم مازح	RT000152038LB	722/ 2019	531832
عبدو طانيوس شلالا	RT000152031LB	714/ 2019	528973
حسين مصطفى سعد	RT000151990LB	677/ 2019	525992
مهى محمود بارود	RT000156810LB	2164/ 2019	1596512
محمد احمد الغالي	RT000156819LB	2215/ 2019	1606902
زهريه علي الساريس	RT000156855LB	4160/ 2019	1631805
ايمان حسين درغام	RT000156641LB	3985/ 2019	1565313
نجاح راشد قصابية	RT000157068LB	2575/ 2019	152746
محمد عباس الاسطه	RT000157324LB	4044/ 2019	188638
شركة فيداس ش.م.ل اوف شور	RT000157189LB	3887/ 2019	1139787
جادي ترايد ش.م.ل اوف شور	RT000157192LB	3889/ 2019	1145268
شركة ام اف اي هولدنغ ش.م.ل	RT000157195LB	3891/ 2019	1148922
فيزيون ش.م.ل/هولنغ	RT000157198LB	3938/ 2019	1169689
سيركل مانجمنت غروب ش.م.ل اوف شور	RT000157209LB	3945/ 2019	1223791
اماي.غروب ش.م.ل اوف شور	RT000157210LB	3947/ 2019	1225721
Les Marchandes De Couleurs SARL	RT000157214LB	4128/ 2019	1268127
سيدة الياس صروف	RT000157359LB	4597/ 2019	652968
شعيب كلود الياس شعيب	RT000157361LB	4598/ 2019	1394891
علي ياسين موصللي	RT000157372LB	4602/ 2019	251239
سعد الدين زكريا سالم	RT000157341LB	4586/ 2019	95228
DIPLOMAX شركة ديبلومكس	RT000156936LB	4229/ 2019	304898
احمد شفيق صفر	RT000156806LB	2160/ 2019	1594557
احمد محمد امويني	RT000156807LB	2161/ 2019	1595242
مالك فرحات ابو شقرا	RT000156814LB	2168/ 2019	1600309
سعاد محمد فؤاد لبابيدي	RT000156822LB	2218/ 2019	1609379
رياض محمود جشي	RT000156823LB	4156/ 2019	1609860
وسيم محمد علوية	RT000156830LB	2223/ 2019	1615106
سحر احمد دعبول	RT000156832LB	2225/ 2019	1617145
محمد بن عبد الله محمد السعيد	RT000156839LB	2232/ 2019	1620636
كوثر سعد الدين منيمنة	RT000156849LB	2289/ 2019	1626826
عبد الرحيم حسين حسنين	RT000156659LB	2127/ 2019	1570554
شحاده عبيد العلي	RT000156671LB	2128/ 2019	1570884
عبد الكافي احمد الدويري	RT000156682LB	2130/ 2019	1571694
جان بيار كارلوس ديكر	RT000156687LB	2135/ 2019	1574364
ابراهيم علي سخيني	RT000156804LB	2158/ 2019	1592283
نمر شفيق صفر	RT000156803LB	2157/ 2019	1589387
لارا عمر هاني نحولي	RT000156800LB	2154/ 2019	1587232
محاسن عيسى سعسع	RT000156053LB	1767/ 2019	1508051
ميراي جان دوناتو	RT000154591LB	2629/ 2019	1446994
محمد احمد الدويري	RT000156787LB	2140/ 2019	1577931
نادر رياض مامون	RT000156786LB	2139/ 2019	1577897
عادل احمد مراد	RT000156785LB	2138/ 2019	1577115
مروان خليل عبد الرحمن المغربي	RT000156790LB	2143/ 2019	1579660
محمود امين صاصيني	RT000156789LB	2142/ 2019	1578526
ملك شفيق صفر	RT000156793LB	2146/ 2019	1581287
هلال احمد الدويري	RT000156798LB	2151/ 2019	1584289
هلا شفيق صفر	RT000156797LB	2150/ 2019	1584275
حسن احمد فران	RT000156039LB	1755/ 2019	1500754
سهار طه خالد	RT000156643LB	2124/ 2019	1565917
فاطمة عبد المجيد قصقص	RT000156802LB	2156/ 2019	1588138
مايا ميشال شوكتلي	RT000156052LB	1766/ 2019	1508032
غاده عباس صبرا	RT000156791LB	2144/ 2019	1580380
ندى رياض المامون	RT000156796LB	2149/ 2019	1583431
حسن بهجت فخرو	RT000156034LB	1753/ 2019	1499403
الكي بريدنو بورغر	RT000154521LB	2585/ 2019	1669829
عزيزة زيكلندي فضل الله رزق بركات	RT000154523LB	2587/ 2019	1250938
منير محمد ملا	RT000157896LB	5086/ 2019	325286
توفيق الياس خليل	RT000158492LB	5311/ 2019	154049
ليلى نور الدين قبلان	RT000154388LB	2270/ 2019	77961
ادوار اسكندر الراسي	RT000154431LB	2317/ 2019	80827
مالك احمد الصاوي زنتوت	RT000154426LB	2310/ 2019	80049
سمير محي الدين رخا	RT000152101LB	578/ 2019	205702
مروان فارس فارس	RT000152114LB	603/ 2019	208883
كمال رفلي ابو حيدر	RT000152061LB	731/ 2019	532674
كميل نجيب منصف	RT000152071LB	741/ 2019	534261
ماريا كارلا جول بخاش	RT000152025LB	704/ 2019	527112
ماريا نزار فيليب عريضة	RT000152026LB	706/ 2019	527254
ننسي مصطفى كبي	RT000152027LB	707/ 2019	527666
مازن غازي فايد	RT000152028LB	711/ 2019	528091
ماري منصور الحادي	RT000151989LB	676/ 2019	525979
كامل حسين العمار	RT000151991LB	678/ 2019	526223
امنة محمد جميل شاتيلا	RT000152033LB	717/ 2019	529536
كمال امين حمدان	RT000152039LB	723/ 2019	531864
محمد ابراهيم الحاراني	RT000152040LB	724/ 2019	531958
اميل فؤاد ضو	RT000152042LB	725/ 2019	531986
سحر محمد خاتون	RT000156737LB	1912/ 2019	1661919
رفيق محمود صفي الدين	RT000156736LB	1911/ 2019	1661001
عمر بن سليمان بن صالح العبد اللطيف	RT000156751LB	1922/ 2019	1664048
روزا اسعد صليبا	RT000156750LB	1921/ 2019	1663882
بدر جاسم محمد اليعقوب	RT000156749LB	1920/ 2019	1663842
دلال جعفر نبوه	RT000156748LB	1919/ 2019	1662824
حسن فهد دايخ	RT000156747LB	1918/ 2019	1662705
سميرة صبحي العجي	RT000156744LB	1916/ 2019	1662515
وفيق عثمان عيتاني	RT000156742LB	1915/ 2019	1662316
ناديا احمد عزاقيل	RT000156739LB	1914/ 2019	1662299
محمد زياد علي فران	RT0001665643	1926/ 2019	1665643
محمد عبد الله بن حمود العوهلي	RT000156758LB	1925/ 2019	1664856
زكيه توفيق فتوح	RT000156753LB	1924/ 2019	1664640
رولان سعد رنو	RT000156762LB	1928/ 2019	1666750
لينا عبد الغني بكداش	RT000156768LB	1933/ 2019	1671204
شركة باستيس ش.م.م	RT000156766LB	1931/ 2019	1669789
ميريانا هاني هزيم	RT0001667914	1930/ 2019	1667914
روفائيل يوسف مقدسي	RT000156781LB	2002/ 2019	1674890
سعاد صبحي ال البكباشي	RT000156780LB	2001/ 2019	1674834
رينه رشيد نادر	RT000156779LB	2000/ 2019	1674612
ايفون رشيد نادر	RT000156778LB	1998/ 2019	1674609
علي عبدالله محمد عبدالله الدباغ	RT000156777LB	1939/ 2019	1674584
ليلا محمد حسون عريضة	RT000156776LB	1938/ 2019	1674383
وقف مدرسة بيت اليتيم الدرزي	RT000154357LB	2196/ 2019	589436
غازي محمد حسن	RT000154356LB	2195/ 2019	589321
نبيها محمود عتريسي	RT000154355LB	2194/ 2019	589196
لوريس سعيد سعيد رزق	RT000154354LB	2193/ 2019	589082
مصطفى احمد حسين حويلي	RT000154349LB	2187/ 2019	587765
سامي جورج صفير	RT000154347LB	2185/ 2019	587450
جاسم الحاج محمد الباقر	RT000152464LB	1088/ 2019	218864
رائد عطا لله حجازي	RT000152458LB	1085/ 2019	218116
لور جورج شقير	RT000152424LB	1084/ 2019	217969
فادي جورج كرم	RT000156284LB	3226/ 2019	83187
بليغ اسعد فرحات	RT000156287LB	3256/ 2019	83190
صالح محمد صالح الحميد	RT000156209LB	2052/ 2019	1529671
هيثم يوسف حمزة	RT000156210LB	2053/ 2019	1530550
نغم حسين شرانق	RT000156211LB	2054/ 2019	1530605
امال نقولا العموري	RT000156212LB	2055/ 2019	1531107
علي حسن السيد موسى	RT000156213LB	2056/ 2019	1531309
مخائيل يوسف نصر	RT000156155LB	2028/ 2019	1521705
عواطف حسين حسنين	RT000156193LB	3711/ 2019	1529356
بلال احمد الدويري	RT000156191LB	2050/ 2019	1529333
ايلي نجيب الحاج	RT000156167LB	2035/ 2019	1525474
جمال شفيق صفر	RT000156173LB	2037/ 2019	1525716
جميلة درويش البروش	RT000156182LB	2042/ 2019	1526558
يوسف ابراهيم نجم الدين	RT000156184LB	2043/ 2019	1526662
زهدي اسماعيل الحسن	RT000156187LB	2046/ 2019	1529021
جمال خليل التل	RT000156190LB	2049/ 2019	1529199
صبحي حسين هاشم	RT000156156LB	2029/ 2019	1521711
كميل رشيد القزي	RT000156158LB	2030/ 2019	1521893
سليمان ياسين ياسين	RT000156160LB	2031/ 2019	1523786
نبيل فؤاد التيناوي	RT000156272LB	2327/ 2019	82139
فتحي صالح عيتاني	RT000152386LB	1067/ 2019	212974
نور الدين صالح عيتاني	RT000152387LB	1068/ 2019	212981
بادرو سعد ابو جودة	RT000152389LB	1070/ 2019	214747
داني خليل بيطار	RT000152390LB	1071/ 2019	214758
زيد كامل ابو شقرا	RT000152393LB	1074/ 2019	216943
هدى حسن زين	RT000156161LB	3671/ 2019	242750
هيام علي اسد الله خليفة	RT000154503LB	2258/ 2019	76023
بولس انطوني جبرائيل بولس	RT000154500LB	2244/ 2019	73823
حسام محمد السبليني	RT000154498LB	2252/ 2019	74370
فؤاد جبرا اللاذقاني	RT000154495LB	2238/ 2019	73429
روبير جورج سماحة	RT000152140LB	885/ 2019	536390
محمد رياض اللبان	RT000152141LB	886/ 2019	536479
سوميتومو مارين اند فاير انشورنس كومباني ليمتد	RT000152142LB	887/ 2019	536823
لطيفة عباس شقير	RT000152143LB	889/ 2019	536857
فهد عبد القادر قرقناوي	RT000156352LB	3279/ 2019	84296
ناهده خليل اسماعيل	RT000158713LB	5637/ 2019	1043318

مدير الواردات
لؤي الحاج شحادة
التكليف 1409

سينما

حصد «جوكر» لتود فيليبس الأسد الذهبي

جائزة لجنة التحكيم الكبرى نالها فيلم «أبي أتهم» لرومان بولانسكي

الدورة الـ 76 لحظات العرب وظلمت الكبار

«مهرجان البندقية»... ختامها خيبة

البندقية ـ شفيق طبارة

«الأرض تحترق» هكذا كُتب على إحدى اللافتات المرفوعة على السجادة الحمراء قبل احتفال توزيع جوائز «مهرجان البندقية السينمائي» الـ 76. احتل «حماة المناخ» السجادة الحمراء خلال النهار، وبدأت، في المساء، الاستعدادات لاحتفال توزيع الجوائز. الاعتصام والاحتفال والجوائز جاءت كلّها كمفاجأة لم يتوقعها أحد. لم يتخيّل أحد، بدءاً من أشد المتحمسين للفيلم إلى المخرج نفسه، أنّ «جوكر» سوف يحرز جائزة أفضل فيلم (الأسد الذهبي). للمرة الأولى، يفوز فيلم مقتبس عن «الكوميكس» بجائزة مرموقة في

> لولا واكين فينيكس الذي لم يُمنح جائزة أفضل ممثل، لما كان هناك «جوكر» في الأساس

مهرجان سينمائي عالمي. أعلم جيداً ما تعنيه هذه الجائزة لموجة الأفلام المقتبسة عن القصص المصوّرة وخاصة لـ «دي سي كومكس»، لكن لا أعلم ما الذي كان يدور في رأس لجنة التحكيم ورئيستها المخرجة الأرجنتينية لوكريسيا مارتل لإعطاء هكذا جائزة لهكذا فيلم. ليس لأن العمل ليس جيداً، بل على العكس، لكنه بالتأكيد لا يستحق جائزة عالمية مثل أسد البندقية الذهبي. قد يكون تود فيليبس أحد أضعف المخرجين (أو أضعفهم بالفعل) ممن فازوا بالأسد الذهبي. كما لا يمكن مقارنة فيلموغرافيا فيليبس بفيلموغرافيا أكثرية المخرجين الذين كان ينافسهم.

في الحقيقة، كان من الصعب تجاهل الفيلم خلال توزيع الجوائز، ولكنّ لجنة تحكيم أخرى في مهرجان آخر كانت لتكون ربما أكثر إنصافاً لبقية المنافسين وللممثل واكين فينيكس بإعطائه جائزة أفضل ممثل. فلولا واكين، لما كان هناك فيلم في الأساس. هذا ما قاله المخرج نفسه عند تسلّمه الجائزة: «لا فيلم من دون واكين فينيكس. هو الأسد الأشد والألمع والأكثر انفتاحاً من بين الذين أعرفهم. شكراً على ثقتك بي في موهبتك المجنونة». من المؤكد أن الطريق إلى الأوسكار مفتوح الآن للفيلم على نطاق واسع.

إحراز «جوكر» الأسد الذهبي هو حدث كبير ومفاجئ بحدّ ذاته. قالت رئيسة لجنة التحكيم «كل واحد منا أحبّ فيلماً لم يحصل على جائزة. لسوء الحظ أنّ 7 جوائز لـ21 فيلماً هو رقم قليل للغاية». بعد مفاجأة الأسد الذهبي، جاء الخبر العظيم المستحق: «إني أتّهم» لرومان بولانسكي حصد جائزة لجنة التحكيم الكبرى، وهي الجائزة الثانية بعد الأسد الذهبي. على الرغم من عدم قدوم بولانسكي وعدم حضور رئيسة لجنة التحكيم لحفل عشاء الفيلم، جاءت الجائزة مستحقة، لكن متناقضة، بخاصة لمارتل التي أعطت الجائزة لخرج لم تكن سعيدة بمشاركته في المهرجان كونها لا تفصل العمل الفني عن الفنان. تسلمت زوجة المخرج الممثلة إيمانويل سينيه الجائزة، وقالت: «أريد أن أشكر لجنة التحكيم على الجائزة، ورومان بولانسكي يريد أن يشكر منتجيه».

جائزة متوقعة ومستحقة حازها فيلم «عن الخلود» للسويدي روي أندرسون الذي لم يحضر احتفال توزيع الجوائز لضرورات مهنية. تكمن سينما أندرسون في الملهاة الماساوية عن الإنسان وطريقة عيشه. لا علاقة مترابطة في أفلامه بين المشاهد والشخصيات، لكنها لا تخلو من المفاجآت والصدمات النفسية. ويستحسن عدم ملاحقة قصص أفلامه، إذ ليس لها ترتيب سردي واضح. تسيطر الفوضى على المشاهد بطريقة سريالية، فتكون الأفلام عبارة عن قصص وأحداث ولقطات غير منظمة، عشوائية، عبثية ومن دون هيكل واضح.. كأنها عبارة عن حياة الإنسان، من مختلف جوانبها المتخبطة. تختلط القصص والمشاهد والمعزوفات الموسيقية بطريقة غريبة عندما يعرض أندرسون الحياة اليومية لبعض الشخصيات، فيكون جزء منها مأساوياً والبعض الآخر سريالياً، من دون نسيان العنصر الكوميدي.

جائزة أفضل ممثل وأفضل ممثلة كانتا مفاجئتَين وغير مستحقتين على الإقل في نظري الشخصي. الممثلة أريان أسكارید نالت جائزة أفضل ممثلة عن فيلم «غلوريا موندي» للمخرج الفرنسي روبير غيديغيان (أريان أسكارد تستحق الجائزة عن أعمالها السابقة ليس عن عملها هذا). فيلم عائلي غير مقنع عن الطبقة العاملة الفرنسية، إذ لم يجد المخرج مفتاح السيناريو الصحيح. أراد نقد المجتمع المعاصر الذي تسوده المشاكل الاقتصادية في الحياة اليومية لأشخاص ينتمون إلى طبقة اجتماعية واحدة، لكنه جلب جميع العناصر المطلوبة وضخها لأقصى الحدود، من استخدام المخدرات الذي يتكرر أكثر من اللازم إلى العلاقات خارج الزواج، والجريمة، والأزمات الاقتصادية والصعوبات في إعادة اندماج المساجين في المجتمع بعد قضاء عقوبتهم. العبث المتزايد والأحداث الكثيرة في الفيلم لا تساعد على سرد القصة، بل تجعلها غير مثيرة للاهتمام. أما أداء الممثلين، فكان رتيباً بدون تعبير رغم موهبتهم التي لا جدال فيها. فيلم لم يترك أي بصمة في المهرجان، لكنه حصد جائزة أفضل ممثلة. كنت أتمنى أن أرى كاترين دونوف أو جوليت بينوش تتسلم الجائزة عن دوريهما في فيلم «الحقيقة» لهيروكازو كوريه ايدا، أو حتى ماريانا دي جيرولامو لدورها في فيلم «إيما» لبابلو لارين. لكنّ الفيلمين خرجا بخفي حنين.

الإيطالي لوكا مارينيلي حصد جائزة أفضل ممثل عن دوره في فيلم «مارتن إيدن» للإيطالي بيترو مارتسيلو. الفيلم كان جيداً ومرشحاً لربح الأسد الذهبي، إذ يقدم إحساساً كبيراً بالسينما وشعوراً بالانغماس في الحالة السينمائية، حيث الواقع بكل ما فيه من مآس وتناقضات. فيلم جميل عن اللامساواة والصراع الطبقي في أوائل القرن التاسع عشر، وعن بحّار يريد أن يصبح كاتباً يرقى فوق نفسه وبيئته. قدم مارينيلي أداءً جيداً، لكنه بعيد كل البعد ولا يمكن مقارنته بأداء واكين فينيكس في «جوكر» أو مارك ريلانس في فيلم «في انتظار البرابرة»، هذا الفيلم الرائع الذي عُرض في آخر أيام المهرجان وكان غائباً أيضاً في حفل توزيع الجوائز بطريقة غير عادلة. ومنحت جائزة تحكيم خاصة لفيلم «المافيا لم تعد كما كانت عليه» للإيطالي فراكو مارسكو. فيلم وثائقي بلهجة كوميدية، يسخر من الدعم الاجتماعي للمافيا في بالرمو. يستخدم المخرج الأساليب نفسها التي يلجأ إليها الأميركي مايكل مور في أفلامه النقدية لتصوير خوف لا يزال موجوداً بين رجال العصابات ويشير إلى علاقة بين كوزا نوسترا (المافيا صقلية) ورئيس الجمهورية الإيطالي سيرجيو ماتاريلا.

الرسوم المتحركة دخلت قائمة الجوائز بفيلم Cherry Lane 7.No للمخرج يونفان (هونغ كونغ). فيلم يشيد بالثقافة في هونغ كونغ من دون إشارة سياسية إلى الوقت الراهن. وقد حصل على الجائزة بسبب الفن والرسم والموسيقى والأدب والعلاقات الإنسانية والتحرر. ولكن منصفين: فيلم «قصة زواج» لنواه بومباك هو الأحق بالجائزة، مع السيناريو الرائع الذي قدمه عن قصة الحب التي نشهد نهايتها. كما فازت المخرجة الأسترالية شانون مورفي إحدى المراتين المنافستين في المسابقة الرسمية بـ«جائزة مارسيلو ماستروياني لأفضل ممثل ناشئ» دوره في فيلمها Babyteeth.

وللعرب حصة كبيرة من الجوائز في هذه الدورة. بعدما أحرز المخرج اللبناني أحمد غصين ثلاث جوائز في أسبوع النقاد (الجائزة الكبرى، جائزة الجمهور، وجائزة أفضل مساهمة تقنية) عن فيلمه «جدار الصوت»، حصل المخرج السوداني أمجد أبو العلاء جائزة «أسد المستقبل» عن فيلمه «ستموت في العشرين». وفي مسابقة «آفاق»، نال الممثل التونسي سامي بوعجيلة جائزة أفضل ممثل عن «بيك نعيش» للمخرج مهدي برصاوي. وأخيراً، حصلت المخرجة السعودية شهد أمين في «سيدة البحر» على جائزة «فيرونا» عن فئة الفيلم الأكثر إبداعاً، ضمن أسبوع النقاد في المهرجان. وبعدما أحرز فيلم «روما» لألفونسو كورون من إنتاج «نتفلكس» جائزة الأسد الذهبي العام الماضي، خرجت شركة الستريمينغ الأميركية هذه المرة بلا جوائز، رغم أنها شاركت في المسابقة الرسمية بفيلمين هما «قصة زواج» و«لوندروماث». أفلام ربحت باستحقاق وأخرى بغير وجه حق، ولكن الخاسر الأكبر في المهرجان هو الفيلم الذي كان يستحق عن جدارة جائزة الأسد الذهبي، أي فيلم «الطائر الملون» للتشيكي ماكلاف مرهول.

حاز اللبناني أحمد غصين ثلاث جوائز في أسبوع النقاد عن فيلمه «جدار الصوت»

فاكلاف مرهول... احفظوا هذا الاسم

«الطائر الملوّن»: نزهة إلى الجحيم!

في كل مهرجان سينمائي هناك مفاجأة. فيلم يصفعنا من دون توقّع. تدخل الصالة من دون توقّعات لما سيظهر على الشاشة، لأنك ببساطة لا تعرف المخرج. لم تر أيّ فيلم له سابقاً. التشيكي فاكلاف مرهول، مخرج مجهول نوعاً ما على الأقل بالنسبة إليّ. أخرج آخر فيلم له عام 2008. اليوم شارك بقوة في «مهرجان البندقية» بفيلمه «الطائر الملون» الذي عُرض ضمن المسابقة الرسمية. الفيلم مقتبَس عن كتاب بالعنوان نفسه للكاتب جيرزي كوزينسكي. قُدم الكتاب على أنه سيرة، مذكرات طفل يهودي شاهد المحرقة ويبحث عن أسرته. بعد عقدين، اكتُشف أن الرواية خيالية. فلندع الكتاب جانباً ولندخل إلى السينما.

بـالأسود والأبيض وبشريط سينمائي (فيلم) 35 ملم وبلغة جديدة في عالم السينما (Interslavic language) وبـ 196 دقيقة، يعيدنا مرهول إلى أوروبا الشرقية البرية والبدائية بعد نهاية العنف الدموي للحرب العالمية الثانية. نتابع قصة صبي بلا اسم (نكتشف السبب لاحقاً). تموت المرأة المسنة التي عهد إليها والداه تربيته. يجد الشاب الصغير نفسه بمفرده يتجول بلا هدف عبر الريف، من قرية إلى أخرى، ومزرعة إلى أخرى. يلمس الصبي رعب الحرب والجحيم. يقع ضحية خرافات فلاحين جهلة وقسوة غير مسبوقة يمارسها جنود روس وألمان. مجبرٌ على السير في أماكن يسودها الموت والرعب واليأس، سيكون الولد ضحية عنف مستمر، عنف من شأنه أن يغيره إلى الأبد. ثلاث ساعات تقريباً لا يغمض لك جفن من كثرة العنف اللاإنساني (لاإنسانية رغم أنها من صنع البشر. يا للسخرية!). نرى العنف بعيون الصبي البريئة والعميقة التي تتوق للعودة إلى البيت وعودة الوالدين الحقيقيين. لكنه سيختبر بدلاً من ذلك إهانات معنوية مستمرة وسينجو من أكثر مظاهر الكراهية والانحراف الجنسي، ويتعلم دائماً طرقاً جديدة للبقاء على قيد الحياة.

يأخذنا مرهول في نزهة طويلة في دوائر الجحيم، من دون فرض رقابة على نفسه. يحضن أهوال البشرية ويمضي ويولي اللاإنسانية زمام الأمور. نرى الصبي الذي يقاتل بعناد لأجل البقاء، بينما لا حول لنا ولا قوة، نجبر على هضم هذا القدر من البشاعة التي لا يمكن تحمّلها لأنها معظم الوقت تُرتكب ضد طفل. لا يدخر الفيلم شيئاً. كل شيء مبرر: حرمان الحرب وأهوالها والمحرقة بكامل مظاهرها. تتراكم الظواهر العنيفة رغم صعوبة فهمها. فيلم لا يصور ويلات الحرب فقط بل يبرز الإحساس بالاضطهاد. يجبر الصغير على مواجهة عالم خارج عن السيطرة، يعاني من وحشية الحرب خلال فصول الفيلم (كل فصل يحمل اسم شخصية، اعتماداً على من سيستضيف الصبي). نعيش معه دوامة رعب لا يمكن إيقافها.

صورة مثيرة للاشمئزاز عن الحرب، مصممة لذوي الأعصاب والمعدة القوية. الصبي محكوم بتجربة كل شيء، وهو يحمل صورة والديه كي لا ينسى وجهيهما إن صادفهما. كل فصل يزيد من معاناته، في مكان معادٍ للسامية ليس له مثيل. يذكرنا بالخيط الرفيع الذي يفصل في النهاية الإنسان عن الوحوش، ولا نعني بالوحوش هنا الحيوانات، كما يظن البعض، فالحيوانات لم تسلم من بطش الإنسان في الفيلم. هنا فقط غريزة رجال وقرون من الجهل. المكان الذي تطورت فيه القصة غير معروف، ولكنه بالتأكيد معبد للجهل والتخلف وجنة للعنصرية والتعصب بجذور من التدين المظلم. بالنسبة لمرهول؛ الدين شرير، السياسة شريرة والإنسان هو وحش صاخب منافق ومتعصب. كل شيء في هذه الرحلة، عبر الزمان والمكان، محكوم بتكرار الأخطاء نفسها. عشر سنوات تطلّبها العمل على الفيلم، ثلاث سنوات كاملة

> تدور الأحداث في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية

لإنهاء السيناريو، 16 شهراً من التصوير بين أوكرانيا وسلوفاكيا وبولندا وجمهورية التشيك، بحوارات قليلة جداً، يتركنا الفيلم عراة أمام وحشية جنسنا، ضدّ كل الذين يتم تعريفهم على أنهم «مختلفون»، وهو ما دل عليه العنوان. إذ يتعرض الطائر الملون للتعذيب من قبل أبناء جنسه. نجح مرهول في خياره المحفوف بالمخاطر، وفي إسقاط اللاإنسانية التي تحيط بنا على شاشة كبيرة بتمثيل صامت ومذهل. إن اختيار المخرج للأبيض والأسود لفيلم حديث هو بحدّ ذاته بيان وطريق باتجاه واحد، لأن المكان الذي يأخذنا إليه المخرج لا يمكن أن يكون له لون أو ظل أو حتى أمل. مكان لا يوجد فيه كرامة وإنسانية لبشر يبرزون أسوأ غرائزهم.

صدمة سينمائية غير إنسانية احتلت العقول لوقت طويل بعد انتهاء العرض، تذكرنا بأفلام مثل «تعال وانظر» (1985) للروسي إيليم كليموف و«من الصعب أن تكون إلهاً» (2013) للروسي أليكسي جيرمان، وبالتأكيد يذكرنا بتحفة أندريه تاركوفسكي «طفولة إيفان» (1962).

الفيلم صعب وقاسٍ لا يدخر شيئاً للمُشاهد، يجبره على المواجهة. ولكن هل هو مفرط، متطرف، متهور؟ من الصعب إطلاق هذه الصفات في السينما، ولكن بالتأكيد لا يمكن اتهامه بأنه لم يمتلك الشجاعة لفعل ما لم تفعله أفلام أخرى بسبب الحكمة أو الانتهازية أو الإحساس بالذنب أو شعارات مثل «على الفن أن يكون راقياً».

«الطائر الملون» سوف ينتف لأنه مختلف، والقوي سيأكل الضعيف، والذئاب ستذبح الخراف، وسترث الخرافات الأرض، ستأكلنا الأساطير. فيلم كتب من الدم والطين، أخرجه رجل يعرف ما يريد، وأطلق العنان للجحيم. لا تتخلل الفيلم فواصل للراحة... مشاهد رعب، وكل مشهد يلحقه آخر. هناك أوقات لا يمكن فيها النظر إلى الشاشة، لكن تبقى مصراً على المتابعة. لا يعجبك ما تراه ولكن تظل تبحث عن جديد. منذ البداية وحتى النهاية؛ آلاف الأسباب تهينك كإنسان وتبقى متابعاً، تنظر إلى أشياء لا تخصك، لا يكمن إصلاحها، ولا يمكن نسيانها. شيئاً من المشاهد ولكنه يقدّم الكثير. يقدم أسوأ الكوابيس بعيني صبي صغير.

يهاجم الفيلم بقوة حاسة النظر، والشم والذوق. يخرج أسوأ شعور لديك. وعليك أن تكون مجنوناً أو «عبقرياً» مثل المخرج والمؤلفين لتكمل الفيلم . إن استطعت. فأنت أمام جنون، قذارة، قيء، وأحشاء. عصور مظلمة لأسوأ كوابيسك.

إنه عمل صعب الهضم، متطلب جداً بكل ما للكلمة من معنى. ثلاث ساعات من الانحراف الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. غير الدقيق وغير القابل للقياس. لا يمكن تقييمه وفق المعايير التقليدية. مستقل بنفسه ليس له مثيل. مؤلم للعين والمشاعر والمعدة. رافقنا الصبي في القرى وعرفنا أن الخلوق الأكثر إثارة للاشمئزاز هم البشر. تم تصميم الفيلم ليدخلنا الى هذا المجتمع، مع حركة الكاميرا وهمجية الشخصيات وضبابية الصورة في الأبيض والأسود. وجعلنا نتمنى لو سحبت أظافرنا بدل مشاهدة الفيلم. ولكن ليس مطلوباً من الفن أن يكون جميلاً، المطلوب منه أن يحرك فينا المشاعر. والأكيد أنّ الفيلم جعلنا نشعر بالكثير.

شفيق...

الصبي محكوم بتجربة كل شيء وهو يحمل صورة والديه كي لا ينسى وجهيهما إن صادفهما

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 9 أيلول 2019 العدد 3851

صورة وخبر

تسحر بحيرة «كومو» الواقعة في منطقة لومباردي شمال إيطاليا الزوار بطبيعتها الخلابة ومنازلها الفخمة. وتضفي المنازل المطلة على البحيرة، التي تُعَدّ من أجمل نماذج فن العمارة الإيطالية، مزيداً من السحر والجمال على المكان. ويحرص العديد من السياح الأجانب على زيارة البحيرة التي تحيط بها الغابات والجبال، للاستمتاع بالمناظر الخلابة، ولا سيما في الصيف والربيع (محمد فاتح أوغراس - وكالة الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ما حدثَ بعدَ حين..

ثمةَ شيءٌ يَحدث.
خلفَ تخومِ حياتي، أو في مركزها : شيءٌ مجهولٌ يحدث.
مجهولٌ ليس مجهولاً.
شيءٌ أشبهُ بزفرةٍ أُولى لبركان؛ أشبهُ بِهَسيسِ جريمةٍ تُدَبَّرُ في الخفاءِ المرئيّ؛ أشبهُ بضربةِ قيامةٍ أو ضربةِ موت؛ أشبهُ بسقوطِ عرشٍ وانهيارِ مملكة..؛ أشبهُ بـ «شيءٍ يحدث».
..
شيءٌ مجهولٌ يحدث.
أُحسُّ بِدويِّهِ خلفَ أجفانِ عينَيّ؛ في ارتباكِ أصابعي وزَوغانِ حواسّي ولَعثمةِ مفاصلي وعظامي؛ شيءٌ أشمُّ رائحةَ دخانهِ ما وراءَ قشرةِ دماغي ولِحاءِ قلبي..
شيءٌ ليسَ أيّ شيء:
شيءُ موت.
..
شيءٌ مجهولٌ يحدث. شيءٌ يحدث.
شيءٌ لن يكون مجهولاً بعد حين (بعدَ هنيهةٍ أو دهر).
شيءٌ حدثَ وانتهى أمرُهُ وأمري :
شيءٌ حدث.
.. .. ..
«وما أَمارةُ رؤياك؟» /تسألني نفسي.
: الأَمارةُ أنني أفقتُ هذا الصباح، فوجدتُني خائفاً.
الأَمارةُ : أنني خائف.

2019/8/30

أهلاً «وسهلاً» بالمواهب البقاعية

تحت عنوان «وسهلاً»، تقيم جمعية «العمل للأمل» احتفالاً في بلدات سهل البقاع بهدف تنشيط المشهد الثقافي وإتاحة تلقي الفنون والمشاركة في إبداعها لكل من يعيشون في هذه البقعة. تشارك في الدورة الأولى من «وسهلاً» تسع فرق مسرحية وموسيقية، تقدم أعمالاً مختلفة، تجمعها كلها قدرتها على اجتذاب جمهور واسع. يسعى الاحتفال أيضاً إلى مشاركة كل الناس في فعالياته عبر الورشات اليومية (رقص وعزف وتمثيل...)، التي تقدم فرصة لتعلم أحد الفنون بشكل أولي. يقام الاحتفال من 13 حتى 15 أيلول في قرى برّ الياس والمرج وغزّة في البقاع الغربي.

«وسهلاً»: 13 حتى 15 أيلول ـ برّ الياس والمرج وغزّة في البقاع الغربي. للاستعلام: 70/899186

هل ضاعت الإنسانية في مهب التكنولوجيا؟

يوم الجمعة المقبل، يحتضن «مسرح المدينة»، العمل المسرحي «شارع الكواكب» (فكرة مريم سمعان وعبد العزيز العائدي)، من تنظيم فرقة «ايد وحدة -دمى». ضمن أجواء المسرح التفاعلي والتجريبي مع الأطفال والكبار، يضيء العمل (إخراج عبد العزيز العائدي) على دور وسائل التواصل الاجتماعي، وتأثير التطور التكنولوجي على العلاقات الإنسانية، لا سيما عند شريحة الأطفال. لا يقصي العمل أهمية التفاعل الافتراضي في حياة الناس، لكنه يحثّ أيضاً على ضرورة الالتفات إلى العلاقات الإنسانية الحسّية، وتعزيز الصداقة الحقيقية، في بناء جسور التواصل بين الأطفال، واجتماعهم على حب الاكتشاف والمغامرة.

«شارع الكواكب»: الجمعة 13 والسبت 14 أيلول (سبتمبر) ـ الساعة 19:30 ـ «مسرح المدينة» (الحمرا) ـ للاستعلام: 01/362841

فلسطين تحيا في قلب صور!

بعد توقفه لأربعة أعوام، يعود «مهرجان أيام فلسطين الثقافية» في دورة ثانية. المهرجان (من 27 إلى 30 أيلول/ سبتمبر) الذي تنظمه «جمعية تيرو للفنون»، بالتعاون مع «وزارة الثقافة»، و«بلدية صور»، و«الاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين في لبنان»، سيمتد على أربعة أيام، وسيشهد مجموعة عروض فنية على «المسرح الوطني اللبناني» في مدينة صور. يهدف المهرجان إلى تظهير الثقافة والتراث الفلسطينيين، عبر تنظيم مجموعة عروض مسرحية، وسينمائية، وموسيقية، إلى جانب ندوات ومعارض ومساحات للفنون التشكيلية، بغية الإسهام في الحفاظ على الهوية الفلسطينية وذاكرتها أيضاً. في الدورة الثانية من «مهرجان أيام فلسطين الثقافية»، ستوجَّه تحية إلى شخصيات فنية، وأدبية راحلة أسهمت في إبراز الفن الفلسطيني، أمثال الكاتب والأديب سلمان الناطور، والفنانة ريم البنا (الصورة)، والشاعر سميح القاسم، والمخرج والمصوّر هاني جوهرية، والتشكيلي كمال بلاطة. يذكر أن النسخة الأولى للمهرجان، انطلقت أيضاً من مدينة صور عام 2015، وشملت وقتها مجموعة أنشطة فنية ركزت على الأغنيات والمسرحيات الشعبية التراثية، والأزياء الفولكلورية أيضاً، ووجهت تحية إلى الفنانين غسان مطر ومحمود سعيد.

«مهرجان أيام فلسطين الثقافية»: 27 أيلول (سبتمبر) لغاية 30 منه ـ «المسرح الوطني اللبناني» (صور) ـ للاستعلام: 70/903846

مكتبة الحلبي: الحياة ومعناها

بدعوة من «نادي القراءة» في «مكتبة الحلبي»، تقام جلسة مناقشة لرواية «خمسة تقابلهم في الجنة» للكاتب الأميركي ميتش ألبوم (الصورة) يوم 19 أيلول (سبتمبر). في هذه الرواية، يسرد الكاتب قصة إدّي الذي يلقى مصرعه في عيد ميلاده الثالث والثمانين. وعندما يصحو في الحياة الآخرة، يكتشف أن الجنة ليست كما تخيلها. إذ يقابل هناك خمسة أشخاص عرفهم في حياته الأولى، ويبدأ هؤلاء بالإجابة عن أسئلته عن حياته الدنيوية. الرواية التي تُسرد في قالب جميل وملهم، ترمي إلى إحداث تغيير في الأفكار لمن يقرأها، خاصة عن معنى الحياة، والنظر بعين مختلفة إلى انتكاساتها وأوجه الظلم الذي نتعرض له.

مناقشة «خمسة تقابلهم في الجنة»: 19:30 مساء الخميس 19 أيلول (سبتمبر) - «مكتبة الحلبي» (قصقص . بيروت) - للاستعلام: 01/851154

الإثنين 9 أيلول 2019 العدد 71
Lundi 9 Septembre 2019 no71

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
فيفيان عقيقي
تضحيات الأغنياء

04
جورج قرم
نموذج للتدمير الذاتي

05
برابهات باتنايكّ
النظرية الخاطئة

06
زياد منى
أحلام مصر الصحراوية

08
غسان ديبة
بؤس «علم» الاقتصاد الطائفي

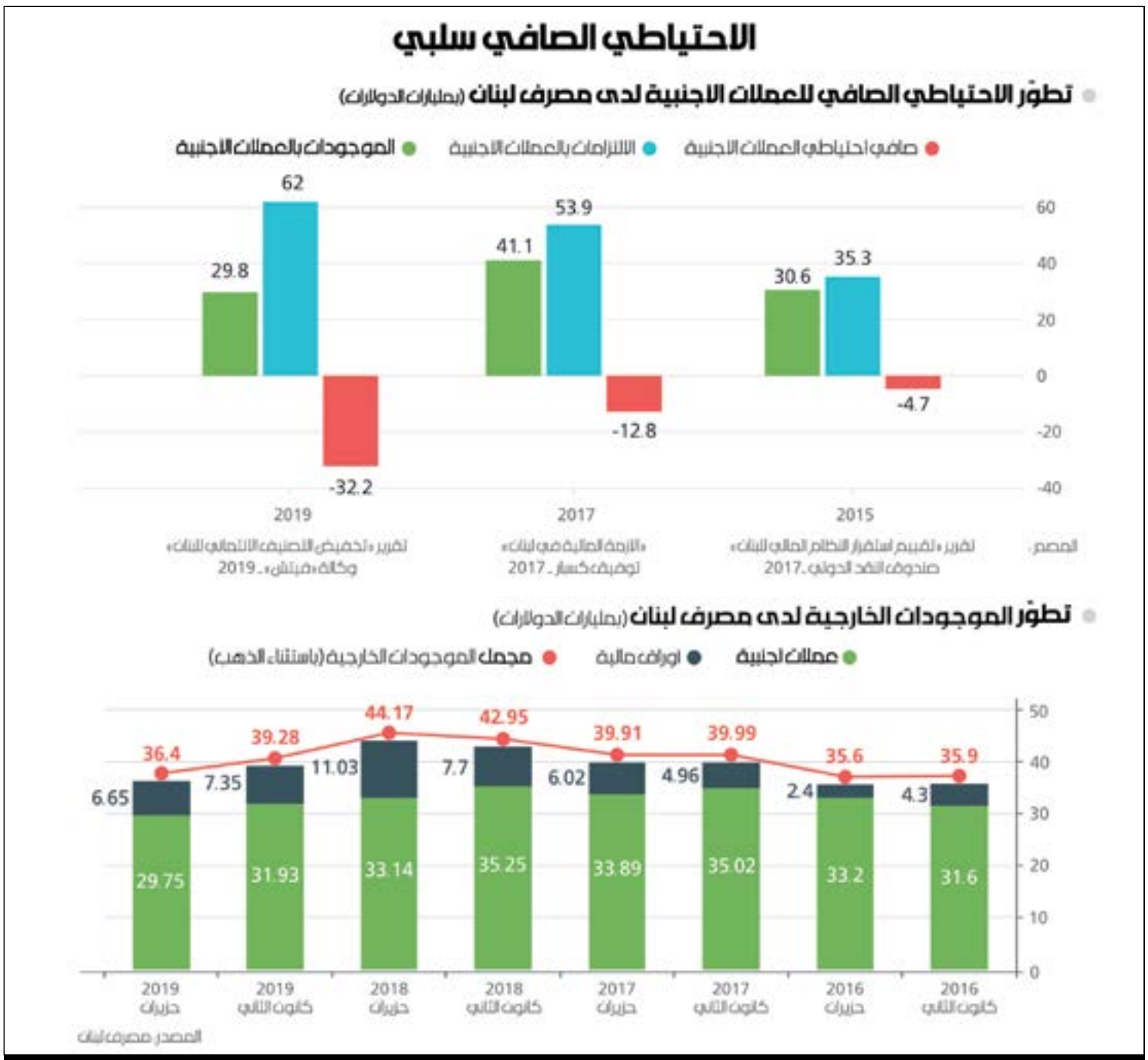

تصميم: سنان عيسى

ديون مصرف لبنان أعلى من موجوداته

بيّنت الميزانية نصف الشهرية التي ينشرها مصرف لبنان أن ودائع المصارف لديه ازدادت بقيمة 2,7 مليار دولار في النصف الثاني من آب/ أغسطس، إلّا أن هذه الزيادة لم تنعكس إلّا ارتفاعاً بقيمة 1,4 مليار دولار في موجودات البنك المركزي بالعملات الأجنبية. في الواقع، تعكس هذه المقارنة تنامي مديونية مصرف لبنان، إذ تفيد التقديرات أن التزاماته بالعملات الصعبة أعلى من موجوداته بنحو 32,2 مليار دولار حالياً، بالمقارنة مع نحو 4,7 مليار دولار في عام 2015

علي هاشم

بمعزل عن أهمّية مصدر وديعة الـ1,4 مليار دولار والعملية المُتّصلة بها، التي أعلن عنها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الأسبوع الماضي، فهي قبل أيّ شيء آخر تعكس تطوّراً جديداً في العمليات غير التقليدية الجارية لجذب الدولارات ووضعها بتصرّف البنك المركزي. قال سلامة إن هذه العملية رفعت «احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية (من دون الذهب) من 37,2 مليار دولار في منتصف آب/ آغسطس إلى 38,6 مليار دولار في الشهر نفسه، مشيراً إلى أن هذه الزيادة نتجت من «تدفّق ودائع مباشرة إلى مصرف لبنان، من القطاع الخاصّ غير المقيم (وليس من دول أو جهات دولية)، ما يعكس ثقة المودعين ويعزّز الثقة بالليرة اللبنانية ويساهم في خفض العجز في ميزان المدفوعات».

ثمّة ما يستدعي التدقيق في هذا الإعلان: فالودائع هي ديون ويترتّب عليها كلفة، ومصرف لبنان لا يملك هذا الاحتياطي في الواقع، وما هو موجود بتصرّفه فعلياً يقلّ عن نصف الموجودات التي يعلن عنها، ووفق التقديرات المختلفة فإن الاحتياطي الصافي لدى مصرف لبنان هو سلبي منذ سنوات عدّة، أي أن الالتزامات المتوجّبة عليه هي أعلى من موجوداته بالعملات الأجنبية، أو بمعنى أوضح، فالبنك المركزي مديون صافي بالعملات الأجنبية.

وفق أرقام مصرف لبنان، المنشورة على موقعه، بلغت قيمة الموجودات الخارجية في حزيران/ يونيو الماضي نحو 36,4 مليار دولار أميركي، من بينها 29,75 مليار دولار فقط موجودات بعملات أجنبية، في حين أن 6,65 مليار دولار هي توظيفات في الأوراق المالية (تشمل سندات اليوروبوند اللبنانية مثلاً!). علماً أن الموجودات بالعملات الأجنبية كانت تبلغ نحو 35 مليار دولار في مطلع عام 2017، وواصلت انحدارها في ظلّ «الهندسات المالية» المُكلفة.

في الإعلام، وفي تصريحات حاكم مصرف لبنان، يتمّ الخلط المقصود بين الموجودات الخارجية، أو الموجودات بالعملات الأجنبية، وبين الاحتياطي الصافي. ففي الواقع، لا يملك البنك المركزي أي احتياطي خاصّ به بالعملات الأجنبية، وإنّما ما يملكه من موجودات هو ديون متوجّبة عليه للمصارف. فوفق تقديرات بعثة صندوق النقد والبنك الدولي لتقييم القطاع المالي في لبنان، كان الاحتياطي الصافي الخاصّ بمصرف لبنان سلبياً بنحو 4,7 مليار دولار في عام 2015، وقام الاقتصادي توفيق كسبار بتقدير الاحتياطي الصافي السلبي بنحو 12,8 مليار دولار في عام 2017، وقدّرته وكالة «فيتش» بنحو 32,2 مليار دولار حالياً.

مهمّة مصرف لبنان الرئيسة هي ضمان استمرار عمل آلية تمويل النموذج الاقتصادي القائم. تعمل هذه الآلية ببساطة على استقطاب كمّية من الدولارات سنوياً تكفي لتمويل عجز الحساب الجاري، ولا سيّما فاتورة الاستيراد، والسعي لتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات تسمح بزيادة الاحتياطات بالعملات الصعبة، كعامل «ثقة» في سياسة تثبيت سعر الصرف. إلّا أن هذه الآلية تتّسم باختلالات خطيرة، فمنذ عام 2011 يسجّل صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي (الذي يعبّر عن وضعية ميزان المدفوعات) عجوزات سنوية مُتتالية، نتيجة خروج العملات الأجنبية من لبنان بكمّيات أكبر من الداخلة إليه، ما يُجبر البنك المركزي على تمويل هذه العجوزات من الموجودات لديه بالعملات الأجنبية. في هذا السياق، لجأ مصرف لبنان إلى جذب ودائع المصارف - وبالتالي المودعين - إليه، ما رتّب عليه التزامات أو ديوناً بالعملات الأجنبية.

شكّل الاحتياطي الصافي السلبي لمصرف لبنان سبباً رئيساً لتخفيض التصنيف الائتماني من قِبل وكالة «فيتش». قدّرت الوكالة مجمل التزامات البنك المركزي لصالح المصارف الخاصة بالعملات الأجنبية بنحو 62 مليار دولار، من بينها نحو 19 مليار دولار احتياطي إلزامي مفروض على المصارف الخاصة. ووفق إحصاءات مصرف لبنان، فإن موجوداته بالعملات الأجنبية لم تكن تبلغ في الفترة نفسها (حزيران/ يونيو 2019) سوى 29,8 مليار دولار، أي أن عليه 32,2 مليار دولار أكثر ممّا معه.

وفقاً لوكالة «فيتش» نفسها، تشكّل هذه النتيجة السلبية عامل ضاغط على النظام المصرفي في حال تسارع طلب المصارف الخاصة في المستقبل على ودائعها بالدولار لدى مصرف لبنان. وقد يحدث هذا السيناريو ببساطة في حال حصول تدهور إضافي في ثقة المودعين نتيجة التداعيات التي تتركها الأزمة الحالية.

لا يعلن مصرف لبنان عن الاحتياطي الصافي لديه، وهو يعتبر أن كل دولار موضوع بتصرّفه، مهما كانت طبيعته، هو احتياطي قابل للاستخدام في أوقات الحاجة أو الأزمات، إلّا أن وكالة «ستاندرد آند بورز» تدحض هذه المقاربة، وتقدّر أن الاحتياطي القابل للاستخدام فعلياً تراجع من 29,8 مليار دولار عام 2013 إلى 19,15 مليار دولار في هذا العام، وتتوقّع أن يواصل انخفاضه إلى 16,7 مليار دولار في السنة المقبلة. وعملياً، يمكن القول إن المستوى الحالي لاحتياطي العملات الأجنبية القابلة للاستعمال لا يكفي لتغطية سنة من الواردات وفق حجم البضائع المستوردة السنة الماضية.

استطلاع

التضحيات المطلوبة من الأغنياء

هل يوجد في لبنان «مليونيرات وطنيون وأذكياء»؟

فيفيان عقيقي

في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2009، برزت منظّمة أميركية تضمّ مجموعة من المليونيرات الأميركيين، أطلقت على نفسها اسم «المليونيرات الوطنيون»، وتركّز خطابها على مطالبة السلطات بفرض المزيد من الضرائب على الأغنياء وتبنّي سياسات عامّة قائمة على تمثيل مضمون لجميع العاملين ونظام ضريبي عادل.
بدأ هؤلاء نشاطهم السياسي بعشرة أعضاء قبل أن يتجاوزوا الـ200 عضو في فترة وجيزة، وعلى الرغم من وصفهم بـ«خونة طبقتهم»، إلا أنهم عبّروا عن قناعة تشكّلت لديهم بأنهم «مليونيرات أذكياء» على عكس «أترابهم»، الذين استفادوا من أصول البلاد، وحصدوا الحصّة الأكبر من الاستثمارات والأرباح والفوائد، وساهموا بتركّز الثروات وتعزيز اللامساواة الاقتصادية والبؤس الإنساني. برأيهم، أميركا لن تكون أكثر استقراراً وازدهاراً إلا عندما يشارك جميع مواطنيها في تحمّل المسؤولية، وهي مهمّة لا يمكن أن يقوم بها إلا الأثرياء لما يتمتّعون به من قدرة وقوّة. وكما في تجارب تاريخية سابقة، طرح هؤلاء على أنفسهم مهمّة «إنقاذ الرأسمالية» لا دفنها.
أطلق «المليونيرات الوطنيون» حملات عدّة ونجحوا بدفع الرئيس باراك أوباما إلى رفع معدّل الضريبة على الدخل الذي يزيد على مليون دولار في عام 2012، ورفع الحدّ الأدنى للأجور في عام 2014. وحالياً يركّزون جهودهم لإعادة العمل بقانون «تنظيم تمويل الحملات الانتخابية» لمواجهة «الاستيلاء التشريعي» الذي مارسه الأغنياء من خلال وضع مصالحهم الخاصّة على أولوية جدول الأعمال السياسي، ما ساهم في اتّساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وتفاقم الاضطرابات السياسية.
في لبنان، هناك قلّة قليلة استفادت من «النظام» لمراكمة الثروات والأرباح. وفي دراسة أعدّتها الباحثة في جامعة باريس للاقتصاد، ليديا أسود، حول تركّز الدخل والثروة، تبيّن أن «10% من السكّان بين عامي 2005 و2014 استحوذوا على 55% من الدخل و70% من الثروة، و1% فقط منهم استحوذوا على 25% من الدخل و40% من الثروة».
يوجّه المسؤولون في الدولة دعوات إلى الناس لبذل المزيد من التضحيات، إلّا أنهم قلّما يخصّون الأغنياء بهذه الدعوة، بل يجري تطمينهم دائماً بعدم وجود نوايا لزيادة الاقتطاعات الضريبية المفروضة عليهم، ويتمّ منحهم المزيد من الإعفاءات والتسويات الضريبية والدعم من المال العام. فهل يمكن أن يظهر في لبنان «مليونيرات وطنيون وأذكياء» في ظل عجز الطبقات الاجتماعية الأخرى عن التعبير عن مصالحها؟
في ما يلي «تمرين» على ما يمكن أن يطرحه هؤلاء على صعيد التضحيات المطلوبة من الأغنياء في مواجهة الأزمة القائمة:

كسر الاحتكارات والامتيازات والكارتلات القائمة

رامي النمر
رئيس مجلس إدارة – مدير عام FNB

التضحيات واجب على الغني والفقير في أي مجتمع أو اقتصاد يحتاج إلى بناء أو إعادة هيكلة، إلّا أن القبول بالتضحية يفترض وجود قواعد واضحة وغير رمادية. تكمن مشكلة لبنان بعدم تحديد هويته الاقتصادية لليوم، وهو ما ترافق طوال هذه الفترة مع إدارة سيّئة طغت عليها المحاصصة التي عزّزت الريع على حساب الإنتاج وتراجع الفعالية، وهو نموذج لم يستفد منه سوى القلّة القليلة في هذا البلد.
راكمت هذه القلّة، من المنتفعين اقتصادياً أو سياسياً، ثرواتها من العقارات والفائدة. إلّا أن ذلك لا يعني أن كلّ الأغنياء جمعوا ثرواتهم بهذه الطريقة، فهناك من هاجر واغترب عن بلده وعمل وكدّ وجمع ثروته. من هنا، يجدر التمييز بين الغنى الشرعي والغنى غير الشرعي، وبين الغني الملتزم بدفع المتوجّب عليه والغنّي المتهرّب من واجباته.
لذلك، قبل طرح أي إجراء علمي أو تطويري أو تقدمي للمستقبل، يفترض بداية معالجة المشكلات القائمة، وذلك من خلال فرض الضرائب الصحيحة، والأهمّ من فرضها هو تحصيل هذه الضرائب، ولا سيّما من المتهرّبين سواء كانوا أفراداً أو شركات، وهناك العديد من الطرق المتطوّرة والذكية القادرة على تتبع الأرباح المهرّبة والمخفية، وتحديد حجمها استناداً إلى حجم الأعمال المحقّق. يضاف إلى ذلك، تحديد هوية اقتصادية للبلد تكون قائمة على الإنتاج والفعالية والكفاءة وإشراك الناس والصناديق بالمشاريع الإنتاجية عبر فتح المجال أمامها لضخّ رساميلها في المؤسّسات المربحة والقطاعات المُنتجة، بدلاً من تركها حكراً على عائلات محدّدة أو قلّة منتفعة. يشكّل هذا الطرح منطلقاً للخروج من الأزمة وبناء ثروة تعتمد على الإنتاج. إنه إجراء يكسر الاحتكارات والامتيازات والكارتلات القائمة، وبعدّ بمثابة تضحية كبرى من القلّة المستفيدة من النموذج القائم الذي ولّد الثروات من الريع والفساد والتهرّب الضريبي.

فرض ضريبة على العقارات والأراضي

آلان طابوريان
صناعي، ووزير سابق

مشكلة الاقتصاد اللبناني أنه غير مُنتج. نحن نستورد بـ20 مليار دولار ونُصدّر بـ3 مليارات دولار سنوياً، فيما نموّل العجز من تحويلات المغتربين والديون ومال الاحتياطي. أدّى ذلك إلى رفع معدّلات الفائدة وأسعار الأراضي التي استفاد منها كبار الدائنين والمودعين ومالكو الأراضي وتجّار العقارات، وحال دون بناء البنية التحتية الأساسية وتطويرها وتعزيز الاقتصاد المنتج. وأكثر من ذلك، استُهلكت أموال المودعين في المصارف، ووصلنا إلى ما نحن عليه اليوم.
من هنا، التضحية الأساسية والأكثر فعالية يفترض أن تقع على عاتق مالكي العقارات والأراضي وإن كان بعضهم أعضاء في البرلمان أو وزراء أو رؤساء. لماذا هؤلاء؟ في الواقع، يشكّل سعر الصرف الحقيقي، أي الذي يعبّر عن كلفة الإنتاج في لبنان، العائق الأساسي أمام تطوّر الاقتصاد وتعزيز الإنتاجية وتنافسية السلع المُنتجة محلّياً وبالتالي التصدير. ويعود ذلك إلى كون سعر الأراضي، شراءً أو إيجاراً، مرتفعاً جدّاً ويستحوذ على الحصّة الأكبر من مكوّنات كلفة الإنتاج لأي مشروع زراعي أو صناعي. وهو ما يؤدّي إلى بيع السلع المُنتجة محلّياً بأسعار مرتفعة بالمقارنة مع السلع المُنتجة في بلدان أخرى، وبالتالي الحدّ من قدرة سلعنا على المنافسة محلّياً وخارجياً.
لذلك، يعدّ فرض ضريبة على العقارات والأراضي أمراً حيوياً للاقتصاد، أي فرض ضريبة على الملكية العقارية سواء كانت أرضاً فارغة أو عقاراً مبنياً شاغراً وكذلك فرض ضريبة على عمليات شراء وبيع العقارات. وهو ما يؤدّي إلى خفض أسعار العقارات لأن المالك سيضطر لتأجيرها أو بيعها لتجنّب دفع الضريبة على عقاره غير المشغول، وأيضاً يؤدّي إلى خفض كلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية والتنافسية وتحسين الأجور.

زيادة معدّلات الضريبة على شرائح الدخل العليا

جواد عدرة
صاحب شركة «الدولية للمعلومات»

يعاني الاقتصاد اللبناني من تحكّم وسطاء وأصحاب نفوذ بالقرار الاقتصادي في البلاد، ويتمثلون بالهيئات الاقتصادية والأسواق والهيئات الدينية، وهم ليسوا إلّا أفراداً لا يخضعون للقانون يتمتعون بالنفوذ والامتيازات التي تسمح لهم بحصاد المنافع الأكبر. أمّا رجال الأعمال الفعليون أي الذين يملكون قوى إنتاجية وأعمالاً ومصانع ومشاريع تولّد فرص عمل وتخلق قيمة مضافة في الاقتصاد فلم يصمدوا وأفلسوا وخرجوا من السوق. ويعود ذلك إلى تطبيق قانون اللعبة بدلاً من تطبيق القانون. وهناك أمثلة كثيرة تتمثّل بالاحتكارات التجارية والتعدّي على الأملاك البحرية والتعدّي على البيئة بالكسّارات، وهي نشاطات لا يمارسها سوى كبار الأغنياء والنافذين ويحقّقون منها الأرباح الطائلة فيما تبقى مشاركتهم بخلق فرص العمل وبالعبء الضريبي متدنية للغاية، إمّا بسبب التهرّب من دفع الضرائب أو كنتيجة للنظام الضريبي القائم بحضنه الأكبر على الضرائب غير المباشرة.
بناء الدولة يتطلّب مسؤولية اجتماعية، وتزيد هذه المسؤولية في حال كنّا في أزمة، وهي مطلوبة من النافذين والقادرين أوّلاً. فنحن الأغنياء علينا أن نتخلّى عن جزء كبير من أرباحنا من خلال دفع المزيد من الضرائب لكي نساهم فعلاً بتعزيز العدالة الاجتماعية وتأمين الخدمات الأساسية المجّانية للجميع وأهمّها الطبابة والتعليم والإسكان. وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تعديل النظام الضريبي ليصبح أكثر عدالة وإنصافاً عبر تحويل الثقل الأكبر على الضرائب المباشرة بدلاً من الضرائب غير المباشرة، وذلك عبر زيادة معدّلات الضريبة على شرائح الدخل العليا والتي تتضمّن كل المداخيل الناتجة من كلّ مصادر الدخل. وكذلك جعله أكثر متانة بما يصعّب إمكانية الالتفاف عليه والتهرّب من الضريبة.

التفتيش في خفايا أرباح الشركات والأفراد

هنري صفير
رجل اعمال في المجال المصرفي والإعلامي

هناك حالة شاذّة في لبنان، حيث تفرض الضرائب على الناس من دون تقديم أيّ خدمة عامّة أساسية في المقابل، فيما يتهرّب المستفيدون من كلّ الأعمال والأرباح التي تجني في الدولة من دفع الضرائب. هؤلاء حقّقوا ثروات طائلة ولا يوجد لديهم حسّ وطني لكي يقبلوا بتقديم التضحيات. الدولة القائمة راهناً غير قابلة للإصلاح، لذلك إذا أردنا بناء دولة فعليها أن تكون الأقوى بكل المجالات، عسكرياً واقتصادياً ومالياً، وبالتالي هناك الكثير من الإجراءات المفترض تطبيقها، وهي تطال الأغنياء والنافذين وأصحاب الثروات المخفية.
للتخلّص من اقتصاد شريعة الغاب الحالي حيث القوي يأكل الضعيف، يفترض البدء بإصلاح ضريبي، أي إقرار نظام ضريبي عادل قائم على الضرائب المباشرة والتصاعدية، تفعيل عمل وزارة المالية ليكون لها القدرة على التفتيش في خفايا أرباح الشركات والأفراد المخفية بحجّة السرّية في الحسابات المصرفية وفرض معدّلات الضرائب المناسبة عليها، وهو أمر طبيعي وقائم في الكثير من بلدان العالم.
عملياً، يشكّل النظام الضريبي مقدّمة للتخلّي عن سياسة الحرمان المتبعة او ما يطلقون عليها راهناً، سياسة التقشّف، على أن تُتبع بتفكيك الاحتكارات لتخفيض الأسعار، ولا سيّما في قطاع الاتصالات الذي يستفيد منه بضعة أشخاص بدلاً من أن يكون ثروة للدولة والمواطنين، وفي القطاع التجاري لتفعيل الإنتاج المحلّي وتعزيزه، وفي القطاع المصرفي الذي يتغذّى من الملك العام والوفر الوطني بدلاً من أن يضخّ السيولة في الاقتصاد الوطني.

انتزاع «امتياز» التشريع من أصحاب المصالح

فادي خوري
صاحب فندق سان جورج

هناك فارق بين غني وآخر في لبنان. هناك أغنياء لم يقيموا علاقات مع السلطة السياسية، وضحّوا وتمّت محاربتهم وفي النهاية خسروا مثل فندق السان جورج، وهناك أغنياء تربطهم مصالح مشتركة مع السلطة السياسية سمحت لهم بالتنعّم بالكثير من الامتيازات وجني الأرباح واغتصاب حقوق الدولة والمواطنين وعلى هؤلاء أن يدفعوا ما تهرّبوا من دفعه سابقاً مثل شركة سوليدير المعفية من الضرائب بقانون.
يفترض رؤية مكامن الفساد، وأسباب غياب القضاء وضياع الحقوق قبل أي شيء آخر. وهو ما يتطلّب تغيير الكثير من المسلمات التي رست عليها الممارسة السياسية والاقتصادية في البلاد منذ نحو ثلاثة عقود.
هناك ضرورة لإبعاد أصحاب المصالح الاقتصادية ورأس المال عن سدّة البرلمان والحكومة، والتخفيف من تأثيراتهم على عملية صنع القرار في البلاد، لأنهم في الواقع لا يشرّعون إلّا القوانين التي تصبّ في مصلحتهم. وهذا امتياز يتفوّقون به على باقي المجتمع ويفترض انتزاعه منهم كذلك يتطلّب الإصلاح قضاءً مستقلاً وقوياً لمحاكمة السارقين والذين اغتصبوا الحقوق العامّة والخاصّة. بالإضافة إلى تكليف الأغنياء بمعدّلات ضريبية أعلى أسوة بغالبية بلدان العالم وإيقاف كلّ شكل من أشكال الإعفاءات الضريبية التي تضرّ بالاقتصاد والمجتمع وتحرم الدولة من موارد مهمّة تتيح لها تنفيذ سياسات أكثر عدالة وتخدم الجميع بالتساوي.

اقتصاد السوء

الودائع والسكّان والبترول: عندما يخسر المجتمع موارده

محمد زبيب

عندما يردّد بعض المسؤولين والمعلّقين أن لبنان ليس بلداً مفلساً ولديه الإمكانيات لتجاوز أزمته الحالية، فهم يقصدون غالباً أنه يمتلك رأس مال وفيراً، وعدداً كبيراً من السكّان المتعلّمين أو العمّال المهرة، وموارد طبيعية يجري البحث عنها في البحر!
بالأرقام، تبدو الصورة مذهلة ويُفترض أن تدفع إلى الطمأنينة لا القلق:
على صعيد توافر رأس المال: تبلغ موجودات القطاع المصرفي اللبناني أكثر من 250 مليار دولار، وهي توازي 4 مرّات ونصف المرّة حجم الناتج المحلّي الإجمالي السنوي، وهي بمعظمها ودائع للقطاعَين الخاص والعام (175 مليار دولار) وأموال خاصّة للمصارف (21 مليار دولار).
على صعيد التعليم: يوجد في لبنان 52 جامعة، ضمّت في العام الدراسي الماضي نحو 210 آلاف طالبة وطالب في كلّ الاختصاصات، أكثر من 27 ألفاً منهم كانوا في مرحلتَي الماستر والدكتوراه. وفي العام نفسه، كان هناك أكثر من 83 ألف طالبة وطالب في مراحل التعليم المهني والتقني. وبلغ عدد الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي (باستثناء التعليم المهني) نحو مليون و96 ألف تلميذة وتلميذ. وهذا يعني أن نحو 1.3 مليون نسمة على الأقل من سكّان لبنان هم الآن على مقاعد الدراسة.
على صعيد الموارد الطبيعية: تفيد تقديرات هيئة إدارة قطاع البترول (هناك شكوك بدقّتها) أن المنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان قد تحتوي على نحو 50 تريليون قدم مكعب من الغاز. ويمكن أن تدرّ على الشركات والدولة إيرادات بقيمة تتراوح ما بين 2,5 مليار و5 مليارات دولار سنوياً في حال تمّ استخراجها (يحتاج ذلك إلى 8 سنوات على الأقل).
هذه الأرقام تفسح المجال أمام تخيّل وضع مختلف بمقاييس عدّة. وهي تمثّل وزناً كبيراً في بلد صغير وعدد سكّانه قليل (حتى مع احتساب اللاجئين والعمّال المهاجرين) وحجم دخله السنوي (مجمل الناتج المحلّي) لا يصل إلى 59 مليار دولار. ولكنّها، في الواقع، لا تبعث سوى الكثير من الأوهام الإحصائية والسياسية. فهذا النوع من الموارد (الودائع، العمّال المتعلمون، البترول) ليس الأكثر عرضة للخمول والهجرة والإهدار فحسب، بل يتميّز في الحالة اللبنانية بدرجة عالية جدّاً من التركّز واللامساواة والنزف والفساد والميل الريعي والاستهلاكي... وقد شكّل تاريخياً عوارض للمرض لا وسائل للعلاج.
يصف ماركس رأس المال الحامل للفائدة أنه «أكثر أشكال العلاقة الرأسمالية سطحية وصنمية». فالودائع المُكدّسة في المصارف هي المثال على خمول رأس المال، وهي صورته الوهمية، التي تصوّره كأنه «منبع مستقلّ للقيمة»، يدرّ ربحاً (فائدة) من ذاته، ويمكن أن يتراكم باستمرار بمعزل عن أي عملية اجتماعية كالتي ترافق الإنتاج وتجديد الإنتاج والتداول. انطلاقاً من هذه الصورة الخيالية، يتعامل الاقتصاد السياسي المُبتذل مع تراكم الودائع والرساميل المصرفية بوصفه تراكماً للثروة، مظهراً من مظاهر البحبوحة والوفرة ومصدراً للثقة والطمأنينة. ولكن هل هذه هي الحقيقة؟ هل تتمتّع موجودات المصارف بهذه الصفات الحميدة؟
النقد لا يخلق نقداً، وبالتالي لا يتراكم من لا شيء. فالفوائد التي تجنيها الودائع والأرباح التي يحقّقها رأس المال المصرفي لا بدّ أن يتمّ اقتطاعها من الفائض الاجتماعي، أو من فائض القيمة الذي ينتج من العمل ويتحقّق من الاستهلاك. وهنا يكمن أحد أهم المعضلات في النموذج الاقتصادي اللبناني، إذ إن اقتصاداً صغيراً وضعيفاً وهشّاً ومحدوداً ومريضاً يتوجّب عليه خدمة ودائع ورساميل مصرفية ضخمة، تفوقه مرّات عدّة وتتراكم بوتيرة أسرع بأشواط من وتيرة نموّه البطيئة ويستحوذ عليها عدد ضئيل جدّاً من فاحشي الثراء. لقد باتت مدفوعات الفائدة تقتطع أكثر من ربع الدخل السنوي المُتاح للمجتمع اللبناني، أي أن المودعين والدائنين والمساهمين في المصارف يحصلون على جزء مهمّ من ناتج عمل المجتمع كلّه من دون يقدّموا أي مقابل حقيقي سوى إخضاع هذا المجتمع للمزيد من الديون العائمة (الحكومة ومصرف لبنان) والخاصّة (الشركات والأسر والأفراد).
لا تنمو الودائع من دون الديون، لذلك تجادل النظرية الكلاسيكية أن المسألة لا تتعلّق بتراكم الودائع بل بكيفية توظيف الديون. يشرح توماس بيكتي (في كتابه رأس المال في القرن الحادي والعشرين) أن عمليّات الإقراض التي تمارسها المصارف تؤدّي (بحكم التعريف) إلى خلق أصول وخصوم مالية متقابلة في اللحظة نفسها، فعندما يخلق البنك قرضاً لك بقيمة 100 دولار مثلاً (مع الفائدة)، يصبح البنك دائناً لك بهذه القيمة وأنت مدين له بالقدر نفسه، وبالتالي لا يتغيّر صافي الثروة بأي شكل من الأشكال جراء حصول تلك العملية، فالأمر كلّه يعتمد في ما بعد على أثر هذه العملية على الاقتصاد الحقيقي، وما إذا كان هذا القرض سيساهم بزيادة الثروة الإجمالية أو يمنع انخفاضها على الأقل.
في الحالة اللبنانية، هناك حالياً أكثر من 140 مليار دولار من الموجودات المصرفية مودعة لدى مصرف لبنان، يُسدَّد عليها كلفة عالية بغرض امتصاص السيولة ودعم أسعار الفائدة المرتفعة وضخّ الأرباح إلى المصارف وتعزيز رسملتها. ويوجد نحو 33 مليار دولار من هذه الموجودات كديون على القطاع العام، لم يجرِ توظيفها في الاستثمار أو التنمية الاجتماعية بل في خدمة الديون نفسها، إذ إن مدفوعات الفائدة على الديون الحكومية استأثرت بثلث الموازنة العامّة ونصف إيراداتها على مدى ربع قرن. ويوجد أيضاً نحو 22 مليار دولار من الموجودات الموظّفة خارج لبنان، بما فيها القروض لغير المقيمين. أي أن أكثر من 78% من مجمل موجودات المصارف موظّفة في ديون الدولة، ولا سيّما مصرف لبنان، وفي الموجودات الخارجية، في حين تبلغ قيمة القروض للقطاع الخاصّ المقيم نحو 50 مليار دولار، معظمها موظّف في العقارات والقروض السكنية، علماً أن أكثر من 20 مليار دولار من هذه القروض هي استهلاكية مترتبة على الأسر مباشرة.
الواضح أن تضخّم الودائع والرساميل المصرفية لم يساهم بتضخّم مماثل في الثروة الإجمالية، بل قد يكون مساهماً في تقليص صافي هذه الثروة. ففي حين تبلغ الديون على الدولة والقطاع الخاص المقيم نحو 223 مليار دولار، يقدّر البنك الدولي قيمة مجمل الثروة المادية اللبنانية (رأس مال مُنتج وموارد طبيعية) بنحو 197 مليار دولار، معظمها ناتج عن تقدير قيمة «الأراضي الحضرية»، أو بمعنى أوضح «العقارات المبنية والمعروضة للبناء». هذا لا يعني فقط أن الديون لم تزد ثروة المجتمع، بل يعني تحديداً أن نمو الودائع والرساميل المصرفية تمّ عبر القضم من ثروة المجتمع نفسها. ووفق إحصاءات مصرف لبنان، يوجد أقل من 25 ألف حساب مصرفي (0,86% فقط من مجمل الحسابات) يحتوي على 51,9% من مجمل ودائع الزبائن (ثلثا الودائع بالدولار وثلث الودائع بالليرة)، وأصحاب هذه الحسابات يمثّلون الفئة الوحيدة التي تزداد ثراءً في مقابل ازدياد فقر الفئات الأخرى، وهي الفئة التي تهدّد بالخراب في حال لم يستمرّ إخضاع المجتمع لمصالحها وخدمة تراكم ثرواتها الشخصية وامتيازاتها، وهي الفئة التي ترفض دفع الضرائب على الثروة والدخل لتمويل الإنفاق العام، وهي التي تقرض الدولة لسدّ العجز وتثبيت سعر الصرف، وهي التي تدعو إلى التقشّف كي تضمن مواصلة دفع الفوائد، وهي التي تبدي استعداداً لشراء الأصول العائمة بأبخس الأثمان والاستحواذ على احتكارات القطاع العام بحجّة تخفيض العجز المالي والحاجة إلى التمويل.
المفارقة في هذا السياق، أن خدمة تراكم هذا الرأسمال الخامل غير المُنتج تستدعي، وفق طريقة عمل النموذج الاقتصادي القائم، المزيد من التفريط بما يعتبره الاقتصاد السياسي المُبتذل موارد بشرية وطبيعية يتمتع بها لبنان. فهجرة العمّال المهرة ورؤاد الأعمال وأصحاب المشاريع مثّلت مصدراً مهمّاً للتحويلات وزيادة الودائع، وشكّلت بديلاً عن أمور كثيرة كان يجدر القيام بها للوصول إلى التوظيف الأمثل للودائع والرساميل المصرفية المتراكمة. إذ تقدّر قيمة تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج بنحو 8 مليارات دولار سنوياً، أي أكثر من مساهمة الصناعة والزراعة معاً في مجمل الناتج المحلّي، وأكثر بثلاث مرّات من الصادرات السلعية.
لقد أوصت «ماكينزي» بالإمعان في تخصّص التعليم بأغراض الهجرة لا الإنتاج، طمعاً بالمزيد من التحويلات، وذلك بانتظار اكتشاف الغاز واستخراجه وتصديره كمصدر إضافي للتدفّقات الخارجية وتمويل الاستهلاك ومدفوعات الفائدة المتعاظمة... بمعنى ما، إن المعروض على المجتمع اللبناني باختصار هو رهان وحيد أسفر حتّى الآن عن خسارة ما يسمّى «رأس المال البشري»، وقد يسفر عن خسارة «رأس المال الطبيعي» بهدف مراكمة المزيد من الرساميل الخمولة وخدمتها، التي لا تساهم إلّا بإثراء أصحابها والمتحكّمين بها وتسمح لقلّة من المجتمع بأن تتلاعب بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لاستدرار الريوع ولو على حساب تدمير سبل عيش الأكثرية.
ربّما، لدى لبنان موارد مهمّة، ولكن الأكيد أنها مهدورة وباتت تمثّل عبئاً ثقيلاً ومصدراً من مصادر المشكلة بسبب سوء استغلالها وتوزيعها. وهذا الذي يدفع إلى القلق بدلاً من الطمأنينة.

النظام النقدي اللبناني
نموذج عن التدمير الذاتي

جورج قرم
اقتصادي ووزير مالية سابق

وصل النظام النقدي في لبنان إلى طريق مسدود. مصير مُتوقّع لأسوأ نظام نقدي في العالم يعتمد سعر صرف ثابت وتتعايش فيه عملة محلّية ضعيفة مع عملة دولية قوّية هي الدولار، الذي تحوّل تدريجياً ليصبح النقد الأكثر تداولاً في الأسواق المحلّية.

يفرض المنطق على البلد الذي يعتمد الدولار في التداول المحلّي، أن يلغي عملته المحلّية وأن يُنشئ مجلس نقد ليدير مخزون الدولارات لديه، أمّا في حال إبقائه على العملة المحلّية فيجب أن يقوّيها ويعزّز التعامل بها لتجذب دولرة الاقتصاد.

بطبيعة الحال، إن اختيار النظام النقدي المزدوج في لبنان هو الذي ولّد ريوعاً ومداخيل ناتجة عن ثنائية العملة وليس عن الجهد الإنتاجي الداخلي، وها هو اليوم يصل إلى مشارف نهاية مؤلمة.

النظام النقدي ما قبل الحرب

يجب دائماً أن نتذكّر طبيعة النظام النقدي اللبناني في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث كانت الليرة اللبنانية من أقوى العملات في العالم، وكان سعرها بالنسبة إلى الدولار الأميركي يتحسّن مستمرّ، لأن الصادرات اللبنانية كانت ترتفع سنوياً على الرغم من تحسّن سعر الصرف.

كيف ذلك؟ في الواقع، معظم الصادرات اللبنانية كانت ناتجة عن تصدير المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية. وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، كلّ تحسّن في سعر الصرف كان يعطيها قدرة تنافسية أكبر، لأنها صادرات تحويلية خفيفة تدخل في إنتاجها نسبة كبيرة من المدخلات المستوردة من الخارج، وبالتالي كلّ تحسّن في سعر الصرف

> **وصل النظام النقدي إلى طريق مسدود، وهو مصير متوقّع لنظام يعتمد سعر صرف ثابتاً وتتعايش فيه عملة محلّية ضعيفة مع عملة دولية قوّية**

كان يزيد من القدرة التصديرية. أضف الى ذلك، مؤسّسات الدولة القوّية في عهد الرئيس فؤاد شهاب، التي كانت تراقب جودة الصادرات الزراعية والصناعية، مثل مكتب الفاكهة ومكتب الحرير، إضافة إلى مؤسّسات أخرى أنشأها الرئيس شهاب لاستصلاح الأراضي الزراعية، وأبرزها المشروع الأخضر. كانت الجهود التي بذلها الرئيس شهاب لإعادة تنشيط صناعة الحرير في لبنان واستصلاح الأراضي الزراعية لافتة.

وهنا لا بدّ من التذكير بالرؤية التنموية الشاملة التي تكوّنت خلال عهد الرئيس شهاب عبر أعمال «بعثة إيرفد» التي ترأسها الآب لويس لوبريه، وهو كان أحد كبار الاختصاصيين الفرنسيين، واشتهر برؤيته التنموية. عملت البعثة في إطار وزارة التصميم العام، وأجرت مسحاً شاملاً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكلّ المناطق اللبنانية، ولا سيّما بقع الفقر الكبيرة التي كانت قائمة في حينه، وبالمناسبة هي تقريباً بقع الفقر نفسها التي نعاني منها اليوم. في عكار والضنية والهرمل على سبيل المثال، إضافة إلى حزام البؤس والفقر حول بيروت. وبناءً على أعمال البعثة تحدّدت السياسات الاقتصادية الشهابية.

كان الآب لوبريه قد تنبّأ، في محاضرة شهيرة ألقاها في الندوة اللبنانية بعنوان «لبنان على المفترق»، بإمكانية حدوث انفجارات ضخمة اجتماعية الطابع، إذا لم تستدرك الدولة الأوضاع الاجتماعية المأسوية في العديد من المناطق اللبنانية. لقد اشتهر الآب لوبريه بالتقارير التي وضعها مع فريقه حول سوء توزيع الدخل في لبنان بشكل مأسوي، بما ينذر بإمكانية انفجار الأوضاع فيه.

والجدير بالذكر، الحملات الشعواء التي قام بها رجال الأعمال اللبنانيين ضدّ أعمال «بعثة إيرفد»، التي صوّبت على تركّز الدخل لدى قلّة من الأغنياء، واتهامها بأنها متعاطفة مع الأفكار الشيوعية. وطبعاً كان الآب لوبريه والرئيس شهاب أبعد ما يكونان عن الشيوعية.

لقد صحّت تنبّؤات الآب لوبريه، إذ انفجرت الأوضاع الاجتماعية والسياسية والطائفية بعد رحيل الرئيس شهاب، وتزامن ذلك أيضاً مع انهيار بنك إنترا لعدم رغبة البنك المركزي في مساعدته، مع العلم بأن البنك كان يملك شبكة فروع عالمية وتوظيفات واستثمارات ناجحة.

إلّا أن حساسية القطاع المصرفي اللبناني من نجاح مصرف فلسطيني الأصل حالت دون تصفية البنك الذي توقّف عن الدفع على إثر أزمة سيولة عابرة، بل تحويله إلى شركة إنترا للاستثمار التي لا تزال تدر أرباحاً مهمة للخزينة اللبنانية والبنك المركزي. ونتج عن ذلك تفاعلات سلبية في الاقتصاد اللبناني الذي عانى انكماشاً كبيراً على مدى سنتين، وأدّى إلى انهيار العديد من المصارف اللبنانية العريقة.

> **في عام 2017، صدّر لبنان 38 منتجاً من المنتجات المئة تعقيداً في العالم، بنحو 100 ألف دولار لكلّ منتج**

لكن الاغتناء السريع لدول الخليج العربي الناتج عن زيادة أسعار النفط عالمياً في بداية السبعينيات، أدّى إلى إعادة ازدهار الصناعات اللبنانية التي ارتفعت صادراتها إلى الدول العربية المُنتجة للنفط، وبدأ العديد من اللبنانيين بالهجرة إلى الدول النفطية في الخليج العربي. والجدير ذكره أن الصادرات الصناعية اللبنانية إلى الدول العربية النفطية وصلت إلى ما يقارب 800 مليون دولار في عام 1974، أي قبل الدخول في الحرب في ما بين اللبنانيين.

النظام النقدي بعد الحرب

يُبنى النظام النقدي الذي تأسّس عند تسلّم الرئيس رفيق الحريري الحكم في لبنان، على الفرق في الفوائد بين الودائع بالدولار والودائع بالليرة اللبنانية وثبات سعر الصرف. وهو ما وَلّد تدفّق ريوع كبيرة للغاية على حساب الاقتصاد الوطني، إذ كان أصحاب الأرصدة المالية يستدينون الدولارات ويوظّفون الأموال بالليرة، من دون أي مخاطرة، وكانت وظيفة المصرف المركزي تأمين سعر ثابت للدولار الأميركي في بيروت في مقابل الليرة.

لقد مكّن النظام النقدي ما بعد الحرب العديد من الأثرياء من التهافت على شراء العقارات بأثمان بخسة في بداية عهد الإعمار. وأصبح مجلس الإنماء والإعمار هو المُحتكر لكلّ مصادر التمويل الخارجية، وأكثر من ذلك، كان يقوم بدراسة المشاريع ومن ثمّ تنفيذها خلافاً لأبسط مبادئ الحوكمة. وأذكر هنا أن شركة «بكتل» الأميركية الشهيرة قدّرت نفقات الإعمار بعد الحرب بثلاثة مليارات دولار على الأكثر، لكنّ الفريق الإعماري الذي تسلّم السلطة بعد الطائف قدّرها بـ18 مليار دولار في خطّة «آفاق 2000»، التي وضعها مجلس الإنماء والإعمار.

هكذا بدأ التضخّم في أكلاف إعادة الإعمار، مع العلم بأن ما صرفه مجلس الإنماء والإعمار على إعادة بناء البنية التحتية لم يتعدّ 5 أو 6 مليارات دولار. إنّما أتى عجز الموازنة والخزينة من تراكم المديونية العامّة بسرعة كبيرة على عاتق الدولة، من جرّاء هذا النظام النقدي الشاذ، الذي أصبح يدرّ ريوعاً عالية للغاية على حساب مالية الدولة التي بدأت تتدهور، وآذن للقطاع المصرفي أرباحاً هائلة من دون أي جهد إنتاجي يذكر، بل اختصرت التوظيفات في القطاع المالي لجني الأرباح الكبيرة من دون مخاطرة، بدلاً من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية اللبنانية.

ونذكر هنا أن لبنان خرج من حربه الممتدّة بين عامي 1975 و1990 بدَيْن عام كان يعادل مليار ونصف مليار دولار فقط ومُحرَر بالليرة اللبنانية. وأضف إلى ذلك، النظام النقدي المزدوج الذي قام على استخدام الدولار في معظم عمليّات التداول والإبقاء على العملة الوطنية فقط لدفع أجور القطاع العام أو لتمويل المبالغ الضخمة من الفوائد على الودائع المؤقّتة بالليرة اللبنانية. عملياً، كانت المؤسّسات الحكومية أوّل من شجّع على دولرة الاقتصاد، إذ كان البنك المركزي يجري مقاصة الشيكات بالدولار، وهذا أمر شاذ، وحتى عام 2001 فرض احتياطيات إلزامية مقابل ودائع المصارف بالليرة اللبنانية، في حين كانت الودائع بالدولار مستثناة من هذا الإجراء. وكذلك كانت مؤسّسات القطاع العام تسدّد فواتير الموردين المُحرّرة بالدولار، فضلاً عن إصدار قوانين استنسابية سمحت لشركات نافذة (سوليدير) على تحرير رأس مالها بالعملة الأجنبية.

هذا النظام النقدي وصل اليوم إلى طريق مسدود تماماً، وهو ما يحتّم التخلّي عنه في أسرع وقت. إلّا أن تحرير سعر الصرف لا يمكن أن يحصل إلّا بشكل تدريجي، بدءاً من اعتماد سعر مرتبط بأسعار سلّة عملات من الدول التي يستورد منها لبنان معظم حاجياته، على أن يترافق ذلك مع زيادة القدرات الإنتاجية للبلد وزيادة صادراته الصناعية والزراعية، تمهيداً لتحرير سعر الصرف بشكل كامل.

انجا بولياغان ـ المكسيك

والاقتصاد اللبناني العديد من مصادر الربح (من شركة طيران الشرق الأوسط وشركة إنترا العقارية وكازينو لبنان...).

قطاع التصنيع في ظلّ الحاجة إلى نهج اقتصادي جديد

سامي عطاالله
ونانسي عز الدين
باحثان في المركز اللبناني للدراسات

تسعى الحكومة اللبنانيّة جاهدة إلى احتواء العجز المالي والتجاري المزمن، إلّا أن الركود الاقتصادي لا يزال مستمراً في النصف الأوّل من عام 2019. ترتكز خطّة الحكومة الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد على مشاريع مؤتمر «سيدر» ودراسة «ماكنزي» التي لا تزال تنتظر موافقة مجلس الوزراء. لكن هذه الخطط لا تضمن تحقيق النموّ الشامل والمستدام. أوّلاً، تتمحور مشاريع مؤتمر «سيدر» بشكل أساسي حول البنية التحتيّة، وهي بلا شكّ مشاريع ضرورية وإنّما غير كافية لتحقيق نموّ مستدام أو استحداث فرص عمل جيّدة، وإن تمّت إدارتها بالشكل الصحيح. وثانياً، لا يركّز برنامج «ماكنزي» بما يكفي على تحسين قطاع التصنيع أو الاستفادة منه، على الرغم من تشديده على أن هذا القطاع أساسي من أجل النموّ.

في الواقع، لطالما سجّل لبنان أداءً ضعيفاً في الحفاظ على معدّلات نموّ مرتفعة واستحداث وظائف جديدة. واستقرّ النموّ الاقتصادي عند معدّل بنسبة 1,3% بين عامَي 2010 و2017.

وشهد النموّ تقلّبات وارتكز بشكل كبير على التدفّقات والحوالات المالية الواردة. وبالتالي، عجزَ الاقتصاد عن توليد فرص عمل كافية حتّى في فترات النموّ المرتفع. بتعبير آخر، فقدَ النموذج الاقتصادي الذي برز بعد الحرب الأهلية رونقه.

ما يحتاج إليه لبنان اليوم هو نهج مختلف تجاه النموّ الاقتصادي، يكون قطاع التصنيع فيه جزءاً من الاستراتيجية المعتمدة. لذلك، يتعيّن على صنّاع السياسات صياغة سياسة صناعية واضحة تركّز على تعزيز الصادرات بدلاً من الاكتفاء بحماية الإنتاج المحلّي. فالدول التي تمكّنت من الحفاظ على معدّلات نموّ مرتفعة لديها قطاع تصنيع ضخم، وشهدت تغييرات هيكليّة في القطاع، وركّزت على التنوّع، وعزّزت صادرات المنتجات المعقّدة. وبالتالي، يتطلّب تحقيقَ النموّ المستدام تحوّلاً اقتصادياً هيكلياً يقوم على تنويع الصادرات وأيضاً على تطوّرها لتشمل منتجات أكثر تعقيداً.

على الرغم من تراجع الصادرات المحلّية من 5 مليارات دولار في عام 2012 إلى 3,9 مليارات دولار في عام 2017، إلّا أن دراسة أجراها المركز اللبناني للدراسات أخيراً، أظهرت أن الصادرات اللبنانية تتمتّع بسمات مميّزة ينبغي الاستفادة منها.

أوّلاً، يصدّر لبنان 1147 منتجاً من قطاعات متعدّدة، كقطاع الأغذية الزراعية وقطاع الآلات والمعدّات الكهربائية وقطاع الكيماويات وقطاع الورق والخشب، ما يدلّ على تنوّع المنتجات بشكل كبير. ثانياً، لا تتنوّع الصادرات اللبنانية بين القطاعات فحسب، بل داخل كلّ قطاع، ما يشير إلى أن لبنان يتمتّع بقدرات ابتكار عالية وأن الصناعيين لا ينتجون نوعاً واحداً من المنتجات. فمصانع التفّاح مثلاً تُنتج أيضاً المربّى والعصير والخلّ. ثالثاً، تصل المنتجات اللبنانية إلى عدد أكبر من الأسواق، مقارنة بالدول التي تنتمي إلى شريحة الدخل نفسها. فقد باع لبنان منتجاته إلى 171 دولة في عام 2017، فيما باعت كوستاريكا منتجاتها إلى 108 دول ووصلت الصادرات الأردنية إلى 156 دولة. واستناداً إلى مركز لبنان الحالي في الأسواق وقدرته على دخول الأسواق والطلب العالمي، تبلغ إمكانات التصدير اللبنانية غير المستغلّة 1,7 مليار دولار في السنة.

> **في عام 2017، صدّر لبنان 38 منتجاً من المنتجات المئة الأكثر تعقيداً في العالم، بنحو 100 ألف دولار لكلّ منتج**

وفي ظلّ هذه الإمكانات، يتعيّن على الحكومة اعتماد نهج مزدوج لتعزيز الصادرات. وتتمثّل الاستراتيجية الأولى والأكثر سهولة في هذا النهج بالسعي إلى دخول أسواق جديدة وتسهيل عملية تصدير المنتجات التي يتمتّع لبنان بميزة نسبية فيها. ووفقاً لموجز السياسات الذي أعدّه المركز اللبناني للدراسات أخيراً، يتمتّع لبنان بميزة نسبيّة في 337 منتجاً من أصل 1147 منتجاً، وتشكّل هذه المنتجات 70% من قيمة الصادرات الإجمالية. بالإضافة إلى ذلك، تتوزّع هذه المنتجات على 16 قطاعاً، ويستحوذ قطاعا الأغذية الزراعية والكيماويات على الحصّة الكبرى منها من حيث القيمة بالدولار. فثمّة 24 منتجاً غذائياً زراعياً، كالمربّيات والصلصات وزيت الزيتون والشوكولا والبقوليات المجفّفة والنبيذ والبسكويت وعصائر الفاكهة وغيرها، يتمتّع بإمكانات تصدير غير مستغلّة بقيمة 140 مليون دولار، وخصوصاً إلى الدول العربيّة كالمملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتّحدة. أمّا قطاع الكيماويات فيضمّ 13 منتجاً (من بينها مستحضرات التجميل والصابون والطلاء والأدوية) ذات إمكانات غير مستغلّة بقيمة 68 مليون دولار في الدول الشرق أوسطية وأيضاً في الهند وبنغلادش والبرازيل والبرتغال وهولندا وإسبانيا.

تدعو الحاجة إذاً إلى تعزيز صادرات المنتجات في هذين القطاعين. ولتحقيق ذلك، قد لا يكون من الضروري إجراء تغييرات هيكلية كبيرة ـ أو أي تغييرات ـ في عملية الإنتاج، نظراً إلى أن هذه المنتجات تتمتّع بميزة نسبية. عوضاً عن ذلك، ينبغي السعي إلى ترويج المنتج المناسب في السوق المناسبة من خلال تحسين اللوجستيات التجارية (بما في ذلك البنية التحتية، وترتيبات الشحن، ووجودة الخدمات اللوجستية)، وتوقيع اتّفاقات تجارية، وخفض كلفة الإنتاج للحفاظ على التنافسية.

وفيما تؤدّي الاستراتيجية الأولى إلى تعزيز صادرات المنتجات القائمة أو توسيع نطاقها، تهدف الاستراتيجية الثانية إلى تطوير منتجات جديدة أكثر تعقيداً تتيح للبنان تحقيق نموّ اقتصادي اليوم وفي المستقبل واستحداث فرص عمل جديدة. وقد أظهرت دراسة أخرى للمركز اللبناني للدراسات أن لبنان يتمتّع بالقدرة على تصنيع بعض المنتجات المعقّدة، وإن كان اليوم يصنّع منتجات ذات درجة تعقيد منخفضة ومتوسّطة. فعلى سبيل المثال، في عام 2017، صدّر لبنان 38 منتجاً من بين المنتجات المئة الأكثر تعقيداً في العالم، كالأدوات الميكانيكيّة، ومراكز التشغيل الآلي، ومعدّات مختبرات التصوير الفوتوغرافي، والمواد الكيماوية المركّبة المخصّصة للاستعمالات الفوتوغرافية، وبلغت قيمة صادراته ما لا يقلّ عن 100 ألف دولار لكلّ منتج. ويعني ذلك أن لبنان يتمتّع بقدرات إنتاجية عالية وبدراية واسعة تسمح له بإنتاج المنتجات المعقّدة بسهولة. في الواقع، يتمتّع لبنان بإمكانات لمنافسة غيره من الدول في تصنيع منتجات معقّدة، وخصوصاً في قطاعَي الآلات والكيماويات، لكنّه لم يتمكّن حتّى اليوم من الاستفادة منها. وتشمل هذه المنتجات مجموعات توليد الطاقة وآلات المخابز والمحوّلات والمنتجات الصيدلانية وغيرها. ولهذه الغاية، ينبغي وضع استراتيجية صناعية أكثر تفصيلاً تدعم تطوير هذا النوع من المنتجات، وتحديد الأسواق الرئيسة لهذه المنتجات. وتشمل هذه الجهود تشجيع البحث والتطوير مع التركيز على تطوير المنتجات، ونقل التكنولوجيا، والإصلاحات التعليمية المتخصّصة، ورأس المال في القطاعات والمنتجات القادرة على تحقيق تقدّم ملحوظ.

وتتطلّب هاتان الاستراتيجيتان تعاوناً أكبر ومداولات أكثر بين الحكومة، ممثّلة بوزارة الصناعة، وجمعية الصناعيين اللبنانيين من أجل وضع خطّة لتعزيز الصادرات وتنفيذها. ولكي تنجح هذه الجهود، ينبغي إشراك وزارات أخرى، كوزارتَي المال والاقتصاد، ومؤسّسات كالبنك المركزي في هذه المداخلات.

وتدعو الحاجة أيضاً إلى التزام السياسيين على أعلى المستويات بدعم هذا القطاع من خلال وضع تدابير وسياسات رئيسة. ويتطلّب ذلك تغيّر عقلية النخبة السياسية ونظرتها إلى دور الدولة في دعم القطاع. فقد آن الأوان لكي تدرك هذه النخبة أن البلدان التي نجحت في تطوير قدرات تصديرية تنافسية لديها دولة قويّة وفعّالة توفّر لها الأساس التكنولوجي والمؤسّسي والبنية التحتيّة، وأن تعي أن السوق غير قادرة وحدها على توفير هذه المتطلّبات.

وجهات نظر

النظرية الخاطئة

برابهات باتنايك

هناك مجموعة ثابتة من الادّخارات، وبالتالي اقتراضها من قبل الحكومة سيؤدّي إلى مزاحمة القطاع الخاص على الاقتراض؛ هذه النظرية قديمة وقد تمّ دحضها منذ فترة طويلة، إلّا أن الاستمرار في ترداها سببه خوف الرأسماليين من تدخّل الدولة.
لماذا يقدّم رأس المال المالي هذه الحجّة على الرغم من مرور 90 عاماً على دحضها؟

■■■

كان وزير المالية الهندي أول من قال إنه في حال اقترضت الحكومة أقل فسيتوافر تمويل أكثر للقطاع الخاص. من ثمّ تبعه نائب حاكم البنك الاحتياطي الهندي الذي تحدّث عن «مزاحمة» الاقتراض الحكومي للاقتراض الخاص. ينطلق الاثنان من مفهوم شائع يقول إن هناك ادّخارات مُحدّدة - مجموعة بقيمة ثابتة لا تتغيّر - كلّما اقترضت الحكومة منها، كلّما بقيت حصّة أقل للقطاع الخاص ليقترضها.

هذه النظرية خاطئة وقد ثبت زيفها منذ أكثر من تسعين عاماً، وتحديداً في عام 1931 من قبل الاقتصادي الكينزي ريتشارد كان، فضلاً عن أنها شكّلت أساس الثورة النظرية التي أطلقها جون ماينارد كينز على الكلاسيكيات الاقتصادية، علماً بأن كينز نفسه كان اقتصادياً برجوازياً مهتمّاً بالحفاظ على الرأسمالية في مواجهة التحدّي الاشتراكي. ولهذا السبب بالتحديد، أقرّ بوجود خلل - أعتبره قاتلاً للرأسمالية - يتمثّل بمستويات عالية من البطالة، داعياً الدولة إلى التدخّل للتخفيف منها.

لم ينجح ذلك بالممارسة العملية، إذ أثبتت الرأسمالية أنها غير قابلة للإصلاح. إلّا أن الأفكار الكينزية المتعلّقة بهذا النظام، والتي تزامنت مع ما توصّل إليها الاقتصادي الماركسي البولندي مايكل كاليكي، والتي سبق أن تحدّث عنها ماركس، ولكن على مستوى أوسع، قبل أكثر من ثلاثة أرباع قرن، لا تزال قيّمة حتّى اليوم. وهي ما يدفع اثنين من كبار الموظّفين العامين في الهند، وبشكل مثير للدهشة، إلى إعادة طرح مواقف نظرية أُظهر زيفها قبل تسعين عاماً.

يكمن الخطأ في نظرية «المجموعة الثابتة من الادّخارات» في السبب التالي: من المعروف أن الادّخار يعتمد على مستوى الدخل الذي يولّده أي اقتصاد. ومن هنا، القول بأن هناك مجموعة ثابتة من الادّخارات، يَفترض أنها ناجمة عن مستوى مُحدّد من الدخل، وهو ما يعني أن الاقتصاد يشتغل بعمالة كاملة. (إنها نظرية خاطئة بالتأكيد حتى لو كان الاقتصاد يشغّل كلّ القوى العاملة فيه، إلّا أننا لن نستفيض في شرح ذلك الآن). لكن في حال لم يكن الاقتصاد يعمل بكامل طاقته، عندما تؤدّي زيادة الإنفاق الحكومي إلى دعم الطلب وبالتالي العمالة والإنتاج والادّخار نفسه.

> **يعارض رأس المال المالي تدخّل الدولة عبر الإنفاق العام لخلق فرص عمل، فهو يفضّل ان تقدّم الدولة الحوافز للراسماليين لحثّهم على الاستثمار والإنفاق**

للتبسيط، سنفترض أننا في اقتصاد مُغلق؛ عندها يُنتج الإنفاق الحكومي المموّل من الاقتراض، قيمة مساوية من الادّخار الخاص، إضافة طبعاً إلى الادّخار المُنتج قبل هذا الإنفاق. أمّا الدخل الإضافي الذي يولّده فهو مساوٍ أيضاً للادّخار الخاص الإضافي الذي سيُنتج عنه.

على سبيل المثال، إذا أنفقَت الحكومة 100 روبية واقترضت المبلغ بالكامل، في اقتصاد تكون فيه حصّة الأرباح مساوية لحصّة الأجور (50/50)، ولا يقوم العمّال بأي ادّخار فيما يدّخر الرأسماليون نصف أرباحهم، عندها تكون الزيادة المُحقّقة في الدخل نتيجة الإنفاق الحكومي مساوية لـ400 روبية. من أصل هذا المبلغ، يتمّ دفع فاتورة الأجور بالكامل والتي تبلغ 200 روبية، وكذلك نصف الأرباح أي 100 روبية، ما يعني أنه سيتمّ استهلاك 300 روبية وادّخار 100 روبية. بمعنى آخر، إن الإنفاق الحكومي المموّل عبر الاقتراض، يضع بين أيدي الرأسماليين - من دون أن يقوموا بأي عمل - الموارد نفسها التي اقترضتها الحكومة وبقيمة متساوية. وبالاستناد إلى ذلك، لا تنشأ أي مزاحمة بالأساس. فالإنفاق الحكومي المموّل بالاقتراض يخلق، بغض النظر عن معدّل الفائدة المُعتمد، فائضاً في الادّخار الخاصّ على حساب الاستثمار الخاصّ وبالقيمة نفسها. (أمّا في اقتصاد مفتوح، فيكون مجموع الفائض في القطاع الخاصّ ومع باقي العالم، أي عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، هو ما يجب أن يساوي العجز المالي).

بالطبع، في حال عوّمت الحكومة بعض السندات فقد تحدث تأثيراً فورياً في القابلية على السندات الخاصّة، إلّا أن هذا التأثير سرعان ما يختفي. وهو ما يعني أن مجمل الاقتراض الحكومي خلال هذه الفترة لا يؤدّي إلى تقليل الاستثمار الخاصّ، بل يخلق ادّخاراً خاصاً إضافياً يفوق الاستثمار الخاص، وبقيمة مساوية للاقتراض. الأمر مشابه تماماً لدخول شخصين من باب واحد في الوقت نفسه، وهو ما يخلق خللاً آنياً، إلّا أنه لا يعني إطلاقاً أن الغرفة التي يدخلان إليها مُكتظّة. وكذلك بالنسبة إلى التأثير المباشر للاقتراض الحكومي والذي لا يعني على الإطلاق مزاحمة القطاع الخاص، بل تماماً كما تمّت مناقشته أعلاه.

لكن ما الذي يدفع الموظّفين العامّين إلى قول العكس؟ صحيح أن ذلك قد يظهر براءة في كيفية فهمهم للاقتصاد، لكن لماذا توصّلوا إلى قوله؟ لمعرفة السبب، يجب التمييز بين موقفين نقديين مختلفين من مسألة العجز المالي.

يأتي الموقف الأوّل من اليسار، وهو على حق، إذ إن العجز المالي لا يؤدّي إلى مزاحمة القطاع الخاصّ أو التسبّب بأي تضخّم (في اقتصاد ذي موارد غير مستغلّة)، بل على العكس يزيد الطلب، وبالتالي الإنتاج والعمالة. إلّا أن اليسار يعارض أيضاً هذا العجز المالي كونه يزيد ثروة الرأسماليين، مجّاناً، ومن دون قيامهم بأي عمل. ففي المثال أعلاه، يؤدّي إنفاق الحكومة 100 روبية إلى زيادة الإنتاجية والعمالة، ولكنّه أيضاً يزيد ثروة الرأسماليين بـ100 روبية يحملونها على شكل سندات حكومية، أي مطلوبات على الحكومة. لكن في حال لم تلجأ الحكومة إلى زيادة عجزها المالي، وفرضت ضرائب على الثروات الإضافية التي يسمّيها كينز «الغنيمة» التي وقعت بين أيدي الرأسماليين، أي تطبيق ضريبة الثروة على الـ100 روبية، فعندها لن يتغيّر شيء؛ سيبقى الناتج الإضافي الناجم عن الإنفاق الحكومي 400 روبية، وسيكون معدّل الزيادة في التوظيف هو نفسه كما في السابق، وكذلك الزيادة في فاتورة الأجور، إلّا أنه لن يكون هناك أي ثروة إضافية للرأسماليين، أي إنهم لن يضعوا أيديهم على أي «غنيمة». أمّا الموقف الثاني فيتمثّل بالحجّة التي يستعملها رأس المال المالي، وتقوم على فكرة أن العجز المالي سيؤدّي إلى مزاحمة الاستثمار الخاصّ. لكن كما رأينا سابقاً، إنها حجّة خاطئة، أطلقها الاقتصادي الكينزي جون روبنسون، ووصفها بـ«عثرة التمويل».

لكن لماذا يُقدّم رأس المال المالي هذه الحجّة على الرغم من مرور 90 عاماً على دحضها، وحالياً يكرّرها المسؤولون الحكوميون والموظّفون العامّون؟ السبب هو في معارضة رأس المال المالي تدخّل الدولة المباشر، عبر الإنفاق العام، لخلق فرص عمل. فهو يفضّل أن تقدّم الدولة كلّ أنواع الحوافز للرأسماليين لحثّهم على الاستثمار أكثر أو الإنفاق أكثر. ويعتقد بأن الدولة لا يفترض بها تولّي دور الرأسماليين، لأن الناس سيسألون عن الحاجة الفعلية للرأسماليين ما دامت الدولة قادرة على التدخّل لزيادة فرص العمل.

هذا هو الخوف الذي يطارد الرأسماليين، فعلى الرغم من استفادتهم من تدخّل الدولة لرفع الناتج (في المثال أعلاه، ارتفعت الأرباح بنحو 200 روبية)، إلّا أنهم يعارضون الإنفاق الحكومي المخصّص لهذا الغرض، حتى لو تمّ تمويله بعجز مالي وليس بفرض الضرائب عليهم. بعبارة أخرى، تبقى حجّة رأس المال المالي خاطئة من الناحية التحليلية، وهي تدحض نفسها بنفسها.

لقد ذهب نائب حاكم البنك الاحتياطي الهندي أبعد بكثير في ملاحظاته. ففي حين رأى أن الاقتراض الحكومي يؤدّي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص، طالب الحكومة بتمويل نفقاتها من خلال بيع أسهم مؤسّسات القطاع العام.

الآن، دعونا نفترض أن الاقتراض الحكومي يطرد القطاع الخاصّ ويزاحمه في الاستثمار لأن هناك مجموعة ثابتة من الادّخارات، وأن هذه النظرية ليست خاطئة بل صحيحة بالفعل. فمع ذلك، يبقى من العبث الادّعاء أن بيع سندات حكومية يجعل القطاع الخاص يُحجم عن الاستثمار، فيما بيع أسهم الحكومة في مؤسّسات القطاع العام لا يؤدّي النتيجة نفسها. إذا كان الاقتراض الحكومي يؤدّي إلى مزاحمة القطاع الخاصّ، فلا شكّ في أن بيع أسهم حكومية يؤدّي الأمر نفسه أيضاً. في الواقع، هذه الحجّة تنطلق من اعتبارات أيديولوجية بحتة، وهي ليست متينة، لا من الناحية التحليلية، ولا حتى على المستوى الذي تستعمل فيه.

Socialist Economist
ترجمة فيفيان عقيقي

برابهات باتنايك: أستاذ فخري في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي. لديه مؤلّفات عديدة، أبرزها «التراكم والاستقرار في ظلّ الرأسمالية» (1997)، «قيمة المال» (2009)، و«إعادة النظر في الاشتراكية» (2011).

قراءات

كتاب

أحلام مصر الصحراوية **تطوير أم كوارث؟**

ديفيد سيمز، كاتب اقتصادي متخصّص في التخطيط المديني ولديه خبرة واسعة في هذا المجال، عاش وعمل في مصر عقود طويلة. ألّف كتباً عدّة آخرها كتاب بعنوان «أحلام مصر الصحراوية: تطوير أم كوارث؟»، صدر عن الجامعة الأميركية في القاهرة. صيغة السؤال في عنوان هذا الكتاب ليست استفهامية بقدر ما هي استنكارية. إذ يضع الكاتب التوسّع في الصحراء ضمن قصّة تنمية الصحراء الكبرى التي بدأت منذ القرن التاسع عشر. وينتقد المشاريع الزراعية الضخمة والمجتمعات الحضرية الجديدة والمشاريع الاقتصادية الكبرى، مثل ممرّ تنمية الصحراء والمناطق الاقتصادية والصناعية الخاصّة والتنمية الساحلية التي تركّز على السياحة. ويبحث في الأسس التي دفعت حكّام مصر إلى اتباع استراتيجية مكلفة لتطوير أجزاء كبيرة من الصحراء. ويشرح سبب عدم قبوله تسويغات هذا النهج وأسباب إخفاقه. إضافة الى ان الكتاب المذكور يمثّل صرخة ضدّ الفساد والمحسوبية والبيروقراطية. ويفضح الاقتصاد السياسي لهذه المشاريع التي صبّت في مصلحة النخب واضرّت بمعظم المصريين

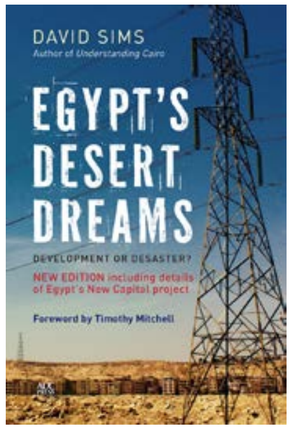

زياد منى

عندما أزال الحراك الشعبي حسني مبارك من السلطة تمكّن عدد من الناشطين والصحافيين والمخطّطين المصريين من كشف فضائح تنمية الصحراء، منها على سبيل المثال: بيع مساحات شاسعة من الأراضي العائدة للمصالح الخاصّة بأسعار منخفضة، والاستيلاء غير المصرّح به على عشرات الآلاف من الفدادين من الأراضي الصحراوية، وإهدار كمّيات هائلة من الأموال العامّة في بنية تحتية لمشروعات ضخمة فشلت في تحقيق نتائج فعّالة، وفقدان الإيرادات من مخصّصة الأصول العامّة المنظّمة وغير المنظّمة. يستند ديفيد سيمز في كتابه الأخير «أحلام مصر الصحراوية: تطوير أم كوارث؟» إلى هذه المعلومات ليقدّم كشفاً مفصّلاً بالاختلاسات وسوء استخدام الموارد الجماعية للبلاد. ويقدّم دراسة مستفيضة للإحصاءات والتقارير المنشورة وغير المنشورة في هذا الشأن، ويكشف فصلاً تلو الآخر عن مصير مخطّطات التنمية في مجالات الزراعة والإسكان والتصنيع والموارد الطبيعية والسياحة، ويوثّق طموحات التنمية الصحراوية وأسباب إخفاقاتها المتكرّرة وعواقبها غير المتوقّعة وآثارها الجانبية. ويخلص الكاتب إلى أن محاولة استخدام «الأراضي الجديدة» في الصحراء كانت مدفوعة بأسباب خاطئة، فهي لم تنطلق من النظر في الاستخدام المناسب للمناطق القاحلة، بل من محاولات حلّ مشاكل «الأراضي القديمة». فقد جرى تقديم استصلاح أراض صحراوية كما لو أنه الحلّ لكلّ مشاكل مصر: من الاكتظاظ والفقر والتلوّث والعمالة والإسكان والتصنيع... إلى الاستثمار الأجنبي.

صفقات عقارية ومضاربات

اكتسبت مسألة تطوير الصحراء مكانة متقدّمة في تفكير حكّام مصر منذ القرن التاسع عشر، بحجّة حلّ التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه البلاد. ولأن معظم سكّان مصر يعيشون ويعملون في الشريط الأخضر الواقع على ضفتي نهر النيل، بدا للبعض أن المساحات الصحراوية المتاخمة توفّر فرص نموّ لا محدودة، انطلاقاً من فرضية كونها منهلاً لا ينضب للثروة الوطنية.

مع أن القرن التاسع عشر شهد محاولات عديدة لاستصلاح أراض صحراوية، إلّا أن منتصف القرن العشرين شهد تكثيفاً غير مسبوق في هذا الاتجاه، إذ أطلقت الحكومة برنامجاً (انتهى أمره إلى الفشل) لبناء شبكة من المدن الصناعية في الصحراء. لكن مسألة التنمية الصحراوية بقيت حلماً لمجموعة من رجال الأعمال (والنخب العسكرية الحاكمة - ز. م.) كونها درّت على جيوبهم ثروات طائلة، وانتهت إلى أن تكون كابوساً وكارثة على اقتصاد البلاد والمجتمع المصري. ففي سبعينيات القرن الماضي، أي في بداية عصر «الانفتاح» الساداتي الذي قاد البلاد إلى كوارث لا حدود لها، شرعت الدولة المصرية بإطلاق سلسلة من المشروعات الكبرى الصحراوية، مثل بناء وادي نهر ثان يوازي النيل في الشرق لريّ شبه جزيرة شمال سيناء، ومنح المجتمع هناك ثباتاً واستقراراً، وكذلك مضاعفة حجم القاهرة ببناء وحدات سكنية في الصحراء محيطة بالعاصمة لخلق ما سُمّي حدائق صناعية ومرافق الموانئ على نطاق غير مسبوق، وتأسيس منتجعات سياحية تغطي كلّ متر تقريباً من ساحل البلاد الصحراوي. وروّجت الحكومة المصرية لهذه المشروعات الضخمة كوسيلة لخلق زيادات كبيرة في فرص العمل والإمدادات الغذائية والأراضي الصالحة للزراعة وخلق أمكنة سكن جديدة وفتح المجال أمام تأسيس صناعات جديدة. لكن النتائج كانت أقل من عادية، ولم تسهم في تلبية تلك الاحتياجات الرئيسة، ولم ينتج منها سوى صفقات عقارية وفرص التعاقد وعروض المضاربة التي تتمتّع بها مجموعة صغيرة من رجال الأعمال ذوي الصلة الجيّدة بالنظام وقوّاته المسلّحة.

يطرح تيمّشي متشيل، الذي كتب مقدّمة هذا الكتاب، سؤالاً محورياً: لماذا حاولت الحكومة مراراً مواجهة التحدّيات الجماعية للتحسين الاجتماعي من خلال اللجوء إلى الصحراء؟ ويحاول أن يبحث عن إجابات في ما سمّاه «ثروة الأدلة والتحليلات الواردة في الكتاب». يقول إن جغرافية مصر تقدّم ما يبدو ضرورة حتمية طبوغرافية، تستخدمها الحكومات والمخطّطين لجعل الحلول القائمة على الصحراء تبدو كأنها طبيعية ومن دون الحاجة إلى تقديم مسوّغات أو تقويم أو دراسة. فليس ثمّة أي عمل بحثي عن التنمية في مصر يتجنّب وصف البلد بالصورة المرئية المبسّطة للخريطة: وادي نهر ضيق، مزدحم بالناس، وتحيط به تخوم صحراوية غير مطوّرة لا حدود لها. طبيعة هذه الصورة والحلول التي تقترحها تساعد في تجاوز شرط تسويغ المحاولات المتكرّرة والمكلفة للتوسّع في الصحراء، أو النظر عن قرب في النتائج الفعلية لمبادرات تنمية الصحراء أو في الخيارات الأخرى المُتاحة.

> **تتمتّع الصحراء بمناطق جذب لها علاقة بالقوى النسبية للوكلاء أكثر من الجدوى الفعلية لمخطّطات تحسين الحالة الجماعية**

يخالف متشل هذه الصورة النمطية: هناك طرق بديلة للتفكير في هذه الجغرافيا الرائعة. فكلّ بلد يواجه حدوداً لمساحة أرضه المُنتجة، حتى لو كانت هذه الحدود أقل دراماتيكية في أماكن أخرى. ويستشهد بقول الكاتب: صحيح أن كثير من الناس يعيشون على طول نهر النيل، لكن الكثافة السكّانية لوادي النيل والدلتا في مصر تشبه مثيلاتها في المناطق الحضرية في الولايات المتّحدة.

ماذا يجعل من الكثافة السكّانية مشكلة؟

يقول متشل: ثمّة طريقة أخرى لرؤية الصورة نفسها، وهي اعتبار جغرافية مصر تمثّل نجاحاً ملحوظاً. فعلى عكس المناطق الريفية في الغرب، مكّنت الجغرافية المدمجة في الريف المصري الأسر من البقاء في الأرض. فالزراعة الصغيرة التي تمّ القضاء عليها في أجزاء كثيرة من العالم على مدار القرن العشرين، والتي تحاول بعض الدول إحياءها الآن، هي في مصر أكثر مرونة. فالمزارع الأسرية في مصر من بين أكثر المزارع كفاءة وإنتاجية في العالم، وهي توفّر غذاءً منخفض الكلفة، ومستوى معيشة بالحدّ الأدنى لعدد من السكان أكبر من أي منطقة مماثلة.

تعكس بعض من هذه المرونة نجاحاً سياسياً: فالكفاح المتواصل للمزارعين المصريين على مدار القرن الماضي نجح بفرض قيود على فقدان الأراضي لصالح عمليّات تجارية كبيرة. فقد كان على صغار المزارعين الدفاع عن هذا النصر ضدّ المحاولات المُتجدّدة للتحرّك نحو الزراعة واسعة النطاق.

يشير سيمز إلى سمة بارزة في الريف المصري، وهي تمتّعه بأحد أدنى معدّلات الهجرة من الريف إلى الحضر في العالم، وهذا بفضل قابلية الزراعة على نطاق صغير، علماً أن معدّلات الهجرة من الريف إلى المدينة انخفضت منذ سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. ويورد الكاتب أرقاماً تدعم قوله، إذ إن مقدار تلك الهجرة في البلاد يبلغ 8% (مقدار السكّان المهاجرين إلى إجمالي السكّان في سنّ العمل)، وهو يمثّل نصف المتوسّط العالمي، بالمقارنة مع معدل 35% في المغرب وأكثر من 60% في الهند.

ينظر إلى الكثافة السكّانية على أنها عامل سلبي، إلّا أنها تعني أن كلّ شخص في الريف المصري يعيش بالقرب من بلدة محلّية ومركز إداري، ما يعني أن تكاليف النقل والتسويق منخفضة، ويمكن للأسر دعم المزارعين وأولئك الذين يعملون في المدينة. ونظراً لهذه الكثافة والقرب من البلدات يمكن للقرى بدورها أن تدعم الأطبّاء والمحامين والمدارس.

يوضح الكاتب أن العديد من نكسات التنمية الصحراوية سببها عدم مراعاة قيمة هذه الترابطات. كان هذا هو الحال في كلّ من استصلاح الأراضي الزراعية وفي محاولة لتحديد موقع الإسكان والصناعة في الصحراء. تلك المخطّطات الخاصّة بالصحراء جعلت مصر تفقد العالم في عدد المدن الجديدة التي حاولت بناءها في النصف الثاني من القرن العشرين. لكن قلّة من الناس كانت قادرة على تحمّل تكاليف العيش في مدن لا تقدّم أي صلة بالريف أو حتى بين الأحياء والمباني السكنية الخاصّة بها، وتمّ جذب عدد قليل من الصناعات إلى مواقع تفتقر إلى مساكن بأسعار معقولة أو روابط مع المنتجين والموردين المحلّيين الآخرين. ومن بين أسباب المشاكل الرئيسة للتنمية الصحراوية، سواء في المشروعات الزراعية أو في المدن والمواقع الصناعية الجديدة، يظهر سبب رئيس هو تجاهل الترابط الاجتماعي والمادي والكثافة السكّانية والقرب من الأراضي المنتجة، ما أدّى إلى أشكال معزولة متفرّقة من المعيشة والإنتاج غير قابلة للحياة. لذلك فإن التطوّر الفاشل يعكس نظرة إلى مشاكل البلد التي حلّت فيها الصور الجغرافية المبسّطة محلّ النظر في الواقع الفعلي.

التنمية كمشروع سياسي

يقول متشل: إن النقطة الثانية التي يمكن تعلّمها من الكتاب لفهم الجاذبية الغريبة للتنمية الصحراوية هي أن التنمية مشروع سياسي. حتى عندما تتشكّل الأهداف من خلال الاهتمام بالصالح الجماعي بدلاً من إثراء النخبة، فإنها تنطوي على صراع بين القوى المتنافسة. فالكثافة والقرب الاجتماعي والمكاني اللذان يمثّلان قوّة لريف مصر (وبالتساوي مع معظم المناطق الحضرية) يعدّان مشكلة للدولة ومخطّطيها، في الأراضي القديمة يكون مخطّط التنمية في وضع ضعيف، قد يكون من الصعب تحديد موقع حيث يمكن أن تكتسب نقاط القوّة والموارد الخاصّة بالمخطّط تأثيراً كبيراً في الترتيبات والروابط بين السكّان الحاليين والمساحات والموارد. في الصحراء يتمّ عكس مواقع القوة والضعف هذه. ومن الضروري التنويه إلى أن مخطّطات الحكومة تواجه عدداً قليلاً من القوى التي يمكن أن تتنافس معها: فلكلّ مشروع يمكن ترسيم المواقع واتخاذ القرارات وتحديد المساحة المخصّصة والبنية التحتية الموضوعة والموارد الموزّعة وسط عدد أقل كثيراً من القوى والمصالح، وبالتالي فمن الأسهل للسلطات الحكومية أن تحصل على اليد العليا والشروع في أعمال التنمية. كما تتمتّع الصحراء كموقع للتطوير بمناطق جذب لها علاقة بالقوى النسبية للوكلاء أكثر من الجدوى الفعلية أو ملائمة المخطّطات لتحسين الحالة الجماعية.

القوة المحرّكة

النقطة الثالثة التي يتعلّمها المرء من هذا الكتاب هي أن ديناميات التنمية الصحراوية في مصر ليست بالضرورة صحيحة في التنمية الصحراوية بشكل عام. في مصر تشكّل الموارد الصحراوية جزءاً كبيراً من الأصول العامّة القابلة للتصرّف، والعديد من البلدان لديها مساحات واسعة من الأراضي القاحلة، لكن ما يهمّ في كثير من الأحيان ليس توافر الأراضي القاحلة وإنّما العلاقة بين أنواع الأرض المختلفة. في المغرب والجزائر وتونس، على سبيل المثال، هناك مساحات كبيرة من الصحراء، لكن في مصر تجاور الأراضي الصحراوية العاصمة وكل المناطق الحضرية الرئيسة تقريباً، وكذلك الحال في معظم الساحل والكثير من المساحة المزروعة في البلاد.

على طول هذا الهامش، حيث توجد المدينة أو الحقل أو الشاطئ المجاور توجد الصحراء أيضاً، حيث معظم فرص التنمية - والإثراء الخاص - وعادة ما تدعى الدولة ملكيّة هذا الهامش والسيطرة عليه.

في مصر، يشكّل الهامش الصحراوي مورداً رئيساً للدولة. هذا ترتيب مختلف تماماً عن معظم البلدان، حيث الأراضي العامّة غالباً ما تكون نائية أو صغيرة نسبياً، أو يتمّ تخصيصها أساساً كوسيلة لحماية مناطق طبيعية معيّنة من التنمية. لكن الهامش الجافّ في مصر يشكّل القوّة المحرّكة لسياستها.

يمثّل هذا الكتاب إدانة لتلك المشاريع، لكنّه يلاحظ أيضاً نجاحات، ولا سيّما في المساحات الشاسعة من التنمية غير المخطّط لها التي ينفّذها أصحاب الأراضي الصغار الذين يستردون شرائح الصحراء على حدود الزراعة القائمة على طول وادي النيل. قد تمثّل هذه الأرض المُحسّنة على نحو غير رسمي ما يصل إلى ثلث مجموع استصلاح الصحراء في مصر، ومقداراً أعلى من الأراضي الزراعية من الأراضي المستصلحة المُنتجة، إلّا أن هذا التحسّن التدريجي لم يتلقَّ سوى قليل من الاهتمام أو الاعتراف والدعم أو حظي بالدراسة المنهجية.

لذلك، يقول الكاتب: كانت التنمية الصحراوية، مع استثناءات قليلة، فاشلة، ونادراً ما تقترب من تحقيق أهدافها أو طموحاتها. لكنّه يحاول أيضاً فهم سبب حدوث ذلك وما المطلوب للتغلّب على تلك المشكلات والشروع في نهج أكثر نجاحاً في الصحراء، ويضيف: إن الأراضي الصحراوية ليست ملكاً لأولئك الذين يسيطرون على الدولة لكنّها مورد مشترك يجب حمايته أو استخدامه من أجل الصالح الجماعي وليس لصالح عدد قليل من الناس.

اتجاهات المستقبل

من الممكن تحديد ثلاثة اتجاهات أو عوامل رئيسة في تطوير صحراء مصر الذي نشأ أو تكثّف خلال السنوات الأربع الماضية، والذي من المفترض أن يصبح أكثر بروزاً في المستقبل.

أوّلاً: تسريع سلعنة الأراضي العامّة وزيادة الأرباح الناتجة من الاستيلاء عليها وتحويلها إلى عقارات قابلة للتداول. يقتصر هذا الاتجاه تقريباً على المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة والعاصمة الإدارية الجديدة والساحل الشمالي وعين السخنة. تبقى المدن الجديدة الأخرى المنتشرة على صحراء مصر خالية في الغالب وغير جذّابة من وجهة نظر عقارية مع أن حمى المضاربات العقارية لم تترك أي مكان في مصر.

ثانياً: زيادة المشاركة العسكرية أكثر من أي وقت مضى في السيطرة على الأراضي الصحراوية وتطويرها. لقد كان للقوّات المسلّحة لعقود من الزمان دور مؤسّس بارز في تخطيط الأراضي العامّة والتخلّص منها، ويرجع ذلك أساساً إلى احتلالها مساحات كبيرة من أجل الأمن وأغراض الدفاع وعدد من القوانين التي منحتها حقوقاً متزايدة في الأراضي الصحراوية. وقد نما دور القوّات المسلّحة في المشاريع الصحراوية نمواً كبيراً منذ عام 2014.

ثالثاً: تجاهل المسافات النائية، بل وحتى الاحتفاء بها والترويج لها على أنها عوامل مساعدة للتنمية. لكن قصّة السنوات الأربع الماضية توضح أن ضخّ مزيد من الاستثمارات الضخمة في مواقع نائية وغير مضيافة في الصحراء يعني أن البلد الذي كان حتى وقت قريب كياناً مكانياً كثيفاً وعقلانياً، سيصبح اقتصاداً مثقلاً إلى الأبد بتكاليف ضخمة ناتجة من بعد المسافات.

وتشمل هذه التكاليف النقل المباشر لممارسة الأعمال التجارية، وكذلك التكاليف غير المباشرة لخدمة المناطق الجديدة النائية، ناهيك عن التكاليف الاجتماعية المرتبطة بها.

يصل الكاتب إلى استنتاج: يجب أن يكون واضحاً أن النهج المتبع في تنمية الصحراء في مصر، الذي تمّت ممارسته على مدار العقود الماضية، كان كارثياً، إذا استمر فستفقد البلاد أو تغلق الأراضي المتبقية الصالحة للتنمية. إن الاندفاع الفوضوي المتهوّر لتخطيط وتوزيع الأراضي لمخطّطات الصحراء وأحلامها قد كلّف على أنها عوامل مساعدة للتنمية. مصر غالباً سواء في الأموال الضائعة أو في الفرص الضائعة.

تركيز مؤسّسات الدولة وسط الطبقات الأكثر ثراء

عند الحديث عن العاصمة الإدارية الجديدة، يظل من الصعب التمييز بين الواقع والخيال، حتى بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات من إعلان المشروع، بل وغالباً ما تكون التصريحات غامضة وحتّى متناقضة. مع ذلك فمن المؤكّد أن الحكومة المصرية ملتزمة بالمشروع، لكن لا يمكن لهذا الالتزام إخفاء العديد من المشكلات التي تلوح في الأفق إليكم بعضها، وفق المؤلّف:

لقد نجح أحمد زكي عابدين، رئيس مجلس إدارة شركة كابيتال الإدارية، في تصوير رأس المال الجديد وسيلة للراحة مع المركزية المفرطة منذ فترة طويلة في مصر، على الرغم من أن تجميع جميع المقرّات الحكومية والمالية في جغرافية واحدة ينتج المزيد من تركيز السلطة ويزيد من ابتعاد الحكومة من مواطنيها.

ما دام المرء لا يمانع في تحويل العاصمة الجديدة إلى معسكر مسلّح، يمكن اعتبار هذا الأساس الأمني أيضاً وسيلة لضمان عزل المؤسّسات الحكومية الأساس عن الجماهير وأي تعبيرات سياسية قائمة عليها. ويرى أحد الباحثين المصريين في علم الاجتماع السياسي أن الدولة تريد أن تكون مؤسّساتها وسط الطبقات الأكثر ثراءً، التي تتعاظم عادة مع الحكومة، لتكون بمثابة خطّ الدفاع الأوّل. والنظام يسعى من خلال هذه الخطوة إلى عزل نفسه عن المدينة القديمة ومناطقها السكنية، لأنه يرى أنها تشكّل عبئاً وخطراً عليه بحكم ميولها السياسية المعادية للنظام.

باستثناء، حصول معجزة، فمن المرجّح أن تتطوّر العاصمة الإدارية الجديدة ببطء إلى منطقة حكومية «معقّمة» ونصف مأهولة تحوي مساحات شاسعة من مشاريع التطوير الخاصّة المتوقّفة. شيء، واحد مؤكّد هو أن الهدف المُعلن عنه في كثير من الأحيان وهو اجتذاب نحو ستة ملايين نسمة، بمن فيهم المصريون «من جميع مناحي الحياة»، لن يتحقّق في حياتنا على الإطلاق.

سكة سفاجا - الخارجة. ساحات التبديد المهجورة في فنا. نيسان 2014

قرية الظاهر الصحراوي غير المأهولة - المنيا

ماركس ضد سبنسر

غسان ديبة

بؤس «علم» الاقتصاد الطائفي

«عندما يلتقي من هم في نفس أعمال التجارة، حتّى ولو من أجل الترفيه، من النادر ألّا تذهب محادثاتهم إلى حياكة المؤامرات ضدّ الجمهور العامّ أو لفبركة زيادة الأسعار»
آدم سميث

حسناً فعلت الأحزاب الحاكمة الأسبوع الماضي بالاجتماع في بعبدا والإعلان عن «حالة طوارئ اقتصادية»، لأنها برهنت بذلك، مرّة أخرى، على عقم نظام الطائف وعدم مقدرته على اتخاذ القرارات خارج إطار الدعاية والإعلان. دخل المجتمعون إلى الاجتماع بورقة اقتصادية حاولت بيأس واضح أن تُقارب الأزمة الاقتصادية، والتي أصبحت مُزمنة، بمجموعة إجراءات غير مترابطة، تبدو أنها «لائحة غسيل» (laundry list) أكثر منها مقاربة عميقة للأزمة وحلولها. وخرجوا في نهاية الاجتماع، بإعلان من رئيس مجلس الوزراء تضمّن لائحة مصغّرة أو «منظّفة» من هذه الورقة. انتهت أخيراً، بعد أيام عدّة، بمعلومات عن أن «غولدمان ساكس» هي التي ساعدت في عملية الإنقاذ الخارجية، عبر جذب الـ1,4 مليار دولار التي أعلن عنها مصرف لبنان، وهو مشهد أصبح مألوفاً في هذا النموذج الاقتصادي منذ بداياته في تسعينيات القرن الماضي.

الورقة و«تنظيفها»

تضمّنت الورقة الاقتصادية بعض الأفكار الجيّدة حول النموذج الاقتصادي اللبناني وصولاً إلى الاعتراف بتفاوت الدخل والثروة، وهو يوضع للمرّة الأولى في ورقة شبه رسمية. في المقابل، أتت الإجراءات عشوائية إلى حدّ ما، وتضمّنت من جهة، إجراءات تقشّفية وضرائب، أو رفع أسعار، تقع على كاهل الطبقات الوسطى والعاملة (تحديد حدود لسعر البنزين، وخفض عجز الكهرباء، وتجميد الأجور في القطاع العام، ...) ومن جهة أخرى، ضرائب على الرأسمال (زيادة الضريبة على الفائدة إلى 11% وجعلها دائمة) وضرائب على استهلاك الطبقات الوسطى العالية والغنية (رفع ضريبة القيمة المضافة على الكماليات إلى 15%). إلّا أن هذه الإجراءات الضريبية تمّ التخلي عنها كلّها في إعلان ما بعد الاجتماع، باستثناء خفض عجز الكهرباء إلى 1500 مليار ليرة في 2020، والذي بقيت كيفية تحقيقه غير واضحة أيضاً.

طبعاً هذه «الفلترة» حصلت لسببين: الأوّل، مصالح الرأسمال الذي يرفض أيّ ضرائب إضافية أو رفع تلك الموجودة عليه. الثاني، مصالح الأحزاب الطائفية الحاكمة التي تريد أن تحمي جماهير الطوائف من التقشّف والضرائب خوفاً من انفلاتها من قبضتها شبه-الإقطاعية. لكن هذه المرّة أيضاً، أعتقد أنه كان هناك خوف من «مقدّمة» الورقة. والأسوأ كان هناك خوف من أن ترتفع الأصوات لربط الإجراءات بعضها ببعض، وأن تتحوّل من بنود عشوائية إلى مساومة بين زيادة الضرائب على الرأسمال وبين زيادة الضرائب على الطبقات الوسطى والعاملة. هذه المساومة يرفضها الرأسمال رفضاً قاطعاً، فهو لا يريد أن يعترف أن له مصالح يدافع عنها، وأن للآخرين مصالح يدافعون عنها أيضاً.

ما أظهرته الورقة والاجتماع والإعلان

طبعاً، تابع اللبنانيون باهتمام بالغ اجتماع بعبدا بعد أن صُوِّر لهم بأنه سيكون المنقذ من الأزمة الاقتصادية ومن شبح الانهيار المالي الذي شاع تداوله على نطاق واسع في الآونة الأخيرة. لكن ما حصل يثبت أن الأمور لا تزال كما هي لا تتغيّر، كما يثبت الاجتماع أموراً أخرى:

أوّلاً، نظام الطائف غير قادر بنيوياً على إقامة سياسات اقتصادية تقارب الأزمة الاقتصادية اليوم. فهو عانى لفترة طويلة من تجيير السياسات إلى كانتونات غير مترابطة في إطار «تقسيم العمل»، أو الأصحّ تقسيم النفوذ بين أطراف السلطة، كما أنه يفتقر إلى ميكانيزمات داخلية لاستنباط برامج أو حلول أو رؤى. وبالتالي، على الرغم من المقاربة الجديدة نوعاً ما، وإشراك جميع الأطراف في استنباط الحلول، إلّا أن النظام لا يزال أسير الخطاب الاقتصادي المُسطَّح للمرحلة الحريرية، التي وإن انتهت فعلياً، إلّا أن خطابها لا يزال مسيطراً في نهاية الأمر. فالنظام يستميت كي يستعيد الخلطة السحرية (السوداء أصلاً) التي يعتقد أنها ستعيد الاقتصاد إلى «الفترة الذهبية» في التسعينيات. كما أن هناك درجة من البلادة الفكرية واتّباع التقاليد والانغماس في المحاصصة المذهبية والاتكال على الخارج والعيش بمركنتيلية وانتظار المعجزات.

بالإضافة إلى ذلك، يكون النظام، عادة، بحالة ممتازة إذا كان الاقتصاد ينمو أو بحالة انتعاش (جزء من التسعينيات، بعد باريس 2، بين 2007 و2011). أمّا إذا دخل الاقتصاد في أزمة، كما بعد 2011، يفقد النظام القدرة على الفعل، أو حتّى التفكير، ما يعني أن هناك عدم تناظر في السياسة الاقتصادية، يفقد

> **ليس الهدف من الضرائب على الثروة، تأمين مداخيل للدولة أو تحقيق العدالة الاجتماعية فقط، بل كسر النموذج الاقتصادي القائم**

النظام القدرة في الأزمات. فضلاً عن أن انتقال تنظيم وإدارة النموذج الاقتصادي من كونه بسيطاً إلى معقّد، كما نرى في سياسة المصرف المركزي، يفقد النظام هذه القدرة أيضاً. ومثال على ذلك، ما حصل مع الفوائض الأوّلية في الموازنات بعد 2006، التي أدّت إلى انخفاض معدّل الدَّيْن العامّ إلى الناتج المحلّي بعد أن وصل إلى حدّه الأقصى في ذلك العام (180 في المئة). فهذه الفوائض الأولية حصلت في ظلّ عدم وجود موازنات. وبينما كان اللبنانيون يتلهّون بدستورية أو عدم دستورية تمديد الإنفاق الإثني عشري من سنة إلى سنة، كان الدَّيْن العام إلى الناتج ينخفض، والنموّ يزيد مدعوماً بفورة عقارية. كان كلّ شيء على ما يرام بالنسبة إلى النظام (على الرغم من أن البنية التحتية كانت تنهار، والإنفاق الاجتماعي يتراجع، وأجور القطاع العام مجمّدة!). في هذا الوقت، وبدلاً من التفكير بسياسات جديدة، كانت الاتكالية سائدة، وساد الاعتقاد أن هذه الفترة هي «معجزة» لبنانية جديدة، واستمرّ الاقتصاد على وتيرة التسيير الذاتي.

انجل بوليغان ـ المكسيك

ثانياً، كان تحليل موقع الفوائد في الاقتصاد السياسي اللبناني، الغائب الأكبر عن الورقة. فالفائدة هي ميزان حرارة النموذج الاقتصادي اللبناني، وهي تحدّد كلفة الدفاع عن الليرة طالما لا نزال بعيدين جدّاً عن شعار رئيس الجمهورية الذي ذكرته الورقة في مقدّمتها، أي «حماية الليرة بالإنتاج لا بالدَّيْن»! فكلفة الـ1,4 مليار دولار الأخيرة هي الفوائد العالية، وكذلك كلفة اكتتاب المصارف والرأسمال الداخلي والخارجي بأدوات الدَّيْن اللبنانية، وأيضاً كلفة وضع الودائع المصرفية لدى مصرف لبنان. وبالتالي، لا بدّ من مواجهة هذا الأمر، لأن استمراره سيفجّر الدَّيْن العام ويخنق الاقتصاد أكثر.

لبنان الآن على مفترق طرق: إمّا انهيار سعر صرف العملة، وبما أن المصارف لديها مطلوبات بالدولار الأميركي سيكون لذلك آثار كارثية. وإمّا الانكماش الداخلي، وكلفته الركود العميق.

يقول الاقتصادي باري أيكنجرين: «من أجل عدم وقف دفع مستحقّات الديون، قد تقوم السلطات في الدول المَدينة باستنفاد احتياطاتها، ورفع معدّلات الفائدة، ووضع اقتصادها في دوّامة الانكماش، وكلّ هذا بكلفة عالية على المجتمع» (هل يبدو هذا مألوفاً؟!).

في هذا الإطار، نستطيع إعادة هيكلة الدَّيْن من دون تعريض لبنان لاهتزاز صورته الائتمانية الخارجية، لأن الدَّيْن أكثره داخلي ويحمله دائنون مؤسّساتيون، أي المصارف والمصرف المركزي. كما أن الخوف من إعادة الهيكلة، حتّى لو حصل مع الدَّائنين الدوليين، هو أمر مبالغ به. فالتغنّي بأن لبنان دفع ديونه كاملة دائماً حتّى خلال الحرب هو أمر ساذج، لا بل يخدم حملة الدَّيْن وليس بالضرورة لبنان واقتصاده. خصوصاً أن إعادة الهيكلة حصلت في دول عديدة، واستطاعت العودة إلى الأسواق العالمية بعدها، بدءاً من أميركا اللاتينية في الثمانينيات، وصولاً إلى باكستان وروسيا وأوكرانيا لاحقاً. بالإضافة إلى أن الفوائد العالية التي دفعها لبنان على الدَّيْن منذ عام 1993 وحتّى الآن تحمل في طيّاتها «احتمال عدم الدفع»، لأنه لو لم يكن ذلك الاحتمال وارداً لكانت الفوائد متدنية، كما اقترح الاقتصادي أندرو شلايفر في هذه الحالة بشكل عام. وبالتالي، الدائنون المزمنون، أي المصارف، هم أنفسهم الذين قبضوا هذه الفوائد العالية كلّ هذه السنوات، وبالتالي لا يمكنهم الآن أن يدّعوا البراءة، وينذروا بالكوارث في حال تمّ فرض إعادة هيكلة أو خفض قسري للفوائد عبر إعادة تسنيد الدَّيْن بفوائد متدنية. فهذا الأمر سيدفع الفوائد كلّها إلى الانخفاض، وسيرفع كاهل الدَّيْن عن مالية الدولة، والليرة اللبنانية، وتدفّق رؤوس الأموال، والاقتصاد الحقيقي.

ثالثاً، لا يمكن الهروب من فرض الضرائب على الثروات والمداخيل العالية إلى الأبد. بالطبع، ذرائع عدم وضعها كثيرة، ومنها، خلال الفورات: هل تريدون وقف النموّ؟ وخلال الركود: من يزيد الضرائب في الركود؟

لكن هذا الرفض ليس مرتبطاً بالاقتصاد وأحواله، وإنّما للحفاظ على مصالح القلّة فقط. وكما ذكرت، أتت مقدّمة ورقة بعبدا على التفاوت في توزيع الدخل والثروة، ولكنّها لم تربط الإجراءات بهذا التفاوت، ولم تربطه أيضاً بالنموذج الاقتصادي في لبنان، الذي يرتبط به ارتباطاً وثيقاً. وبالتالي، من أجل كسر النموذج، يجب وضع الضرائب على الثروة، فالهدف منها ليس تأمين مداخيل للدولة أو تحقيق العدالة الاجتماعية فقط.

من المؤكّد، إن أي انهيار مالي في ظلّ أي توتر مذهبي وضعف الحركة النقابية، سيجعل منه أداة للتفتيت وللصراعات الطائفية، وسيؤدّي إلى خسارة كبيرة في الأجور والعوائد المتأتية من العمل. بالتالي، يجب العمل على ألّا يحدث هذا الانهيار. وهو ما يتطلّب القيام بإجراءات جذرية تذهب أبعد بكثير من تلك التي صدرت عن اجتماع بعبدا، والتخلّي عن الفكر الاقتصادي الذي لا يزال يراهن على الإنقاذ الخارجي وعلى إبقاء النموذج الاقتصادي الريعي. المجتمعون في بعبدا يمثّلون كارتيلاً لنظام المحاصصة الطائفية، وبالتالي عندما يجتمعون فهم يتصرّفون كالنظير الطائفي للاحتكار الرأسمالي. وفي ظل رأسمالية ريعية مُسيطرة ترفض الخضوع حتّى لأقل بكثير من «القتل الرحيم»، كما أراد جون ماينارد كينز، فإن هذين الاحتكارين يشكّلان تركيبة متفجّرة، وقد آن أوان تفكيكها.